Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Humanitarian Sciences
Department of Arabic language

Sentence Positions in Zuhayr Bin Abi Sulma,s Collected Poems

A thesis submitted by the student:

RUAA ABDULAEMA KAREEM ALI

To the Council of the College of Education for the humanitarian sciences , in the University of Babylon, as a partial fulfillment of the requirements for obtaining a master's degree in Arabic/Language.

Supervised by
Prof. Dr
HashIim Jaafar Hussein Al Mousawi

2022 AD 1443 AH

Sentence Positions in Zuhayr Bin Abi Sulma's Collected Poems

Abstract :

This research deals with the study of the positions of the sentences in the book of Zuhayr Bin Abi Sulma, and this study aims to collect the scattered opinions of grammarians that revolve around sentences that have no place for rules, and sentences that have a place of rules and linking them to literature.

The nature of the research requires that it should be in four chapters, preceded by an introduction and a preface and then followed by a conclusion, which included the most important findings of the study. The first one is to study the locations of the nominal sentences that have no place in the grammars, and the second chapter was held to study the locations of the nominal sentences that have a place of the grammars, and the third chapter dealt with the study of the locations of the phrasal sentences that have no place in the grammars, and the fourth chapter included the study of the phrasal sites that have a place of the rules, and this chapter also mentioned some applied models in the book of ,The research proved that the poet Zuhair bin Abi Salma proceeded according to what the grammatical thought dictated to him from that customary division and the organized divisions under it of the sentence. Which serves to strengthen and improve the speech in order to reinforce the original event with another, in order to increase casting and emphasizing. And other sentences that we are acquainted with in his book.

Thus, it appears that he followed the grammars of the grammarians, following the well-known doctrine in dividing them, such as the incident sentence is (Khabar) for the subject or the (Khabar) for (in) and its sisters, and the same case for the sentences that occur

immediately, so the positions of the sentences had a theater in his book without regard to what some grammarians mentioned prohibiting some of what they have it proven.

(B)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم اللغة العربية

مَوَاقِعُ الجُمَلِ في دِيوانِ
زُهَيَر بنِ أبي سُلْمى

رسالة تقدّمت بها الطالبة:

رؤى عبد الأئمة كريم علي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية ، في جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / اللغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

هاشم جعفر حسين الموسوي

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم اللغة العربية

مَوَاقِعُ الجُمَلِ في دِيوانِ زُهَيَر بنِ أبي سُلْمى

رسالة تقدّمت بها الطالبة:

رؤى عبد الأئمة كريم علي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية ، في جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / اللغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

هاشم جعفر حسين الموسوي

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾

صدق الله العليُّ العظيم

سورة الأحزاب: الآية ٥٦

الإهداء

إلى:

- **مَنْ نحتَ على قلبي حبَّ الله والإنسان، ونسجَ خيوطَ مستقبلي وكتبَ أحلامي...**

أبي

- **التي سقتني حبّاً من ماء عينيها وسهرتْ لراحتي في قسوة لياليها ...**

أُمِّي

- **الذين تعجز الكلمات عن وصفهم فهم التيجان التي افتخر بها ...**

أخواتي وأخي

- **الذي علمني الصبرَ والكفاحَ، فكان السندَ والعطاءَ رفيقَ دربي ...**

زوجي

- **أزكى عبق في دنياي، أشرعة آمالي ، أولادي : ميس وميَّار وحسين.**
- **كلّ فرد من عائلتي لم يذكره قلمي لكنه في القلب مذكور.**
- **أساتذتي الكرام والمشرف الذي أعانني على إنجاز هذا العمل ، الأُستاذ الدكتور هاشم جعفر الموسوي .**

هؤلاء جميعًا أضعُ ثمرتي الأولى بين أيديهم .

رؤى

إقرار المشرف:

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (مواقع الجمل في ديوان زُهير بن أبي سُلمى)) التي تقدمت بها الطالبة (رؤى عبد الأئمة كريم) أُعدّت بإشرافي في قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، وقد استوفت خطتها استيفاء تامًا يؤهلها للمناقشة.

التوقيع:

المشرف: أ. د. هاشم جعفر حسين

التاريخ: / / ٢٠٢٢

بناءً على التوصية المتوافرة أُرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

أ. د : محمد عبد الحسن حسين

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: / / ٢٠٢٢

اسمُه وكنيتُه ونسبُه:

هو زهيرُ بنُ أبي سُلْمَى، رَبِيعَةَ بْنِ رِيَاحِ بْنِ قُرْطٍ(أو قُرْظٍ، أو قُرّةٍ) بْنِ الْحَارِثِ بْنِ مَازِنِ بْنِ (حَلَاوَةَ) بن ثَعْلَبَةَ بْنِ ثَوْرِ بْنِ هَذْمَةَ بْنِ لَاطِمِ(أو لَاطِي) بْنِ عُثْمَانَ بن مُزَيْنَة بن أُدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، الْمُزَنِيّ أو المُزَينِيّ.[١]

كُنِّي والده بـ (أبي سُلْمى)، لأنّه اسم ابنته، ولم يسمَّ به غيرها حينذاك. وكُنِّي زهير بـ (أبي كعبٍ) وهو صاحب قصيدة البردة المشهورة، وبـ (أبي بُجير) ابنه الثاني ، وهو شاعر مجيد أسلم قبل أخيه كعب. [٢]

أمّا نسبه فإلى قبيلة مُزَيْنَة، ومُزَينَة هو اسم أمِّهم مُزَينَة بنت كَلْب بن وَبرَة. ونسبه بعضهم إلى غطفان، قبيلة أخواله، لطول مدة عيشه بين ظهرانيهم. [٣]

وكان زهير من المعمِّرين، طال عمره إلى مئة عامٍ، واختلفت سنة وفاته بين ٦١١ م، و ٦٢٧م ، أي قبل بعثة النبيّ بقليل من الزمن، يقارب السنة. [٤]

---

١) ينظر: طبقات فحول الشعراء، ابن سلاّم ٥١/١، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري ٢٣٧، والأغاني، أبو الفرج الأصفهاني ٤٤٣/١٠ ، و جمهرة أنساب العرب، ابن حزم الأندلسي ٢٠١، و الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عاصم النمري ١٣١٣/٣، والأعلام، خير الدين الزركلي ٥٢/٢.

٢) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٣١٣/٣، و سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، البكري١/، ٢٦١، وأسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير الجزري ٣٥١/١، و شرح شواهد المغني، السيوطي ١/ ١٣١، والأعلام ٥٢/٢.

٣) ينظر: جمهرة أنساب العرب ٢٠١، و الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٤٨/١، وسمط اللآلي ٢٦١/١.

٤) ينظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري ١٤١/١، وجمهرة أنساب العرب ٢٠١، و الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١٤٨/١، ، وشرح القصائدِ العشر، أبو زكريا التبريزي ١٠١، و المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، د. جواد علي١٠٧/١٨.

ولادته:

لم تذكر كتب التراجم سنة ولادة زهير تحديداً، غير أنّ بعض المؤرخين حاول تحديد سنة ولادته بين عامي (٥٢٠م، أو ٥٣٠م)، اعتماداً على بيت شعر وردَ في معلّقته، يقول فيه: [١]

سَئِمتُ تَكالِيفَ الحَياةَ ومَنْ يَعِش ثَمَانِينَ حَولاً لا أَبَا لَك يَسأَمِ

إذ من المعلوم أنّ زهيراً أورد معلقته بعد انتهاء حرب داحس والغبراء، وقد انتهت– على أرجح الروايات – بين عامي (٦٠٠م، أو ٦١٠م). [٢]

نشأته:

لقد تهيّأ لزهير ما لم يتهيّأ لغيره من الشعراء، إذ أحاط به الشعر من جهة النسب من كلِّ جانب، فقد كان أبوه شاعراً، وخاله(بشامة بن الغدير) شاعراً مجيداً وصاحب رأي ومشورة، كان بشامة معروفاً برجاحة عقله في قومه، وكان من شعراء غطفان المعدودين، لازمه زهير وانتفع به وورث منه الشعرَ والغنى المادي، وكان زوج أمه أوس بن حجر شاعراً، وأختاه (الخنساء وسُلمى) شاعرتين، وابناه (كعب، وبجير) شاعرين كذلك، ثمّ استمر الشعر في عائلته أجيالاً، إذ ورثه عنه أحفاده. [٣]

---

١) شعر زهير بن أبي سُلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق د. فخر الدين قباوة : ٢٥.

٢) ينظر: التنبيه والإشراف، المسعودي: ١٧٤.

٣) ينظر: الشعر والشعراء١/ ١٤٣، وجمهرة أنساب العرب ٢٠١–٢٠٢، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي ٣٣٢/٢، وشرح ديوان زهير ، صنعة ثعلب (المقدمة) ٩.

عاصر زهير حرب داحس والغبراء بين قبيلتي عبس وذبيان وعاش أحداثها، وتأذّى كثيراً لما أحدثته من ويلات وما خلفته من بؤس وشقاء، و فقر ويُتم، فكان لهذا أثر كبير في نفسه وشعره وأخلاقه، فنظم مُعلّقتَه داعياً فيها إلى الوفاء والبر، اللذين تجسّدا عنده في شخصيتين كان يصفهما في شعره بالسيدينِ، وهما (هَرِم بن سِنان، والحارث بن عَوف)، وقد حملا أوزار الحرب، وتحمّلا ديّات القتلى ثلاث سنوات، فأنقذا القبيلتين من هذا البلاء، فأعجب زهير بهذا الصنيع ومدحهما بما يستحقان، وأكثرَ المدحَ في هَرِم طوال حياته[١]، فملأ ذلك صفحات ديوانه.

أمّا أخلاقه ومعتقداته، فما ذُكر في سيرته، وما ورد في شعره يكشف عن أنّه كان يتحلَّى بأخلاق تقترب ممّا أوصت به تعاليم الإسلام، مع أنّ زهيراً لم يعاصر الإسلام، إذ توفي قبل بعثة الرسول –صلى الله عليه وآله– بنحو عامٍ، فقد كان صادقاً وفياً، محباً للفضائل، ومبتعداً عن الفواحش والمنكرات[٢]. وهو في معتقداته كان يؤمن بالله واليوم الآخر، عاكفاً على التفكُّر في تغيّر أحوال الدنيا، وفي حكمة الخالق في تدبير أمورها، بعيداً كل البعد عن معتقدات الجاهلية [٣]، وقد ظهرت هذه النزعة الدينية في شعره جهاراً.

وممّا تقدّم يتضح أن زهيراً كان شاعراً مُجيداً، سيداً في قومه، شريفاً، ثرياً، لم يحتج أحداً في تدبير شؤون حياته.

---

١) ينظر: الأغاني ٤٤٦/١٠ ، وخزانة الأدب ٣٣٣/٢، و المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام١٠٧/١٨ .

٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء ٦٧/١، والأغاني ٤٤٣/١٠، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام١٠٧/١٨.

٣) ينظر: خزانة الأدب ٣٣٣/٢ ، و جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة، الهاشمي ٤٦/٢، و المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام١٠٧/١٨.

شعره:

يُصنّف زهير ضمن الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية، بل إن بعض الأدباء عدّه واحداً من الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء، والآخران هما امرؤ اقيس والنابغة الذبياني، وإنما اختلف في تقديم أحد الثلاثة على صاحبيه. (١)

كان زهير بن أبي سلمى من أصحاب مدرسة الشعر الحولي المُنقّح، تلك المدرسة التي أسّسها أوس بن حجر الذي كان زهير راوية لشعره، وقد كان روّادها يعنون بشعرهم عناية كبيرة، فينقحون القصيدة ويهذبونها ويراجعونها مرّة بعد أخرى حتى تستقيم تامّة ، ويُذكَر أنّ زهيراً كان ينظم قصيدته في أربعة أشهر، وتمكث عنده حولاً كاملاً ولا يذيعها بين الناس حتى تطمئن نفسه إلى جودتها، وقد سار ولداه كعب، وبجير، وراويته الحطيئة، والنابغة على سيرته هذه. (٢)

ومما انماز به شعر زهير أنه يعتني بألفاظ القصيدة، فيختار منها ما يقتضيه المعنى معتمداً على ذوقه وإحساسه وفطرته الأدبية، ولا يخلو أغلب شعره من سهولة في اللفظ حيناً، وجزالة وقوة غالبتين أحياناً. أما المعاني في شعره فهي كاشفة عن صدقه في وصف أحداث بيئته، فهي تنبع من نفس جريئة، وتصدُر عن حسٍّ مرهف، وتتصل بمظاهر البيئة في حياته. وأمّا أسلوبه الشعري فهو أقرب إلى شعر أهل الصنعة من أهل الطبع، فتراه في أبيات قصائده مشغولاً بتهذيب الشعر وتنقيحه

١) ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، وشرح شواهد المغني١/ ١٣٢، وخزانة الأدب٣٣٥/٢.

٢) ينظر: شرح المعلقات السبع، الزوزني ١٢٢، و والأعلام ٥٢/٢.

وصولاً به إلى منزلة الكمال الفني، مع مسحة طاغية من الألوان البديعية، من استعارة وتشبيه وكناية. [١]

وقد تعددت الأغراض الشعرية والفنية في شعر زهير، فكانت له الإجادة البالغة في الحِكمة والمدح والغزل، و الوصف والفَخر والعتاب، لكنه كان أقلّ نفساً شعرياً في الهجاء والرثاء والاعتذار. وقد صقلت بيئته البدوية وما فيها من أحداث ومشكلات اجتماعية جمّة وحياة قاسية موهبته الشعرية، فاستغرق في تصوير مكانه وزمانه شعراً، وتفكّر في حال حياته وقومه، فأكثر في قصائده من الدعوة إلى الإصلاح ومكارم الأخلاق، واتّبع في بناء قصيدته نهج سائر شعراء عصره من حيث الوقوف على الأطلال، وذكر الديار، ووصف رحيل الأحبة وقد عُرِفَ زهير بالعفة والنبل، فجاء شعره خالياً من فحش القول، فهو لم يقدح في الهجاء أو يفجر في الغزل. [٢]

ديوانه:

لزهير ديوان شعر عني الأقدمون والمحدثون بشرحه، وأبرز الشّراح الأقدمين أبو العباس أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب(ت٢٩١هـ)، وأبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ ، وفي طليعة من جمع شعر زهير من المحدثين، من دون شرح، المستشرق وليم بن ألورد ضمن (كتاب العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين)، في برلين عام ١٨٧٩م، ثم أصدر ديوان زهير، ومعه شرح، المستشرق لاندبرج باسم(طُرَف عربية)، في ليدن

١) ينظر: شرح شواهد المغني١/ ١٣٢، و المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام١٨/١٠٧-١١٠، وشرح ديوان زهير (المقدمة) ١٢-١٣.

٢) ينظر: مجاني الأدب في حدائق العرب، رزق الله بن يوسف٦/٢٩٠.

سنة ١٨٨١م. ثم أعادت طبعه عن نسخة لاندبرج المطبعة الحميدية بمصر عام ١٣٢٣هـ. [١] وفي عام ١٩٤٤م، صدر عن مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة شرح لديوان زهير، صنعة أبي العباس ثعلب، بتحقيق مجموعة من العلماء. ثم شرع الدكتور فخر الدين قباوة بتحقيق شعر زهير، صنعة الأعلم الشنتمري، وأصدره بدار الآفاق الجديدة ببيروت، عام ١٩٧٠م، باسم (شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلم الشنتمري). ثم صدرت طبعة غير مفهرسة باسم (ديوان زهير بن أبي سُلمى)عن دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٩٨٨م، بتحقيق علي حسن فاعور. وصدرت في العام نفسه طبعة للديوان بتحقيق حمدو طماس، عن دار المعرفة ببيروت، وهي طبعة غير مفهرسة أيضاً.

وقد اختارت الباحثة لتوثيق الأبيات الشعرية لزهير بن أبي سُلمى الطبعة التي حقّقها الدكتور فخر الدين قباوة، لعناية المحقّق الشديدة بإعداد شعر زهير إعداداً علميّاً، والتثبّت من صحته بموازنة النسخ التي بين يديه بنسخ أُخر من شعر زهير محفوظة بدار الكتب المصرية بالقاهرة [٢]، فضلاً عن الزيادات الشعرية على طبعة دار الكتب المصرية بصنعة ثعلب، وقد أثبتها المحقق في ذيل الكتاب، زيادة على فهرسة الكتاب فهرسة تفصيلية ساعدت الباحثة في إعداد رسالتها. على أنّ الطبعتين الأخيرتين هما طبعتان تجاريتان فيهما أغلاط كثيرة في ضبط كلمات الأبيات.

وستعنى هذه الدراسة ببيان مواقع الجمل الاسمية والجمل الفعلية في ديوان زهير، من حيث إنّ لهما محلّ من الإعراب أو ليس لهما محلّ.

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى ، صنعة ثعلب(مقدمة التحقيق): ٣٠.

٢) ينظر: شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى ، صنعة الأعلم الشنتمري(مقدمة التحقيق): ٤.

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ الأنامِ محمدٍ وآلِه الكِرام، وعلى صَحْبِه المنتجبين، ومَن والاهُ بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ:

فإنّ مواقعَ الجملِ من الموضوعاتِ التي عُني بها النحويون كثيراً؛ لِما لها من أثرٍ كبيرٍ في تبيانِ معاني المتكلِّم والإفصاحِ عن الدلالات المتنوعة في الكلام المؤلَّف، ومثلما كان للجملة مكانةٌ مميّزةٌ في الدرس النحوي كان لمواقعها من حيث الإعراب مساحةٌ واسعةٌ في كتب النحويين، ولاسيّما المتأخرين منهم.

وقد كانت هذه المواقع محلَّ عنايةِ الباحثة في دراستها هذه رغبةً في الكشف عن مواقع الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب ومواقع الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب في ديوانِ واحدٍ من الشعراء المبرّزين المعدودين في سلسلةِ الطبقةِ الأولى من شعراءِ عصر ما قبل الإسلام، وهو شاعرُ الحكمةِ (زهير بن أبي سُلمى) .

ولا شكَّ في أنّ شعرَهُ له المكانةُ الطُولى في المدونة اللغوية العربية التي يُعتدُّ بها في ميدان الاستشهاد النحوي، لتقعيد الأحكام وإقرارها؛ لذا اكتسب موضوعُ الدراسةِ أهميتَه ممّا تقدّم، وهي دراسةٌ تطبيقيةٌ تحليليةٌ لبيان أثرِ استعمال التراكيب النحويّة في الكشف عن الاستعمالات المقصودة للشاعر في أغراضه الشعرية، من: حكمةٍ، و وصفٍ ، ومدحٍ، ورثاءٍ، وهجاءٍ، وغيرِ ذلك.

وقد وُسمَتْ دراستي بعنوان (مواقع الجُمَل في ديوان زهير بن أبي سُلمى)، وقُسِّمتْ على مقدمةٍ، وتمهيدٍ درستُ فيه باختصارٍ سيرةَ زهير بن أبي سُلمى وشعرَه، ثم أربعةِ فصولٍ مقسّمةٍ بحسب نوعَي الجملة في العربية(الاسمية والفعلية) على النحو الآتي:

الفصل الأول: مواقع الجمل الاسمية التي لا محلَّ لها من الإعراب.

والفصل الثاني: مواقع الجمل الاسمية التي لها محلٌّ من الإعراب.

والفصل الثالث: مواقع الجمل الفعلية التي لا محلَّ لها من الإعراب.

والفصل الرابع: مواقع الجمل الفعلية التي لها محلٌّ من الإعراب.

ثم خُتمتِ الرسالةُ بأهمِّ النتائج التي وصلتْ إليها الدراسةُ، وقائمةٍ بالمصادر والمراجع، وملخصٍ للدراسة باللغة الانكليزية.

ويمكن إجمالُ الطريقةِ التي اتبعتُها في دراسة هذا الموضوع في النقاط الآتية:

١-الاعتماد على تقسيم ابن هشام(ت ٧٦١هـ) لمواقع الجمل في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، وهو الابتداء بدراسة الجمل الاسمية التي لا محل لها من الإعراب.

٢-اختيار شواهد شعر زهير المناسبة لموقع الجملة المدروسة.

٣-ذكر الغرض الشعري الذي قِيل فيه البيتُ تمهيداً لدراسته.

٤-بيان الموقع النحوي للجملة موضع الدراسة.

٥-الكشف عن ملاءمة استعمال الجملة لمعنى البيت الشعري الذي ينشده زهير.

ومن الجدير بالذكر أنّ ديوان زهير قد طُبع عدّة طبعات، ولكنّي اعتمدتُ في توثيق الأبيات على النسخة التي حقّقها الدكتور فخرُ الدين قباوة، ووسمَها بعنوان (شعر زهير بن أبي سُلمى، صنعة الأعلم الشنتمري)، لأسبابٍ علميةٍ سأذكرها في التمهيد.

وقد انتفعتُ في دراستي من جملةٍ من المصادر والمراجع، لعلّ أبرزها في جانب التنظير النحوي للجمل ومواقعها: كتابُ سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمقتضبُ للمبرد (ت٢٨٥هـ)، والأصولُ لابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، وإعرابُ الجمل وأشباه الجمل للدكتور فخر الدين قباوة. وفي جانب التطبيق: شرحُ ديوان زهير، صنعة ثعلب(ت٢٩١هـ)، و شرحُ المعلَّقات السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ) ، وشرحُ المعلقات السبع للزوزني (ت٤٨٦هـ). وانتفعتُ كذلك من الدراسات التي سبقتني في ميدان مواقع الجمل، وأهمها: كتاب (الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب والتي لا محلَّ لها من الإعراب) لحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، ورسالة الماجستير الموسومة بـ (مواقع الجمل في ديوان أبي الأسود الدؤلي) للباحث فلاح رسول حسين الحسيني، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٠٤م.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدّم بالعرفان الجميل والتقدير الكبير إلى الأستاذِ الدكتور (هاشم جعفر حسين) المشرفِ على الرسالة، لجهدِه المميّز في متابعةِ خطواتِ كتابةِ الرسالة جميعِها ، وحرصِه الشديد على تنقيحِها وتهذيبِها ، إلى أن تمّتْ وكمُلتْ، فجزاه الله عنِّي خيرَ الجزاء.

والشكرُ والتقديرُ لرئاسة قسم اللغة العربية وأساتذةِ القسمِ الأفاضلِ الذين نهلتُ من علمِهم، وأفدتُ من دَرْسِهم ما أعانني في عملي، وَفَّقَهم اللهُ وسدّدَ خُطاهم.

والحمدُ لله ربِّ العالمين.

الثابت في فكر النحويين أنّ الجمل في العربية تقسم بحسب الإسناد – الذي يربط أجزاء الكلام فيأتلف ليحقق فائدة تامة يحسن السكوت عليها إلى : جمل اسمية، وجمل فعلية، ثم إنّ هذه الجمل بنوعيها لها تفريعات كثيرة بحسب معايير متنوعة استقراها النحويون من المدونة اللغوية العربية، ومن هذه التفريعات تقسيم الجمل إلى: جمل لا محل لها من الإعراب ، وجمل لها محل من الإعراب([1]).

وعليه يمكن لي أن أُقسّم الجانب النظري لدراسة(الجمل الاسمية) على فصلين، هما: الجمل الاسمية التي لا محلَّ لها من الإعراب، و: الجمل الاسمية التي لها محلٌّ من الإعراب، ثم التطبيق على هذين الفصلين بالشواهد اللغوية الواردة في ديوان زهير.

وسأخصُّ الفصل الأول بدراسة الجمل الاسمية التي لا محلِّ لها من الإعراب وابتدأ به، لأنّ الأصل في الجمل أن تكون قبالة المفرد، ولمّا كانت الجمل التي لها محلّ من الإعراب تؤول بالمفرد، عّدت الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب هي الأصل، وبه علّل ابن هشام ما ورد في تقسيم كتابه فقال: ((وبدأنا بها، لأنها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل)) ([2]).

١) ينظر: كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: ٢٣/١، والمقتضب، المبرد: ١٢٦/٤، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١٧٣/١– ١٧٦، والتعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسيّ: ١/ ٤٧، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان النحوي: ١/ ٤٨، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري: ٢/ ٣٨– ٩٥.

٢) مغني اللبيب: ٢/ ٤٥.

ويظهر منه أيضاً أن ((ما كان من الجمل له محلّ من الإعراب فإنّما ذلك، لوقوعه موقع المفرد وسدّه مسدّه، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءاً لما قبلها، فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك)) ([1]).

والعلاقة الرابطة بين أجزاء الجملة الاسمية تُسمّى بالإسناد، وطرفاه هما: المسند إليه والمسند. وقد تنبّه سيبويهِ (ت١٨٠هـ) إلى الصلة الوثيقة بين طرفي الإسناد، فقرر في باب هذا موضع سمّاه باب (المسند والمسند إليه): ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك : عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك)) ([2])، أي: إنَّ سيبويهِ يرى أنّ القانون اللغوي اقتضى أن لا بدَّ للاسم الأوَّل (المبتدأ) من الثاني، أو الآخر بحسب تعبيره (الخبر).

وبيّن ابن السرَّاج(ت٣١٦هـ) أنَّ المبتدأ((لا يكون كلاماً تامّاً إلا بخبره)) [3]. ونبّه ابن جني(ت ٣٩٢هـ) إلى مراعاة الرتبة بين طرفي الإسناد في الجملة الاسمية وذلك بجعل المبتدأ ((أولاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأوَّل، ومسنداً إليه))[4]، والخبر هو ((كلّ ما أسندته إلى المبتدأ، أو حدَّثت به عنه))[5].

ويفطن المبرد(ت ٢٨٥هـ) إلى مراعاة المخاطب في عملية ترتيب الكلام، فـ((نَحْو قَوْلك: (زيدٌ)، فَإِذا ذكرته فَإِنَّمَا تذكره للسامع ليتوقعَ مَا تخبره بِهِ عَنهُ، فَإِذا

١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، حسن بن قاسم المرادي: ١/ ١١٢.

٢) كتاب سيبويه: ١/ ٢٣.

٣) الأصول في النحو، ابن السراج: ٥٨/١.

٤) اللُّمَع في العربيَّة، ابن جني: ٢٧٢/١.

٥) المصدر نفسه: ٢٨٦/١.

قلتَ: (منطلقٌ) أَو مَا أشبهه، صَحَّ معنى الْكَلَام وَكَانَت الْفَائِدَة للسامع فِي الْخَبَر، لِأَنَّهُ قد كَانَ يعرف زيداً كَمَا تعرفه، وَلَوْلَا ذَلِك لم تقل لَهُ: زيد، ولكنتَ قَائِلا لَهُ: رجلٌ يُقَال لَهُ زيد، فَلَمَّا كَانَ يَعرفُ زيداً ويجهلُ مَا تخبره بِهِ عَنهُ أفدته الْخَبَر فصح الْكَلَام، لِأَن اللَّفْظَة الْوَاحِدَة من الِاسْم وَالْفِعْل لَا تفِيد شَيْئاً، وَإِذا قرنتها بِمَا يصلح حدث معنى وَاسْتغْنى الْكَلَام)) [1].

فجملة (زيدٌ منطلقٌ) جملة اسميَّة، اشترط فيها النحويون أن يكون المبتدأ معرفةً أو نكرة مخصصة فتكون قريبة من المعرفة، فإذا أردت حصول الفائدة من التركيب اللغوي ينبغي أن تكون الألفاظ دالة على معانٍ محددة، فلو قلت: ((رجلٌ قائمٌ ، أو: رجلٌ ظريفٌ. لم تفدِ السامعَ شيئاً؛ لأنَّ هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيراً)) [2]، فالمبتدأ هنا نكرة، والنكرة تفيد العموم، فهذا المعنى قد يصحُّ على كلِّ شخص مسمّى بـ(رجل)، وبهذا لا تتحقق الفائدة .

ويذكر ابن السرّاج علّةً بيانيةً تتعلق بالمخاطب تستوجب أن يكون المبتدأ معرفة، فيقول: ((فإذا اجتمع اسمان: معرفةٌ ونكرةٌ، فحقُّ المعرفة أنْ تكونَ هي المبتدأ، وأنْ تكونَ النكرةُ الخبرَ؛ لأنك إذا ابتدأت، فإنَّما قصدُك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه، ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه، ويستفيده)) [3].

ويوضِّح أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) أن الجملة الاسمية قد تطلق على المبتدأ وإن كان في جملة كبرى وصغرى، فيقول: ((فأما الجملة الاسمية فما كان

---

١) المقتضَب: ١٢٦/٤.

٢) المصدر نفسه: ٢٣٥/١.

٣) الأصول في النحو: ٤٥/١.

الجزء الأول منها اسماً، وذلك نحو: زيد أبوه منطلق، فزيد مبتدأ أول، و أبوه مبتدأ ثان، ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول)) ([1]).

ويتوسّع المتأخرون في بيان صور الجمل الاسمية فيقررون أنها الجملة التي يكون صدرها اسماً، نحو: (زيد قائم) ، او اسم فعل ، نحو : (هيهات العقيقُ)([2])، على أنّ بعضهم يرى أن الجملة التي صُدِّرت باسم فعل هي جملة فعلية([3]) .

ونَبَّه ابن هشام على أن المقصود بصدر الجملة الاسمية هو المبتدأ والخبر، أمّا ما يتقدّم عليها من الحروف فلا يعتدُّ به في بيان تصنيف الجمل، ((فالجملة من نحو: أ قائمٌ الزيدان، و أ زيدٌ أخوك، ولعلَّ أباك منطلقٌ، وما زيدٌ قائماً، اسمية))([4]).

وقد مرّ الكلام على صورة الجملة الاسمية المكونة من اسمين، فإنْ كان المسند إليه اسماً والمسند جملة فعلية نحو: (زيدٌ قامَ) فلم يكن للنحويين رأي موحّد في تحديد اسميتها، فاستقر رأي البصريُّين على وصفها بالاسمية أيضاً، لأنها صُدّرت باسم، وأسندت إلى فعل وفاعل ولو وُصفت بالفعلية لتقدم الفاعل فيها على الفعل، وهو ممّا لا تقرّه قواعدهم على حدّ تفصيل المسألة في

١) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: ٨٣.

٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٩/٢ و٢٠/٣، و مغني اللبيب: ٣٨/٢، وتمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ١٥٧١/٤.

٣) ينظر: همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ١/ ٥٧.

٤) مغني اللبيب: ٣٩/٢.

النحويين[١]، يقول المبرِّد: ((فإذا قلت (عبدُ الله قامَ) فـ(عبد الله) رُفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل، فإن زَعَمَ زاعِمٌ أنَّه إنَّما يُرفع (عبد الله) بفعله فقد أحال من جهات، منها أنَّ (قام) فعل، ولا يرفع الفعلُ فاعلين إلاَّ على جهة الاشتراك، نحو: (قامَ عبدُ الله وزيدٌ)، فكيف يرفع (عبد الله) وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيرَهُ بَانَ لك، وذلك قولك: (عبدُ الله قامَ أخوه)، فإنَّما ضميره في موضع (أخيه). ومن فساد قولهم أنَّك تقول : (رأيت عبدَ الله قامَ)، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله. ومن ذلك أنَّك تقول: (ذهب أخوك)، ثمَّ تقول: (أخواك ذهبا)، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدَّماً لكان موحَّداً، وإنَّما الفعل في موضع خبر المبتدأ رافعاً للضمير))[٢].

وأيده ابن جنِّي، بقوله: ((ليس كذلك الفاعل؛ لأنَّه – وإن كان مسنداً إليه – فإنَّ قبله عاملاً لفظيّاً قد عمل فيه، وهو الفعل، وليس كذلك قولنا: "زيدٌ قامَ"؛ لأنَّ هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه – حسب – دون أن انضم إلى ذلك تعرِّيه من العوامل اللفظية من قبله، فلهذا قلنا: ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه، ولم نَحْتَجْ فيما بعدُ إلى شيء نذكره كما احتجنا إلى ذلك في باب المبتدأ، ألا تَرَاكَ تقول: (إنَّ زيداً قامَ)، فتنصبه – وإن كان الفعل مسنداً إليه – لمَّا لم يَعْرَ من العامل اللفظيِّ الناصبِ)) [٣].

---

١) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١٥٩/١، والتذييل والتكميل: ١٧٦/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري: ٧٩/٢-٨٢، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي: ٥٤٦/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني: ٣٨٨/١، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: ٣٩٧/١، وهمع الهوامع: ٥٧٦/١.

٢) المقتضَب: ١٢٨/٤.

٣) الخصائص، ابن جني: ١٩٧/١.

وتابع ابن هشام هذا الرأي، فقال: ((وأمَّا نحو(: زيدٌ قامَ) فالجملة اسميَّة لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل))[١].

ونُسِبَ إلى الكوفيين أنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل، لذا تكون جملة (زيدٌ قامَ) عندهم فعلية لا اسمية، وقد تقدّم الفاعلُ فيها على الفعل بعده[٢].

وقد عدّ ابن هشام الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب سبعاً، هي: الجملة الابتدائية، والجملة المعترضة، والجملة التفسيرية، وجملة جواب القسم، وجملة جواب الشرط غير الجازم، وجملة صلة الموصول، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب([٣])، وتابعه فيه خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ)([٤]) والسيوطي(ت ٩١١هـ) ([٥]).

وقد وردت هذه الجمل في ديوان زهير، ما عدا جملة جواب القسم. وسأذكرها هنا بحسب ترتيبها عند ابن هشام.

---

١) مغني اللبيب: ٣٩/٢ ، وينظر: أوضح المسالك: ٣٣٧/١.

٢) ينظر: التذييل والتكميل: ١٧٦/١، وأوضح المسالك: ٧٩/٢-٨٢، والمقاصد الشافية: ٥٤٦/٢، وشرح الأشموني: ٣٨٨/١، وشرح التصريح: ٣٩٧/١، وهمع الهوامع: ٥٧٦/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان: ٦٥/٢.

٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٥- ٧٢.

٤) ينظر: شرح الأزهرية، خالد الأزهري: ٢/ ٥٣، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري: ٤٨-٧٠.

٥) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي: ٢/ ٣٥.

أولاً : الجملة الابتدائية :

يُعرِّفها العلماء بأنّها الجمل التي تقع في أول الكلام، لذا سُميِّت ابتدائية([1]). والابتدائية نسبة إلى الابتداء، وهو عامل معنوي ضعيف، لقلة المواضع النحوية التي يعمل فيها، لذا دخل على الأسماء، فكانت لا محل لها من الإعراب لا يصحُّ أن يحلَّ محلها المفرد ([2]).

وأطلق عليها ابن هشام تسمية أخرى هي(الجملة الاستئنافية)، وقد فضّلها على التسمية الأولى بحجة((أن الجملة الابتدائية تُطلقُ أيضاً على الجملة المصدّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل)). ([3])

ويُفهم منه أنّ الجمل الابتدائية هي التي لا محلّ لها من الإعراب، وقد يكون لها محل، لذا هي أعمّ، فنحو: (زيدٌ قائم) جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وفي نحو: (زيدٌ أبوه قائمٌ)، جملة(أبوه قائم) جملة ابتدائية لها محل من الإعراب لأنها في محل رفع خبر المبتدأ، على حين أنّ الجملة المستأنفة لا محل لها من الإعراب، فـ (زيدٌ قائم) في المثال الذي ذُكر، هي جملة ابتدائية، ومستأنفة، وجملة (أبوه قائمٌ) جملة ابتدائية لا مستأنفة، وعليه فالجملة المستأنفة أليقُ بمبحث(الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب).

---

١) ينظر: الأصول في النحو: ٦٢/٢، ومغني اللبيب: ٤٥/٢، و إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: ٣٦-٣٧.

٢) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٦-٣٧.

٣) مغني اللبيب: ٤٥/٢.

والمواضع التي ترد فيها الجملة الاسمية جملة ابتدائية مايأتي:

١. أن يُفتتح بها النطق، نحو: زيدٌ قادمٌ.

٢. أن تنقطع عمّا قبلها، نحو: مات فلانٌ رحمةُ الله عليه، فجملة (رحمةُ الله عليه) منقطعة.

٣. أن تسبق بأداة لا تمنع من أن تتصدر الجملة بالمبتدأ، نحو: بعض أدوات الاستفهام والنفي، و(الحروف الكافة والمكفوفة في مبحث إنّ وأخواتها وإذا الفجائية، وحتى الابتدائية، وغيرها)، و أدوات العرض و التحضيض، و حروف الشروط غير العاملة ([1])

الجملة الاسمية الابتدائية في ديوان زهير:

من المواضع التي وردت فيها الجمل الابتدائية في ديوان زهير قوله في المقدمة الطللية لمعلقته يصف منازل حبيبته: ([2])

وَدَارٌ لَهَا بالرّقْمَتَينِ كأنّها مراجيعُ وشْمٍ في نَواشِرِ مِعْصَمِ

فالبيت الشعري قد صُدِّر بمبتدأ نكرة موصوف بصفة مقدرة بالجار والمجرور (بالرقمتين) جوّزت الابتداء به لتخصيصه بها، وخبره متعلق بالجار والمجرور (لها)، والتقدير: دارٌ مستقرةٌ بالرقمتين كائنة لها، والجملة على ذلك ابتدائية لا محل

١) ينظر: مغني اللبيب: ٤٥/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/ ٢٥.

٢) شعر زهير: ٩ .

لها من الإعراب، وتركيبها الذي أُفتُتِح بالنكرة الموصوفة يزيد المشهد الشعري إثارة، فديار الحبيبة بعيدة عن ديار الشاعر، حتى لم يبق من آثارها سوى بقايا شبهها الشاعر ببقايا أثر الوشم على يدها الذي ثبتت بسبب تكرارها، ([1]) ممّا زاد لوعة الاشتياق، لبعد المزار.

ومن الجمل المنقطعة عما قبلها في ديوان زُهَيْر قوله في صلة الرَّحِم([2]):

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واحْفَظُوا أَوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

فجملة (والرحمُ بالغيب تُذكرُ) جملة ابتدائية مستأنفة انقطعت عمّا قبلها، وابتدأت بواو الاستئناف، وصُدِّرت باسم يعرب مبتدأ خبره الجملة الفعلية (تُذكر).

وفي الجملة إشعار باستعمال الشاعر مثل هذه الحكم المتعارف على فضيلتها عند العرب وسيلة لتحقيق غرضه، وهو التذكير في أول البيت بصلة الرحم ووجوب التمسك بها، فانقطع بالكلام إلى حكمة تدعم حجته أدّاها بجملة استئنافية قليلة الألفاظ غزيرة الحكمة.

وكذلك قوله يُخاطب زوجه: ([3])

أَقيمي أُمَّ كَعبٍ وَاِطمَئِنّي فَإِنَّكِ ما أَقَمتِ بِخَيرِ دارِ

فالفاء في عجز البيت استئنافية و(إنّ) حرف توكيد، والضمير المتصل في محل نصب اسمه، وشبه الجملة (بخير دار) في محل رفع خبر (إنّ)، والجملة الاسمية (فإنّك بخير دار) استئنافية لا محل لها من الإعراب. وقد انقطعت عمّا قبلها بالفاء

١) ينظر: شرح ديوان زهير، صنعة ثعلب: ٥، وشرح المعلقات السبع: ١٣٣.

٢) شعر زهير: ١٧٥.

٣) المصدر نفسه: ١٧٥.

التي قطعت اتصال الإعراب بين الجملتين، فابتدأت بعدها جملة مؤكدة لمعنى الجملة الأولى.

وقال في الحثّ على وقف القتال وتحكيم العقل: ([1])

فمن مبلغُ الأحلافِ عنِّي رسالةً وذبيانَ: هل أقسمتمُ كلَّ مقسمِ؟

فالجملة (مَن مبلغُ الأحلاف)، جملة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، صدرها اسم استفهام مسند إليه(مَن) وخبرها الوصف المشتق(مبلغ).

وهذا الأسلوب الطلبي خرج إلى الاستفهام المراد به إثبات الحجة على المخاطب، بتذكير هذه القبائل التي حالفت ذبيان على قتال عبس بأنها قد أقسمت على الصلح وإنهاء الحرب ([2]).

واستعمال اسم الاستفهام المبهم الدالّ على الإطلاق لا التخصيص مناسب لغرض الحكمة في البيت، فالمطلوب أيّ مبلغ يصلح لهذه المهمة تسهيلاً لتحقيق الطلب.

و في تشبيه ناقته بحمار الوحش ، قال واصفاً:([3])

أَ ذَلِكَ أَم شَتيمُ الوَجهِ جَأبٌ عَلَيهِ مِن عَقيقَتِهِ عِفاءُ

فجملة (أ ذَلِكَ): جملة تصدرها اسم الإشارة الذي هو المبتدأ، فهي جملة ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وخبره محذوف، يدلّ عليه الوصف قبله في أبيات القصيدة

---

١) شعر زهير: ١٧ .

٢) ينظر: شرح المعلقات السبع: ١/ ١٤٥.

٣) شعر زهير: ١٢٨.

التي سبقت، تقديره: أ ذلك الظليم (وهو ذَكَرُ النَّعامة) والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وهي من نوع الجمل الابتدائية التي سبقت بحرف لا يمنع تصدُّر المبتدأ، إذ الهمزة للاستفهام الاستنكاري لا محل لها في الإعراب فكأنّ المبتدأ واقع في أولّ الكلام[١].

ثانياً : الجملة الاعتراضية :

عرّفها ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ) فقال:((هي التي تتوسط أجزاء الجملة مستقلة ؛ لتقرر معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها))[٢]، وقريب منه ما قاله الرضي (ت ٦٨٦هـ) في بيانها:((نعني بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً)) [٣].

ويتضح منه: أنها جملة مستأنفة منقطعة في الصنعة النحوية عن الإسناد قبلها؛ لذا هي من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، ذلك أنها تعترض بين كلام متصل، فتفيده ((تقوية وتسديداً أو تحسيناً))[٤]، فهذا الاعتراض يفيد توكيد الجملة

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٦٥.

٢) أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر: ٢ / ٦٨٥.

٣) شرح الرضي على الكافية، الرضي الاستراباذي: ٤ / ١٠٥.

٤) مغني اللبيب: ٢/ ٤٤

وتقويتها([1])، وهي تأتي لتحسين الكلام أو توضيحه، فتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعتُرض بين جزأيه([2]) .

وإنما لم يكن لها محلّ من الإعراب، لأنه لم يسبقها عامل مؤثر فيها الإعراب، ومن أغراضها المعنوية الدعاء والترحُّم والنداء. ([3]).

ومن أمثلة ورود الجملة الاعتراضية في الجملة الاسمية، ما يرد بين المبتدأ والخبر، نحو قولنا: زيدٌ – أنا موقنٌ– كريم. فـ (أنا): مبتدأ في محل رفع. و(موقن): خبر مرفوع. والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب؛ جملة معترضة.([4])

ومنه قول معن بن أوس:([5])

وفِيهنّ ـوالأيّامُ يَعْثُرْنَ بالْفَتَىـ نَوادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونَوائحُ

فجملة (والأيام يعثرن بالفتى) جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب وقعت بين الخبر المقدم وهو شبه الجملة (فيهن) و المبتدأ المتأخر وهو (نوادب).

وقد يكون في الكلام أكثر من جملة معترضة، مثل: زيد –والله والإخلاص محمود– مخلصٌ لأصدقائه، فجملة القسم، والجملة التي بعدها من المبتدأ والخبر،

---

١) ينظر: التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي: ٣٥٠.

٢) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٦٨.

٣) ينظر: التطبيق النحوي: ٣٥٠.

٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٠.

٥) البيت من شواهد، الخصائص: ١/ ٣٤٠، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان النحوي: ١٦١٥/٣، وهمع الهوامع: ٣٢٨/٢.

جملتان معترضتان لا محل لهما من الإعراب. ([1]) ومنه قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ**﴾ ([2])، فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله: ﴿ **وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله: ﴿ **فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ**﴾ وجوابه الذي هو قوله: ﴿ **إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ**﴾ وفي هذا الاعتراض نفسه اعتراضٌ آخر بين الموصوف الذي هو (**قَسَمٌ**) و صفته التي هي (**عَظِيمٌ**) وهو قوله: ﴿ **لَوْ تَعْلَمُونَ**﴾ ([3]).

الجمل الاسمية الاعتراضية في ديوان زهير:

ممّا ورد من الجمل المعترضة في الديوان، قول زهير في الهجاء: ([4])

سيأتي آلَ حِصْنٍ _أينَ كانُوا_ مِنَ المَثُلاتِ باقِيَةٌ ثِنَاءُ

فجملة (أين كانوا) هي جملة اسمية مكونة من اسم استفهام للمكان في محل رفع مبتدأ وخبره جملة فعلية فعلها تام، فـ (كانوا) هنا بمعنى وُجدوا، وفاعلها ضمير الرفع المتصل (واو الجماعة).

والجملة الاستفهامية خارجة عن معنى الاستفهام الحقيقي إلى معنى التقرير، فالشاعر يذمُّ آل حصن بأنهم قوم خائنين للعهود، وأنّ عاقبة أمثال هذا الفعل بالذمّ والهجاء والاستنكار، باقية لا تنفكُّ عنهم في أي مكان وُجدوا فيه.

---

١) ينظر: التطبيق النحوي: ٣٥٣.

٢) سورة الواقعة: الآيات ٧٥ –٧٧.

٣) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٣٦.

٤) شعر زهير: ١٤٠.

والجملة الاسمية لا محلّ لها من الإعراب، إذ قد اعترضت بين الجملة الفعلية (سيأتي)، ومعمولاتها (مِنَ المَثُلاتِ باقِيَةٌ ثِنَاءُ).

على أنّ الجملة الاعتراضية وإن انقطعت عن الإسناد الأصلي للجملة، غير أن ذكرها قد زاد المعنى توكيداً وإثباتاً للذمّ، إذ وسّع الشاعر دائرته لتشمل المذمومين أين حلّوا، هو معنى لا يستحصل من دون ذكر الجملة الاعتراضية. (١)

وقد يأتي الاعتراض لتحسين الكلام، ومثاله قول زهير في الحكمة : (٢)

سَئِمْتُ تَكالِيفَ الحَياةِ وَمَنْ يَعِشْ ثَمانِينَ حَوْلاً _لَا أَبَا لَكَ_ يَسْأَمِ

فقوله (لا أبا لك) جملة مكونة من لا النافية للجنس ومعموليها، لا محلّ لها من الإعراب وهي جمل معترضة فصلت بين فعلي جملة الشرط (يعش ، يسأم)، وليس المراد به التوكيد أو التوضيح أو الدعاء بفقد الأب وإنما أورده على عادة العرب في إجرائهم إياه مجرى المثل للتحسين والتزيين، يقول الزوزني(ت٤٨٦هـ): (((لا أبا لك): كلمة جافية لا يراد بها الجفاء، وإنما يراد بها التنبيه والإعلام)). (٣)

وممّا ورد من الشواهد فيه جملتان اعتراضيتان معاً، قول زهير في عتاب زوجه أم أوفى: (٤)

لعمركَ _والخطوبُ مغيراتٌ وَفي طُولِ المُعاشَرَةِ التّقَالي_

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٧٩.

٢) شعر زهير: ٢٥.

٣) شرح المعلقات السبع: ١٤٨/١.

٤) شعر زهير: ١٦٥.

لقَدْ بالَيْتُ مَظْعَنَ أُمّ أوْفَى ولكِنْ أُمّ أوْفَى لا تُبالي

في البيت الأول اعتراضان فصلا بين القسم (لعمرُك بمعنى ببقائك وبحياتك)، وجملة جواب القسم الفعلية (لقَدْ بالَيْتُ).الاعتراض الأول بالجملة الاسمية(الخطوبُ مغيراتٌ)، المكونة من مبتدأ وخبر، والاعتراض الثاني بالجملة الاسمية (في طُولِ المُعاشَرَةِ التّقَالي)، وقد تقدم متعلّق الخبر على المبتدأ، للعناية بالمتقدم.

ولا شكّ في أنّ استعمال جملتين معترضتين مع القسم، فيه من دلالة التوكيد ما لا يخفى، فالشاعر يطلب بشدة من زوجه التي طلقها وندم على طلاقها ويقسم عليها أن تذكر ما كان بينهما من معاملة حسنة وعشرة طيبة، وأن لا تنقل لأصهاره بعد طلاقها ما يسيء إليه ويقدح في مروءته، ذلك أنّ خطوب الدهر متغيرات، وطول عشرة الرجل لزوجته توجب في العادة البعد والشقاق، لكن الشاعر قد خالف المتعارف عليه، فكانت عنايته بها والألم لفراقها شديداً عليه، فهو راعٍ للعهد الذي نسيته هي. ([1])

ثالثاً :الجملة التفسيرية:

عرّفها ابن مالك(ت ٦٧٢هـ) بقوله : ((وهي الكاشفة حقيقة ما تلته مما يفتقر إلى ذلك)) ([2]) وضرب لها مثلاً من القرآن في قوله عزّ وجلّ: ﴿ **إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ قالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾ ([3]) ، قال:

١) ينظر: شرح المعلقات السبع: ١٢٤، وقصة الأدب في الحجاز، عبد الله عبد الجبار و محمد عبد المنعم خفاجي: ٤٧٦.

٢) شرح التسهيل، ابن مالك: ٣٧٥/٢.

٣) سورة آل عمران: الآية ٥٩.

((فالمفسرة كقوله تعالى: ﴿ **خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ** ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ مَثَلَ عِيسى عِنْدَ اللَّهِ**﴾)) ([1])، وقريب منه ما قاله ابن هشام في حدّها: ((الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه)) ([2])، ومثّل لها بقوله تعالى: ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ** ﴾. [3] قال: ((فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى)) [4].

وذهب بعض النحويين إلى أن الجملة التفسيرية يجب أن تفسّر جملة قبلها، لا مفرداً[5] ويرد ذلك المثالان اللذان ذُكرا، فجملة (خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ) فسّرت مفرداً (هو: آدم)، وجملة الاستفهام(هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) فسّرت(النجوى) وهي مفرد.

وذهب بعض النحويين إلى أن القول بأن الجملة التفسيرية لا محل لها من الإعراب ليس على إطلاقه، وإنما هي بحسب ما تُفسِّر، فقد يكون لها محل من الإعراب إن كان ما تفسِّره له محل، ((فمثال ما لها موضع من الإعراب قوله تعالى: ﴿ **وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ**﴾ [المائدة:٩]، فقوله { لهم مغفرة} في موضع نصب؛ لأنه تفسير للموعود به، ولو صرح بالموعود به لكان في موضع نصب، فهذه الجملة التفسيرية له في موضع نصب)) [6].

---

١) شرح التسهيل: ٣٧٥/٢.

٢) مغني اللبيب: ٦١/٢.

٣) سورة الأنبياء: الآية ٣.

٤) مغني اللبيب: ٦١/٢.

٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١٩٣/٩.

٦) المصدر نفسه: ١٩٣/٩.

ولم يحظ هذا الرأي بالقبول عند النحويين، وحافظوا على الرأي الغالب بأن هذه الجمل لا محل لها من الإعراب، وردوا ما ذُكر بأدلة متعددة مذكورة في كتبهم. [١]

والجملة التي تفسر ما يسبقها وتكشف عن حقيقته، قد تكون مقرونة بأحد حرفي التفسير (أيْ ، أو أنْ)، فالمقرونة بـ (أيْ) نحو قول أبي ثروان: [٢]

وتَرْمِيْنَنِيْ بالطَّرْفِ أَيْ أنت مُذْنِبٌ وتَقْلِيْنني لكنَّ إياكِ لا أَقْلِيْ

والمقرونة بـ (أنْ)، كقوله تعالى: ﴿ **فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنا وَوَحْيِنا**﴾. [٣] وقد تكون جملة التفسير غير مقرونة بأحد حروف التفسير.[٤]

الجملة الاسمية التفسيرية في ديوان زهير:

وردت الجملة الاسمية التفسيرية الواردة في شعر زهير غير مقرونة بحرف تفسير، ولم ترد فيه الجمل التفسيرية المقرونة؛ لذا سنورد أمثلة النوع الأول التي وردت عند زهير، من ذلك قوله في وصف ناقته: (٥):

أَ ذَلِكَ أَم شَتيمُ الوَجهِ جَأبٌ عَلَيهِ مِن عَقيقَتِهِ عِفاءُ؟

---

١) ينظر: شرح الرضي على االكافية: ٤/ ٤٦٨، وارتشاف الضرب: ٢/ ٣٧٤، والتذييل والتكميل: ١٩٣/٩، ومغني اللبيب: ٦٥/٢،ومواقع الجمل في ديوان أبي الأسود الدؤلي(رسالة ماجستير)، فلاح الحسيني: ٥٥- ٥٧.

٢) البيت من شواهد، معاني القرآن للفراء: ١٤٤/٢، والمفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري : ١٤٩، و البديع في علم العربية، ابن الأثير أبو السعادات : ٤٣٥/٢.

٣) سورة المؤمنون : الآية ٢٧.

٤) يُنظَر: شرح المفصل: ٨ / ١٣٩، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٤/ ٤٦٨ ، ومغني اللبيب: ٦٢/٢.

٥) شعر زهير: ١٢٨.

فجملة (عَلَيهِ مِن عَقيقَتِهِ عِفاءُ) جاءت تفسيراً لمعنى (شتيم الوجه جأب) غير مقرونة بحرف التفسير. فهذا الحمار الذي استبعد الشاعر أن يكون بينه وبين ناقته شبه كثيف الشَّعْر الذي وُلد فيه، فجعله ذلك كريه المنظر، غليظاً [1].

ونجدها في قول زهير[2] :

يُغَرِّدُ بَينَ خُرمٍ مُفضِياتٍ صَوافٍ لَم تُكَدِّرْها الدِلاءُ

فجملة (لم تُكَدرْها الدلاء) تكونت من لم: أداة نفي جزم وقلب، وتكدر: فعل مضارع مجزوم، والضمير المتصل في محل نصب مفعول به، أما الدلاء فهي فاعل . والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب فسّرت سبب صفاء الغدران، فهي لا يستقى منها ولذلك هي صافية.

رابعاً : جملة جواب الشّرط غير الجازم :

حدَّها ابن هشام بقوله: ((هي الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بـ إذا الفجائية)).[3] ومثّل لجمل جواب الشرط غير الجازم مطلقاً بالجمل الواقعة بعد (لو، و لولا، ولمّا، وكيف) [4].

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٦٥.

٢) شعر زهير: ١٣٢.

٣) مغني اللبيب: ٢/٧١.

٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧١.

وزاد عليها المحدثون: (لوما ، إذا) ([1])، و(كلّما، أمّا) ([2])، كقوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُوراً** ﴾ ([3]) فجملة (مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُوراً) جواب الشرط ([4]) .

تقدّم جواب الشرط :

جملة الشرط عند النحويين تستلزم((وقوع الشيء لوقوع غيره))[5]، أو ((تعليقُ شيء بشيء، بحيث إذا وُجِدَ الأولُ وجد الثاني))[6].

ويتضح منه أنها جملة سببية يتوقف فيها تحقق الجواب على فعل الشرط، ولا بد لهذه الجملة من أداة تتصدر الكلام ليُبنى معها أسلوب الشرط.

وقد اختلف النحويون في أحكام تغيّر رتبة الشرط عن النمط الأصلي لهذا الأسلوب المكون ترتيباً من أداة الشرط وفعله وجوابه، إذ ورد في الاستعمال اللغوي تقدّم الجواب على الأداة وفعل الشرط، لذا تفرقت كلمة النحويين: أ يُعدَّ المتقدم هو الجواب، أم إنَّ الجواب قد حُذِفَ ودلَّ عليه شيء؟ فالبصريون لا يجيزون تقدم الجواب على الأداة وفعل الشرط، بل يكون جواب الشرط محذوفاً إنْ تقدَّم على أداة

١) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٩٦ – ٩٧.

٢) يُنظَر: التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية، د. هادي نهر: ١٩٨.

٣) سورة فاطر: الآية ٤٢.

٤) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٩.

٥) المقتضب: ٢ / ٤٦.

٦) التعريفات، الشريف الجرجاني: ١٢٥.

الشرط وفعل الشرط ، كما في : (أنت ظالمٌ إنْ فعلْتَ)، وأنّ المذكور المتقدِّم دليلٌ عليه، ذلك أنّ أدوات الشرط عندهم لها الصدارة في الكلام وأنّ رتبة الجزاء تأتي بعد رتبة الشرط، لأنّ الشرط سببٌ في الجزاء، وأنّ الجوازم من العوامل الضعيفة، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو متأخِّر عن معموله، واشترطوا صحة التقديم في حال كون فعل الشرط ماضياً في اللفظ أو في المعنى، إذ يجوز أنْ يقال عندهم: (آتِيكَ إنْ أتيتَني)، ولا يجوز أنْ يقال:(آتيك إنْ تأتني)، والسبب في ذلك أنَّ فعل الشرط في الأُولى (أتيتني) ماضٍ، وفي الثانية (تأتني) مضارع، فَحُذِفَ الجواب، وما تقدم من شبه الجواب وهو (آتيك) ليس جواباً إنَّما هو دالٌ عليه، أي (آتيك إن أتيتني آتيك)[١] .

أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ لا حذف لجواب الشرط، إنَّما هو عينه المتقدم على الأداة [٢]، ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّه على الرغم من هذه الولادة الجديدة أو التغيير الذي طرأ على الجملة الشرطية وما يترتب على ذلك من دلالة، يجب المحافظة على الرتب وإن تقديراً [٣].

والثابت في الأحكام النحوية أن العدول بالتراكيب عن الترتيب الأصلي يوجب تغيّراً في الأحكام وفي المعنى، ولنا أن نتساءل عن هذا التغير في تركيب الشرط المعدول هذا، ولربما يكون الجواب عن تغير الحكم بأن الجملة الشرطية التي تقدم فيها ما يشعر بجواب الشرط هي جملة ناقصة من حيث الصنعة النحوية، حُذف

---

١) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٦/٣، والمقتضب: ٦٨/٢، والخصائص: ٣٨٩/٢-٣٩٠، والمفصل في صنعة الإعراب: ٤٤١، وهمع الهوامع: ٥٥٩/٢.

٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: ٥١٤/٢.

٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٢٨٩.

منها الجواب، لكنها تامّة الفائدة، مكتفية بترتيبها الجديد، ذات دلالة مميزة مختصة بالعناية بالجواب المتقدم، فبالتقديم يحصل تخصيص، أو اهتمام بالمقدم أو عناية أكبر[١]، وهذا يختلف عن معنى الجملة قبل التقديم .

الجملة الاسمية الواقعة جواباً للشرط في ديوان زهير:

من تتبع شعر زهير لم نجده يستعمل من جمل جواب الشرط الاسمية غير الجازمة ممّا لا يكون لها محل من الإعراب سوى نوع من الجمل الواقعة جواباً لشرط غير جازم وقد تقدّم جوابها على أداة الشرط وما يتعلق بها، فقد ذكر الشاعر هذا النمط من الجمل في مواضع متعددة من الديوان، منها ما قاله في مدح هرم بن سنان: [٢]

وذاك أحزَمُهُمْ رأياً إذا نَبَأٌ مِن الحوادثِ غادى الناسَ أو طَرَقَا

فالجملة الاسمية (وذاك أحزَمُهُمْ رأياً) المكونة من اسم الإشارة الواقع في موقع المبتدأ، وخبره اسم التفضيل الناصب للتمييز، جملة لا محل لها من الإعراب، ذلك أنها جملة جواب شرط لأداة غير جازمة (إذا)، وقد تقدّم الجواب على الأداة وما تعلّق بها، إيذاناً بالعناية بالمتقدّم، فالممدوح (هرم بن سنان) صفاته فريدة قد شاع

١) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، الجرجاني: ١٠٧/١ ، والإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ٥٠/٢، ١٦٥، ومباحث لغوية دلالية في كلام آل البيت (عليهم السلام)، قم المقدسة: ١٠٧.

٢) شعر زهير: ٧٥.

ذكرها فعُلمت عند أهل زمانه، ولما كانت النتيجة معلومة عند المخاطبين استحقّ ذلك من الشاعر أن يُقدم الجواب على الشرط . [١]

ومنه أيضاً قوله يمدح الحارث بن ورقاء: [٢]

المَجْدُ في غَيْرِهِمْ لَوْلا مَآثِرُهُ وصبرهُ نفسهُ والحربُ تستعرُ

فجملة جواب الشرط (المَجْدُ في غَيْرِهِمْ)، وهي جملة لا محل لها من الإعراب قد تقدمت على أداة الشرط غير الجازمة (لولا) وعلى متعلقها، لغرض العناية بالمتقدم وبيان علم الشاعر بنتيجة الشرط قبل ذكره إيذاناً بالاهتمام والتوكيد، فقوم الممدوح (بنو الصيداء)، لا مجد لهم لو لم ينتسب إليهم، فترتفع مكانتهم بمآثره، وفعاله وحسن تصرُّفه وكرمه وصبره في شدائد الحروب. [٣]

وقال في وصف دموعه: [٤]

كأنَّ عَيْنِي وقد سالَ السَّلِيلُ بهِمْ وعَبْرَةٌ ما هُمُ لو أَنَّهمُ أَمَمُ

غَرْبٌ على بَكْرَةٍ أو لُؤْلَؤٌ قَلِقٌ في السِّلْكِ خانَ بِهِ رَبَّاتهِ النُّظُمُ

فالجملة الاسمية (عَبْرَةٌ ما هُمُ) قد تكونت من مبتدأ مؤخر، وهو الضمير المنفصل (هم)، و(ما) زائدة للتوكيد، والخبر المتقدِّم (عَبرَةٌ)، بمعنى: هم لي عَبرةٌ [٥]،

١) ينظر: شرح الأشعار الستة الجاهلية، أبو بكر البطليوسي: ٤٧٤، والمرشد إلى فهم أشعار العرب عبد الله بن الطيب المجذوب: ١٢١/٢ .

٢) شعر زهير: ٩٥ .

٣) ينظر: شرح ديوان زهير: ٣٠٦، وشعر زهير بن أبي سُلمى: ٩٥.

٤) شعر زهير: ١٠٢-١٠٣.

٥) ينظر: شرح ديوان زهير: ١٤٨.

فهؤلاء الأحباء الذين ظعنوا عن الديار، فبعدوا ولم تعد العين تراهم، كأنهم صاروا عبرة من الدمع.

وهذه الجملة هي جواب شرط متقدم على (لو) وهو حرف امتناع لامتناع غير جازم، والتقدير: هم لي عَبرَةٌ لو أنّهم أَمَمٌ، أي لو كانوا قريبين لزرتهم ولكنهم بعدوا[١]، لذا لم يكن لجملة الخبر المتقدم محلّ من الإعراب.

وإنمّا تقدم الجواب على الشرط، للدلالة على الاعتناء بمعنى الجواب، فالشاعر يصور تساقط دموعه بغزارة لفراق أحبته، ويشبهها بتساقط الماء من الغرب، أو تساقط اللؤلؤ من عقد انقطع خيطه. [٢]

وقال في مدح هرم : [٣]

قَوْدُ الْجِيَادِ وَإِصْهَارُ الْمُلُوكِ وَصَبْ رٌ فِي مُوَاطِنَ لَوْ كَانُوا بِهَا سَئِمُوا

فقد تقدمت الجملة الاسمية (قَوْدُ الْجِيَادِ) وما عُطف عليها من جملتين مكملتين لمعناها في وصف الممدوح (إِصْهَارُ الْمُلُوكِ)، و(صَبْرٌ فِي مُوَاطِنَ)، على أداة الشرط غير الجازمة (لو)، فلم يكن لها محل من الإعراب، لأنها واقعة في موقع الجواب للشرط غير الجازم.

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ١٤٨- ١٤٩ .

٢) ينظر: الأغاني ١٠/ ٤٥١، ولسان العرب ابن منظور (أمم): ١٣٥/١، وتاريخ الأدب العربي، د. شوقي ضيف: ٣١٤/١-٣١٥ .

٣) شعر زهير: ١١١.

وهذه الجمل الثلاث قد حُذف منها المبتدأ وبقيت أخبارها مضافة إلى ما بعدها والتقدير: هو قَوْدُ الْجِيَادِ، و هو إِصْهَارُ الْمُلُوكِ، وهو صَبْرٌ فِي مُوَاطِنَ، والعطف هنا من عطف الجمل.

ودلالة تقديم الجزاء على حرف الشرط وفعل الشرط ظاهرة في التوكيد، والعناية بالمتقدم، إذ كان إظهار صفات الممدوح هذه في أول الكلام مطلباً يقصده الشاعر قصداً ويسعى لإبرازه جاداً، فكان هذا النمط من التركيب الشرطي يعين على رسم صورة الممدوح بالفارس القريب الصفات بالملوك، الصبور في مواطن القتال [١]، ويعضد ذلك استعمال المصادر (قَوْد، وإصهار، وصَبْر)، في البيت بدلاً من المشتقات القريبة منها، للدلالة على القوة والشدة والثبات في معاني هذه الصفات.

وكذلك ورد هذا النمط الشرطي في قول زهير في المدح: [٢]

إنْسٌ إذا أمِنُوا جِنٌّ إذا غَضِبُوا مُرَزَّؤُونَ بَهَاليلٌ إذا جُهِدُوا

فقد تقدم جواب أداة الشرط غير الجازمة (إذا) على الأداة وفعل الشرط، وحُذف من هذا الجواب أحد طرفي إسناد الجملة الاسمية، والتقدير: هم إنسٌ إذا أمنوا، وهم جنٌّ إذا غضبوا، وهم مُرَزَّؤُونَ بَهَاليلٌ إذا جُهِدُوا.

وجملة الجواب لا محلّ لها من الإعراب، وتقديمها لغرض العناية بالمتقدم ظاهرٌ، فقد قدّم زهير أوصاف الممدوحين لعلمه بحالهم ونقل ما استقرّ عنده يقيناً إلى المخاطب، ليوحي إليه بأنه عالم بالجواب قبل ذكر الفعل، وهو نمط من التركيب الشرطي المخصوص لتأدية معنى يراد تأكيده والاهتمام بمضمونة عند السامع.

---

١) ينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني، ابن قتيبة الدينوري: ٥٣١/١، وشرح ديوان زهير: ١٦٢.

٢) شعر زهير: ٢٢٨ .

خامساً: جملة صلة الموصول:

ذكر ابن هشام أنها الجملة ((الواقعة صلةً لاسمٍ أو حرفٍ)) ([1])، ومثّل لصلة الاسم بقوله: ((جاءَ الذي قامَ أبوهُ فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها)) ([2])، ولصلة الحرف بقوله: ((أعجبني أن قمتَ، أو ما قمتَ إذا قلنا بحرفية ما المصدرية)) ([3]).

وما قرّره النحويون أن الموصول مفتقر إلى ما بعده، ناقص المعنى غير تامّ، فإذا اتصل بصلته تم بها فصار حكمه حكم سائر الأسماء التامة ([4])، ففي قولنا: (جاء الذي خلقُه كريمٌ)، تمَّ معنى الموصول الاسمي(الذي) بالجملة الاسمية (خلقه كريم)، وهي جملة صلة الموصول ولا محل لهما من الإعراب، ففائدة صلة الموصول أنها تزيل إبهام الموصولات وتوضحها وتتم معانيها وتخصصها .

---

١) مغني اللبيب: ٢/٧١.

٢) المصدر نفسه: ٢/٧١.

٣) المصدر نفسه: ٢/٧١.

٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣/١٣٨.

وقد ذكر النحويون أحكاماً لتركيب الموصول والصلة، فأقروا فيهما: أنه لا يجوز الفصل بينهما بفاصل أجنبي(١)، وأن العطف عليهما معاً، فلا يُعطف على الموصول وحده (٢) .

وأقرّوا في الموصول أن يكون مقدماً رتبة على صلته(٣). وأقروا في الصلة: أنها تأتي اسمية وفعلية وظرفية، وجار ومجرور، وشرطية، ومصدره بـ إنَّ أو إحدى أخواتها (٤)، ولا يجوز أن تكون مفرداً فعندما نقول: مررت بمَنْ صالحٌ، أي: هو صالح (٥)، ولا بُدّ في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول. (٦)، أن تكون الصلة معهودةً للمخاطَب، ولكنها قد تُبهَم أحياناً(٧)، وأن يكون في وصل الموصول بها فائدة (٨) .

جملة صلة الموصول الاسمية في ديوان زهير :

١) ينظر: اللمع في العربية ١٨٩، والتذييل والتكميل: ٧٦/١١. .

٢) يُنظَر: الأصول في النحو: ٢ / ٦٨.

٣) يُنظَر: المقتضب: ٣ / ١٩٧ .

٤) يُنظَر: المصدر نفسه: ٣ / ١٣٠، ١٧٢.

٥) يُنظَر: كتاب سيبويه: ٢ / ١٠٧.

٦) يُنظَر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١ / ١٨٧.

٧) يُنظَر: أوضح المسالك: ١ / ١٦٤.

٨) يُنظَر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١ / ١٧٩.

قال زهير يمدح حصن بن حذيفة الفزاري: ([1]):

فَأَقصَرنَ مِنهُ عَن كَريمٍ مُرَزَّإٍ عَزُومٍ عَلى الأَمرِ الَّذي هُوَ فَاعِلُهْ

إذ جاءت صلة الموصول (هو فاعله) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وفيها رابط (الضمير المتصل في فاعله) ربط الصلة بموصولها الاسمي، وهي جملة لا محلّ لها من الإعراب، أتمّت معنى الاسم الموصول وكوّنت معه تركيباً مفيداً في الكلام، إذ من دونها يفتقر الموصول ولا يؤدي وظيفته، ودليل ذلك أن النحويين لا يجوزون حذف الصلة إلاّ إذا كان في الكلام ما يدل عليها ([2])، وهو ما يعضد الترابط الوثيق بين الموصول والصلة.

وقال في القصيدة نفسها يمدح: ([3])

تَراهُ إذا مَا جِئْتَهُ مُتَهَلِّلاً كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهْ

فـ (أنت سائله) جملة إسنادية، وقعت صلة للموصول الاسمي، وربطت معه بالهاء في الخبر، وكوّنت مع الموصول جملة تامة، أكّدت الغرض المراد من المدح عند السامع، والجملة لا محل لها من الإعراب.

وتكرّرت البنية نفسها في بيت زهير في المخاتلة: ([4])

فَأَقبَلتُ في السَّاعِينَ أَسْأَلُ عَنهُمُ سُؤالَكَ بِالشَيءِ الَّذي أَنتَ جاهِلُهْ

---

١) شعر زهير: ٥٧.

٢) يُنظَر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١ / ١٨٧

٣) شعر زهير: ٥٧.

٤) المصدر نفسه: ٦١.

فجملة صلة الموصول (أنت جاهله) وقد وردت جملة اسمية من مبتدأ وخبر، لا محل لها من الإعراب و الرابط لها بالموصول هو الضمير الهاء، وقد كوّنت مع الموصول(الذي) جملة تامة، أثبتت المعنى المراد، وأكدته، إذ الثابت هنا أن السائل يعرف الخبر، ولكنه جاء إلى القوم يسأل عمّا حدث لهم، مخاتلة منه، فكان استعمال الجملة الاسمية المربوطة بالموصول وسيلة لإظهار الجهل بالخبر بمظهر يُظنُّ معه أنّ الاستفهام في السؤال حقيقي، والحاجة إلى معرفة الخبر صادقة.

سادساً : الجملة التابعة لجملة لا محلَّ لها:

نعني بها الجمل التي تتبع جملة قبلها في الحكم، وتطابقها في الإعراب([1]).

والثابت في النحو أن التابع لما قبله يُشركه في الموقع الإعرابي، فإن كان ما قبله لا محل له من الإعراب وجب أن يكون التابع لا محل له من الإعراب. والتوابع كما هو معلوم عند النحويين تشمل: النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل ([2]). والتابع في العربية يتبع مفرداً ويتبع جملة، وهو موضع دراستنا. وقد كان للنحويين أقوال في محل إعرابها، يمكن توضيحها بالآتي:

١- جملة النعت: هذه الجملة لا تقع تابعة لجملة قبلها لا محل لها من الإعراب، وعلة ذلك أنّ الجملة الوصفية لها موضع من الإعراب دائماً([3])، وقد علل بعض المحدثين ذلك بقوله: ((إنّ الجملة لا توصف)) ([1]).

---

١) ينظر: الأصول في النحو: ١٩/٢.

٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٩٠/٣.

٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٢٦.

٢- جملة التوكيد: والجملة التي تقع تابعة له هي جملة التوكيد اللفظي ([٢])، ذلك أن التوكيد اللفظي هو تكرار الجملة نفسها، فلا أصل له في الإعراب ([٣]).

٣- جملة العطف: ولا يقع منها تابعاً إلا الجمل المعطوفة عطف نسق بأحد حروف العطف، أمّا عطف البيان: فلا يقع تابعاً لجملة لا محل لها من الإعراب([٤]).

٤- جملة البدل: لم يرتضِ النحويون وقوع جملة البدل تابعة لجملة قبلها لا محل لها من الإعراب([٥]) ، وأجازه بعضهم ([٦]).

الجمل الاسمية المعطوفة على جمل لا محلَّ لها من الإعراب في ديوان زهير:

من تتبع شعر زهير في ديوانه لم نجده يستعمل من الجمل التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب إلا جمل العطف، وممّا ورد منها في ديوان زهير، قوله في الهجاء ([٧]):

---

١) ينظر: الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها: ٤١٧.

٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ١٢٥، والأصول في النحو: ٢ / ٢٠، والمقرب: ٢٣٨، وشرح المفصل: ٣ / ٤١، وارتشاف الضرب: ٢ / ٣٧٥، والجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها، حسن بن قاسم المرادي: ٤١٧.

٣) يُنظَر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٢٦ .

٤) يُنظَر: مغني اللبيب: ١٦٧/٢، و الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها: ٤١٧.

٥) يُنظَر: مغني اللبيب: ١٦٧/٢.

٦) يُنظَر: ارتشاف الضرب: ٢ / ٦٢٦ – ٦٢٧.

٧) شعر زهير: ١٣٦.

وَمَا أدَرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أدْرِيْ أ قَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِسَاءُ

فالجملة المعطوفة بـ (أم) التي حُذف منها المبتدأ، جملة لا محل لها من الإعراب إذ قد عُطفت على جملة ابتدائية(أقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ) مسبوقة بأداة استفهام لا تمنع أن تُصدَّر الجملة باسم يعرب مبتدأ وبعده خبره، والتقدير: أ قَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أمْ هم نِساءُ.

وقال في المدح : ([1])

ضَمِنتُم مالَهُ وَغَدا جَميعاً عَلَيكُم نَقصُهُ وَلَهُ النَّمَاءُ

فجملة (وله النماء) جملة معطوفة تقدم فيها متعلق الخبر على المبتدأ، ولا محل لها من الإعراب، إذ هي معطوفة على جملة مستأنفة بالواو قبلها (وَغَدا جَميعاً عَلَيكُم نَقصُهُ)

١) شعر زهير: ١٤٠.

ذكرتُ في الفصل الأول أنّ النحويين عدّوا الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب هي الأصل؛ لأنها لا تؤول بالمفرد، وعليه تُعدُّ الجمل التي لها محلّ من الإعراب تالية لهذه الجمل، لأنها تؤول بالمفرد، يقول المرادي: ((ما كان من الجملِ له محلٌّ من الإعراب، فإنّما ذلك لوقوعِه موقعَ المفرد وسدّ مسدَّه، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءاً لما قبلها، فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك)) ([1]).

وهذا الفصل سيختصُّ بدراسة مواقع الجمل الاسمية التي لها محلٌّ من الإعراب، وهي سبع جملٍ أيضاً، ذكرها ابن هشام([2])، وقد وردت كلّها في ديوان زهير، وسأذكرها هنا مرتبة بحسب ما وردت عنده.

أولاً : الجملة الواقعة خبراً:

الخبر هو أحد ركني الإسناد، وقد عقد سيبويه باباً في كتابه سمّاه (باب المسند والمسند إليه)، وفيه يُسمِّي الخبر (المبني عليه)، فيقول: ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُدّاً. فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك... وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ الله منطلقاً، ولَيْتَ زيداً منطلقٌ؛ لأن هذا يَحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده)). ([3])

---

١) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ١١٢.

٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢- ٨٩.

٣) كتاب سيبويه: ١/ ٢٣.

وفي النص يتضح أن سيبويه يبيّن علاقة الخبر بالمبتدأ، فالخبر مبنيّ عليه المبتدأ، محتاج إليه في إتمام معناه، فَبِهِ تتمُّ فائدة الكلام فائدة يحسن السكوت عليها.

والخبر عند سيبويه هو خبر لمبتدأ، نحو: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك، وخبر لما ينزّل منزلة المبتدأ، وهو خبر كان، والنواسخ الأخرى، نحو: كانَ عبدُ الله منطلقاً، ولَيْتَ زيداً منطلقٌ.

وعرّف المبرّد الخبر من جهة المعنى فقال: فيه:((ما جاز على قائله التصديق والتكذيب))[١]، فهو بذلك يُضادّ الإنشاء الذي لا يحتمل التصديق والتكذيب.

ووضّح ابن السرّاج معنى قول المبرد، فقال في باب خبر المبتدأ ((الاسم الذي هو خبر المبتدأ: هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب. ألا ترى أنك إذا قلتَ: عبدُ الله جالسٌ، فإنّما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله، وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه جالساً)) [٢] .

وإليه ذهب ابن يعيش(ت٦٦٣هـ) أيضاً، بقوله: ((هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً)).[٣]

---

١) المقتضب: ٨٩/٣ .

٢) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٦٢

٣) شرح المفصل: ٨٧/١ .

ولم يرتضِ الرضي الاستراباذي هذا القول على إطلاقه، فاحتج قائلاً: ((وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب . . . ففي قولك: زيد عندك، يسمون الظرف خبراً مع أنّه لا يحتمل الصدق والكذب)). [١] وبيّن أن علّة مجيء الجملة خبراً ((تضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد)) [٢].

وينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وشبه جملة. فالمفرد هو الأصل في الإخبار، ثم تُحمل عليه الجملة وشبه الجملة، فيؤول كل منهما بالمفرد، ويكون لها محلٌّ من الإعراب. وعليه فالجملة تكون خبراً للمبتدأ كما المفرد، ولكنها عند وقوعها خبراً تكون نائبة عن المفرد واقعة موقعه (٣)، فإذا كانت الجملة الخبرية خبراً للمبتدأ أو للحرف المشبه بالفعل يكون المحل الرفع. والجملة الواقعة خبراً قد تكون اسمية نحو: اللهُ فضلُه عظيمٌ، وقد تكون فعلية- والذي سنناقشه في فصل آخر بإذنه تعالى- . وإذا وقعت خبراً للفعل الناقص أو للحرف المشبه به يكون محلها النصب، و يدخل في الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتابِ وَأَقامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ** ﴾(٤)، فجملة (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجرَ ٱلمُصلِحِينَ) جاءت جملة اسمية تصدرت بعامل هو (إنّ)، وقد يكون الخبر اسماً معمولاً للشرط (٥) نحو: الله من يطعْه ينجحْ.

---

١) شرح الرضي على الكافية: ٢٣٨/١ .

٢) المصدر نفسه: ٢٣٧/١.

٣) ينظر: شرح المفصل: ٨٨/١.

٤) سورة الأعراف: الآية ١٧٠.

٥) ينظر: شرح المفصل: ٨٨/١.

ومن أحكام جملة الخبر أنه لا بُدّ لها من رابط يربطها (١)، وقد فصّل ابن الناظم في أحكام هذا الرابط، فقال: ((والارتباط بأحد أمرين: الأول: أن تكون الجملة مشتملة على معنى المبتدأ، إما لأن يكون فيها ضميره، مذكوراً، نحو: زيد قام أبوه، أو مقدراً، نحو: البر الكر بستين، تقديره: البر الكر منه بستين درهماً، ومثله: السمن منوان بدرهم. وإما لأن فيها مشاراً به إليه ظاهراً هو المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿ **وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ**﴾ (٢)، أو متضمناً للمبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتابِ وَأَقامُوا الصَّلاةَ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ**﴾ ، ومنه قولهم: زيد نعم الرجل. وإما لأن فيها المبتدأ معاداً، نحو قوله تعالى: ﴿ **الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ** ﴾ (٣)، و ﴿ **الْقارِعَةُ * مَا الْقارِعَةُ** ﴾ (٤) . والثاني أن تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، كقولك: نطقي الله حسبي وكفي، فنطقي: مبتدأ، والله: مبتدأ ثانٍ، وحسبي: خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول)). (٥)

ويُفهم منه: أنه قد تتحد الجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ من حيث المعنى، أي أن تشتمل على معناه، فلا تحتاج إلى ما يربطهما ببعض. أما إذا كان العكس ولم تعنِ الجملة المبتدأ نفسه فلا بدّ لها من روابط، منها: الضمير الراجع إلى المبتدأ على أن يكون مطابقاً له، أو مقدراً نحو:(زيد قام غلامه). أو الإشارة إلى المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ**

١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٧.

٢) سورة الأعراف: الآية ٢٦.

٣) سورة الحاقة: الآيتان ١-٢.

٤) سورة القارعة: الآيتان ١-٢.

٥) شرح ابن الناظم على الألفية، ابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك: ٧٧.

الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (١). أو إعادة المبتدأ بلفظه كقوله تعالى:﴿ **الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ** ﴾ (٢). أو أن يكون هناك ما يدل على عموم يشتمل المبتدأ وغيره في الجملة الواقعة خبراً، كما في : (زيدٌ نعم الرجل)، إذ إن (أل) في فاعل (نعم) استغراقية تشمل زيداً، أو أن تكون هناك جملة ذات ضمير معطوفة بفاء السببية على جملة خالية منه أو بالعكس(٣)، كقول حميد بن ثور: (٤)

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَات يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

ويكون أحد الروابط عطف الجملة التي ذكرت بالواو، و قد أجاز ابن هشام هذا ومنعه الجمهور، لأنها تكون للجمع في المفردات وليس الجمل(٥).

وذكر بعض الدارسين المحدثين أنّ الضمير وسيلة استخدمتها العربية بعد مراحل من التطور؛ ليقوم بوظيفة الربط ، زيادةً على ما له من وظائف أخرى. (٦)

واختلفوا في وقوع الجملة الطلبية خبراً، فاحتج المانعون بأن الجملة الخبرية لا بدّ أن تحتمل الصدق والكذب، على حين أن الطلبية لا تحتمل ذلك(١)، وردّه

---

١) سورة الأعراف: الآية ٤٢.

٢) سورة الحاقة: الآيات ١-٣.

٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٨٩/٢.

٤) البيت من شواهد: ارتشاف الضرب: ١٥٣/٧، وتوضيح المقاصد والمسالك : ١٣٥/١، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٣/ ١٧١.

٥) ينظر: مغني اللبيب:١٩٠/٢.

٦) ينظر: في بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ١٤١، ومواقع الجمل في ديوان أبي الأسود الدؤلي: ١٨٩.

المجوزون([٢]) بأنّه قد ورد في قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لا مَرْحَباً بِكُمْ** ﴾ ([٣]) فالجملة الدعائية (لا مرحباً بكم) وقعت خبراً للمبتدأ، مع أنها لا تحتمل الصدق والكذب. ([٤])

ويجوز للجملة القسمية وقوعها خبراً، خلافاً لثعلب الذي استشهد بقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾([٥])، وبيّن أنّ جملة القسم المحذوفة في محل رفع خبر (الذين)، و هي إنشائية قسمية ([٦]).

الجملة الواقعة خبراً لناسخ :

يُقصد بالناسخ اصطلاحاً: ((ما يرفع حكم المبتدأ والخبر)) ([٧]). و (ما) في التعريف اسم موصول بمعنى (الذي) يصدق على الفعل والحرف، أي فعل أو حرف يرفع حكم المبتدأ والخبر، إذن دخوله على الجملة الاسمية، لا على المبتدأ فقط.

وهذه النواسخ منها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو(كان) وأخواتها، ومنها ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو باب (إنّ وأخواتها)، ومنها ما ينصب المبتدأ

---

١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ٧٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٧/١، و ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٦، ٤٩.

٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٢٣٧/١. و ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٦، ٤٩.

٣) سورة ص: الآية ٦٠.

٤) ينظر: الكشاف عن خصائص غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري جار الله محمود بن عمر: ١٠١/٤.

٥) سورة العنكبوت: الآية ٦٩.

٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ /٤٩.

٧) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري: ١٢٧.

والخبر وهو باب (ظنَّ وأخواتها)، وكلُّها تسمى أبواب النواسخ، والرفع الذي تحدثه كان بعد دخولها على المبتدأ ليس هو عين الرفع الذي كان قبل دخول كان، إذ يحصل النسخ للجزأين، نُسخ الرفع الذي وُجد بالابتداء، ثم جُلب إلى الاسم رفعٌ جديدٌ بـ (كان) . ([1])

وتكون جملة خبر الناسخ جملة فعلية أو اسمية مجردة أو اسمية منسوخة وتكون خبرية لا إنشائية. والجملة الاسمية الواقعة خبراً لناسخ إما اسمية مجردة، أو اسمية منسوخة، وأن الأصل في الخبر كونه مفرداً، وكل خبرٍ وقع جملة فعلية أو اسمية فالجملة مؤولة بالمفرد ([2])

و تقسم الجملة التي تقع خبراً إلى أنواع بحسب الإعراب، وهي :

النوع الأول : في موضع رفع، وأهم أنماطه في ديوان زهير:

١- أن تكون خبراً للمبتدأ ،نحو قوله في رعاية حقوق الناس([3]):

وَجارُ البَيتِ وَالرَجُلُ المُنادي أَمامَ الحَيِّ عَقدُهُما سَواءُ

فالجملة الخبرية الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر (عَقْدُهما سَوَاءُ) لها محل من الإعراب، فقد وقعت في محل رفع خبر للمبتدأ في أول الكلام (جار البيت)، والرابط بين الجملة الخبرية والمبتدأ هو الضمير الظاهر (هما) في (عقدهما)، وهو يعود بالتثنية على المبتدأ وما عُطف عليه.

---

١) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي: ٣٤٧.

٢) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٣٤.

٣) شعر زهير: ١٤٢.

ولا شكّ في أنّ ورود الخبر بتركيب الجملة الاسمية فيه من الدلالة على الثبات ما لا يخفى، وهو مناسب للمعنى الذي أراد الشاعر بيانه من وحدة الموقف تجاه الجار من غير النسب والجار المنادي أي : القريب بالنسب([1])، فكلاهما تجب له الحقوق على السواء، وهذا العقد يحتاج إلى الجملة الاسمية وما فيها من ثبات المعنى وقوته.

٢-أن تكون خبراً لـ (إنّ) وأخواتها:

كما في قول زهير في بيان الحقّ وكيفية أخذه، وقد بلغ من دقته في القول أن أُعجب به الأدباء والنقّاد(٢) وعدّوه من فرائد الشعر([3]):

فَإِنَّ الحَقَّ مَقطَعُهُ ثَلاثٌ يَمينٌ أَو نِفارٌ أَو جِلاءُ

ف(مَقْطَعُهُ ثلاثٌ) جملة خبرية اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، لها محل من الإعراب إذ وقعت في محل رفع خبر (إنّ)، وقد ربطت بالمبتدأ بالضمير (الهاء) في المبتدأ الثاني.

وهذه الجملة الخبرية دالّة بتركيبها على زيادة التوكيد الذي يقتضيه الحرف المشبه بالفعل المفيد لتوكيد صدق الخبر ونفي الشك عنه، فمقاطع الحق التي يثبت بها ويُسترد بموجبها ثلاث، إمّا يمين يثبت به الطالب حقّه، أو النفار إلى حاكم عادل

١) ينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني: ١١٠٩/٢.

٢) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني: ٥٥/١، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين، الأعلم الشنتمري: ٤٣، والدر الفريد وبيت القصيد، المستعصمي.

٤٠٢/٧، ونهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين النويري: ٦٣/٣، وأنوار الربيع في أنواع البديع، ابن معصوم المدني: ٤٢٢.

٣) شعر زهير: ١٣٨.

يقضي له، أو برهان جليّ يتضح به صدق ادّعائه. وقد تعجّب الناس من معرفة زهير الدقيقة بمقاطع الحقّ، حتى سمّاه بعض النقاد قاضي الشعراء. ([1])

وقال في الحكمة: ([2])

وَإِنَّ سَفَاهَ الشَّيْخِ لا حِلْمَ بَعْدَهُ وَإِنَّ الفَتَى بَعْدَ السَّفَاهَةِ يَحْلُمِ

فالجملة الاسمية المنفية بـ (لا النافية للجنس)، المكوّنة من مبتدأ مبني على الفتح في محل نصب اسم (لا)، وخبر محذوف دلّ عليه الظرف بعده بتقدير: لا حلمَ موجودٌ بعده، قد وقعت في محل رفع خبر (إنّ) المشبهة بالفعل المفيدة للتوكيد .

ولا شكّ في أن فحوى الحكمة التي يريد زهير بيانها، من أن الشيخ السفيه لا سبيل إلى استقامته، فقد فاته الفوت بعد أن لم يُدرك من تجربة سني عمره الفائتة شيئاً من الحكمة والاستقامة والحِلْم([3])، يناسبها استعمال الخبر بتركيب (لا النافية للجنس) المحذوف خبرها، ممّا له أثره البالغ في إدراك هذا المعنى، ذلك أن (لا) هذه تستعمل في نفي الجنس كلّه فيكون حذف الخبر معها مناسباً لمعنى العموم، فلو ذُكر الخبر لدلّ على التخصيص، وهو معنى لا يُناسب نفي الجنس بـ (لا)، ولذا قرّر النحويون أنّ حذف الخبر في هذا الباب قد شاع إذا دلّ عليه دليل. ([4])

---

١) ينظر: العمدة في محاسن الشعر: ٥٥/١.

٢) شعر زهير: ٢٩.

٣) ينظر: شرح المعلقات السبع: ١٥٢، والمرشد إلى فهم أشعار العرب: ٧١/٤.

٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٥٢، وشرح المفصل: ٢٦٥/١، و شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٣٥، والتذييل والتكميل: ٢٤٣/٥.

ومنه أيضاً ما قاله زهير في معلقته يصف الديار : ([1])

ودارٌ لها بالرّقْمَتَينِ كأنّهَا مَراجيعُ وشْمٍ في نَواشِرِ مِعصَمِ

فالجملة الاسمية(مراجيعُ وشمٍ في نواشرِ معصمِ) – المكونة من المبتدأ النكرة الذي خُصِّص بالإضافة إلى نكرة، والخبر المتعلِّق بالجار والمجرور بتقدير: (مراجيعُ وشمٍ كائنة في نواشرِ معصمِ)– قد وقعت في محل رفع خبر الحرف الناسخ المشبه بالفعل (كأنّ)، المفيد للتشبيه. إذ شبّه الشاعر المتبقي من آثار دار الحبيبة بعد رحيلها بما تبقّى من أثر الوشم المكرر ليثبت على عروق باطن الذراع ([2])، فقد عفت رسوم تلك الدار، كما يعفى الوشم غير المكرر بالترجيع عليه ، فلم يبق من الدار إلا النزر الذي شبّهه الشاعر بالوشم المرجَّع، فكان استعمال الجمل الاسمية لهذا المعنى مناسباً لغرض التشبيه الذي يراد منه تثبيت صورة المشبَّه في الذهن.

النوع الثاني: في موضع نصب، وأنماطه:

١–أن تكون خبراً منصوباً لـ (كان) وأخواتها:

٢–أن تكون خبراً لـ(ما) الحجازية والعاملة عمل ليس، ولكن بشروط هي: تأخير خبرها، و بقاء النفي فلو انتقض النفي بـ (إلا) بطل، وأن لا تدخل عليها (إن) الزائدة لشبهها بالنافية([3]) .

---

١) شعر زهير: ٩.

٢) ينظر: الكامل في اللغة والأدب، المبرد: ٧٢/١، وشرح المعلقات السبع: ١٣٣، والمرشد إلى فهم أشعار العرب: ١١٥/٤.

٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٩.

٣-أن تكون الجملة خبراً لـ(إن) النافية العاملة، وقد أجاز الكسائي(ت١٨٩هـ) وابن السراج والفارسي(ت٣٧٧هـ) وأكثر الكوفيين ذلك، بعكس البصريين الذين منعوه.([1])

ومما ورد من ذلك قول زهير في حكمة زوال المُلك: ([2])

أ لَمْ تَرَ لِلنُّعمانِ كانَ بِنَجْوَةٍ مِن الشَرِّ لو أنَّ امْرأً كانَ ناجِيا

فجملةُ (كان بنجوة) التي حُذف فيها المسند إليه، لدلالة الاسم قبله عليه وورد فيها المسند متعلّقاً بالجار والمجرور، بتقدير: كان هو مستقرّاً بنجوة، قد وردت في محل نصب المفعول الثاني للفعل الناسخ الذي يفيد اليقين(ترَ)، والمفعول الثاني لهذه الأفعال الناسخة هو في الأصل خبر للمبتدأ.

وهذه التغيرات التي طرأت على تركيب جملة الخبر بالحذف، وعلى تركيب الفعل المتعدي إلى المفعولين بزيادة اللام المؤكدة في المفعول الأول(للنعمانِ)، تُنبِئ بالمعنى المؤكّد والحدث المشدّد، فالنعمان بن المنذر بما يملك من عزّة ومنعة كان الأبعدُ من خطر زوال ملكه ، ولكن صروف الدهر مهلكات لا أمان لها ([3])، ويعضد ذلك أسلوب الاستفهام التقريري، وما ورد في شطر البيت الثاني.

ثانياً : الجملة الواقعة حالاً :

---

١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي: ٢٣٩ وشرح التصريح: ١/ ٢٠١، و حاشية الصبان: ١/ ٢٥٥.

٢) شعر زهير: ١٧١.

٣) ينظر: العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي: ١١٠/٦، و نهاية الأرب في فنون الأدب: ٤٣١/١٥.

الحال في عُرف النحويين ((هي هيأة الفاعل أوْ المفعول أوْ صفته في وقت ذلك الفعل المُخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلاّ صفةً متصفةً غيرَ ملازمة)).([1])

والمقصود بالهيأة هنا : ما يظهر على صاحب الحال من ((متغيرات لكونها معاني حادثات، متصرفات أحوالها، غير لازمات)) [2]، يقول ابن يعيش:((اعلم أن الحال وصف هيأة الفاعل أو المفعول، وذلك نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، وأقبل محمدٌ مسرعاً، وضربت عبد الله باكياً، ولقيتُ الأميرَ عادلاً ، والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال، ولقيت الأمير في هذه الحال، واعتباره بأن يقع في جواب كيفَ)) [3] .

وأما القول إن الحال تقع (في وقت ذلك الفعل المُخبر به عنه)، فهو يوضح سبب الاصطلاح عليها بالحال، ذلك أنها((تكون لما هو الفاعل عليه، طال الوقت، أو قصر؛ فلا يجوز أن تكون لما مضى، ولا لما يأتي)) [4]. يقول ابن يعيش: ((وإنّما سُمّي حالاً، لأنّه لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعل فيها إلَّا لِمَا أنت فيه، تَطاولَ الوقتُ أم قَصرَ. ولا يجوز أن يكون لِما مضى وانقطع، ولا لِما لم يأتِ من الأفعال. إذ الحالُ إنّما هي هيئةُ الفاعل أو المفعولِ وصفتُه في وقتِ ذلك الفعل)). [5]

والمقصود بالصفة المتصفة غير الملازمة، أنّ الحال هيأة منتقلة في الأصل لا ثابتة، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، وأقبل محمدٌ مسرعاً، وضربت عبد الله

---

١) الأصول في النحو: ١ / ٢١٣ .

٢) شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ: ٢/٢١٤.

٣) شرح المفصل: ٢/٤.

٤) البديع في علم العربية: ١/١٨٦.

٥) شرح المفصل: ٢/٤.

باكياً، ولقيت الأمير عادلاً، وبذا تفترق هذه الصفة التي تصف الهيأة عن الصفة الثابتة للذات، وقد عبّر عنها النحويون أيضاً بالوصف، لبيان الحال المنتقلة غير الثابتة وتفريق ذلك عن الصفة، وفي ذلك يقول ابن مالك: [١]

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمٌ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ

وقد وضّح الشاطبي (ت٧٩٠هـ) المقصود بالوصف هنا وسبب استعمال ابن مالك له، فذكر: ((أنه وصف، وهو الجنس الأقرب للحال، ومعنى كونه وصفاً أنه يصح أن يتصف به، لا أنه يريد الجاري على الموصوف، وهو النعت؛ لأنّ من شأن الحال ألا يجري على صاحبه وهو حال في الاصطلاح، بل إذا جرى عليه عاد وصفاً وخرج عن كونه حالاً، وهذا ظاهر)) [٢] .

والحال تأتي مفرداً وهو الأصل، وجملة اسمية أو فعلية، وشبه جملة من الظرف أو الجار والمجرور[٣]، وعلّل عصام الدين الحنفي(ت١١٩٥هـ)، ذلك بأن الحال((في المعنى خبر ونعت، ويصح كونهما جملتين)). [٤]

أمّا المحلّ الإعرابي لجملة الحال فهو تابع لمحل الأصل وهو المفرد، ولمّا كان المفرد منصوباً لأنه فضلة، كان المحل الإعرابي للجملة هو النصب أيضاً، ففي نحو قولنا: جاء زيدُ مظهرُه جميلٌ، تقع الجملة الاسمية (مظهرُه جميلٌ) في محل

١) ألفية ابن مالك: ٣٢.

٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٤١٧/٣.

٣) ينظر: دلائل الإعجاز: ٢٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: ٢٨٤/١، و شرح المفصل: ٢ / ٦٥.

٤) الأطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، عصام الدين الحنفي: ٤٨/٢.

نصب حال[١]. والجملة التي تقع حالاً، لها أحكام كثيرة مذكورة في كتب النحويين[٢] نذكر أهمها :

١. أنها جملة خبرية لا إنشائية، ويشترط في ذلك الخبر أن يوافق وقت حدوث الحال [٣]، والإنشائية ليس فيها ذلك، يقول الرضي: ((والإنشائية، إمّا طلبية أوْ إيقاعية بالاستقراء، وأنت في الطلبية لستَ على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟ وأمّا الإيقاعية نحو: (بعتُ) و(طلّقتُ) فإن المتكلم بها لا ينظر أيضاً إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده إيقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع، بلى يُعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ أنَّ وقت التلفظ بلفظ الإيقاع وقت وقوع مضمونه)) [٤].

٢. أنها ترد بعد تمام الإسناد؛ لأنّها فضلة، والفضلة تأتي بعد تمام الإسناد [٥]، وبهذا الشرط يُفرق بين قولنا: زيدٌ منطقُه فصيحٌ، وهذا زيدٌ منطقُه فصيحٌ، فجملة (منطقُه فصيح) الأولى في محل رفع خبر، لأنها داخلة في حكم الإسناد، ولم تزد عنه، على حين أن (منطقُه فصيح) الثانية تعرب في محل نصب حال، لأنها جاوزت الإسناد فوردت بعد تمامه.

---

١) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٥، ومعاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي: ٢ / ٢٩٥.

٢) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٢١٣ – ٢١٤، والبديع في علم العربية: ١/ ١٨٥–١٨٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٠، و ارتشاف الضرب: ٢ / ٢٦٣ ، وهمع الهوامع: ٢ / ٢٤٧.

٣) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٢١٣ – ٢١٤.

٤) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ١٨٦.

٥) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٤٠.

٣. أنها تقدّر بالنكرة، لأنّها وصف للحدث لا لصاحبه الموصوف ملابسه، والأحداث نكرات. (١)

٤. أنها تبيّن هيأة صاحبها المنتقلة، فهي صفة غير لازمة في الأصل، (٢) ذلك ((لأنَّها خبر فِي الْمَعْنى، وَالْأَخْبَار تتجدَّدُ فيُجَهلُ المتجدِّدُ مِنْهَا، فتَمِسُّ الْحَاجةُ إِلَى الْأَعْلَام بِهِ)) . (٣)

٥. أن تقع بعد معرفة، أو ما قاربها؛ لأنّها فضلة في الخبر. (٤)

٦. أن يربطها بصاحب الحال رابط، ذلك أن الحال تشبه الخبر في المعنى، فلمّا اشتُرط في جملة الخبر أن يكون لها رابط بربطها بالمبتدأ فكذلك جملة الحال [٥]. [٥]. والروابط كما فصّلها النحويون[٦] يمكن أن تقسم كالآتي:

(أ) الرابطان(الضمير والواو) معاً، قال ابن مالك في الضمير، اعتماداً على الاستقراء:((ومجامعته الواو في الجملة الاسمية أكثر من انفراده))[٧]ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْداداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ [٨]، و: ﴿ **فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ**

١) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ١٨٦ ، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٤/١.

٢) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ١٨٦.

٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٤/١.

٤) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ١٨٦.

٥) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٢٤ .

٦) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٢٤ ، وشرح التسهيل: ٣٦١/٢، وشرح الكافية: ٢ / ٧٦.

٧) شرح التسهيل: ٣٦١/٢.

٨) سورة البقرة: الآية ٢٢.

مُسْلِمُونَ﴾[١]، و: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾**[٢]، و: ﴿ **قُلْ يا أَهْلَ الْكِتابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآياتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلى ما تَعْمَلُونَ** ﴾ [٣] .

(ب): الرابط الواو فحسب: وهو كثير أيضاً بحسب وصف النحويين[٤]، وقد أوجبوا أن يكون في الجملة رابط الواو إن لم يكن لها رابط الضمير العائد على صاحب الحال ، ليصح كونها جملة [٥]، وممّا ورد من ذلك قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعاساً يَغْشى طائِفَةً مِنْكُمْ وَطائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾** [٦]، و: ﴿ **كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ** ﴾[٧] ، وقول امرئ القيس: [٨]

وقد أغتَدي والطّيرُ في وُكُناتِها بمُنجَردٍ قَيْدِ الأوابِدِ هَيْكَلِ

(ج): الرابط الضمير فحسب: وهو الأقل بحسب استقراء النحويين لمواضع استعمال الجملة الحالية الاسمية [٩]؛ ذلك أن الواو في الربط ((أدلُّ على الغرض وأظهرُ في

١) سورة البقرة: الآية ١٢٣.

٢) سورة البقرة: الآية ٢٤٣.

٣) سورة آل عمران: الآية ٩٨.

٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ، ابن مالك ٤٤٧، و شرح الكافية: ٢ / ٤٠،

٥) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ: ٤٤٧.

٦) سورة آل عمران: الآية ٢٣٧.

٧) سورة الأنفال: الآية ٥.

٨) ديوانه: ١٩.

٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ /٤١ ، وارتشاف الضرب: ٢ / ٣٦٥، وهمع الهوامع: ٢ / ٢٥.

تعليق ما بعدها بما قبلها)) [(١)]، وذهب الزمخشري(ت٥٣٨هـ) إلى أنَّ ترك الواو شاذٌّ ونادر. [(٢)]

على أن النحويين قد أثبتوا أن الجمل الحالية الاسمية قد تخلو((من الواو والضمير معاً، نحو: (اشتريتُ البرَّ قفيزٌ بدرهم) على حدِّ:(السمنُ منوانِ بدرهم)))[(٣)]، وأنه قد تخلو من الضمير لفظاً فيقدر لها، أو تخلو من الواو[(٤)]، فيقدر، كقول المسيب بن علس في ديوانه: [(٥)]

نَصَفَ النَّهارَ الماءُ غامِرُهُ ورَفِيقُهُ بالغَيْبِ لا يَدْرِي

فنجد في هذا البيت أن جملة الحال الاسمية(الماءُ غامِرُهُ) قد تجردت من الواو الرابطة، مع أنّ الضمير الرابط بصاحب الحال وهو الهاء في (غامره) قد ربط الجملة بصاحب الحال المقدّر، فاستغنى بالضمير عن الواو، ويمكن لنا أن نقدّره، فنقول: نصفَ النهار والماءُ غامرُه [(٦)]

---

١) ينظر: شرح المفصل: ٢ / ٢٤ .

٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٩٢ .

٣) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢٥١.

٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٨٦/٢، ودلائل الإعجاز: ٢٠٣، وأمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد: ٤٧٣/٢، وشرح المفصل: ٤٢/٢.

٥) البيت من شواهد: سر صناعة الإعراب: ٢٨٦/٢، ودلائل الإعجاز: ٢٠٣، وأمالي ابن الشجري: ٤٧٣/٢، وشرح المفصل: ٤٢/٢، وهمع الهوامع: ٢/ ٢٥١.

٦) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني: ٢٨٦/٢-٢٨٧، وأمالي ابن الشجري: ٤٧٤/٢، وشرح المفصل:٢٤.

المفصل:٢٤.

فضلاً عن أن الجمل الاسمية إذا عطفت على حال فيجب إفراد الضمير، كراهية اجتماع حرفي عطف، فلا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك نحو: جاء زيد ماشياً أو هو راكب، ولا يجوز: وهو راكب ([1])

الجملة الحالية الاسمية في ديوان زهير :

ومن أمثلة ما ورد منها، قوله في وصف حمار الوحش وتشبيهه بالرجل السليب: ([2])

فَآضَ كَأَنَّهُ رَجُلٌ سَليبٌ عَلى عَلياءَ لَيسَ لَهُ رِداءُ

فجملة(كأَنَّهُ رَجُلٌ سَلِيبٌ)، جمل اسمية مكونة من حرف مشبه بالفعل يفيد التشبيه واسمه المسند إليه، وهو ضمير عائد على حمار الوحش الذي يصفه في القصيدة، وخبره الاسم الصريح، وهي جملة لها محل من الإعراب وقعت في محل نصب حال من الضمير في الفعل (آض)، بعد تمام الإسناد الفعلي (آضَ بمعنى رجع وفاعله المستتر)، وفي الجملة رابط يربطها بصاحب الحال، وهو الضمير.

وهذا التشبيه بَيَّنَ شدةَ حرص هذا الحمار الوحشي على رعاية قطيعه، وجلب الماء له، وحسرته على فقد الماء، وشدة خيبة رجل مسلوب واقف على علياء وهو عريان([3])، يتطلب جملة اسمية ذات دلالة إيحائية قوية، يتضافر في معناها التشبيه المؤكّد بالأداة (كأنّ)، مع المسند والمسند إليه.

---

١) ينظر: المفصل: ١/ ٦٦.

٢) شعر زهير: ١٣٣.

٣) ينظر: شرح ديوان زهير: ٧٠.

وكذلك قوله في وصف ألم الفراق ([1]):

أ أبْكي للفِراقِ وكلُّ حَيٍّ سيَبْكي حينَ يَفتَقِدُ القَرينَا

فجملة (وكلُّ حَيٍّ سيَبْكي) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر جملة فعلية (سيبكي) وهي جملة واقعة في موقع الحال المنصوب من الضمير المقدّر مع الفعل (أبكي) العائد على الشاعر نفسه، وقد ربطها بصاحب الحال الضمير الواو.

والسؤال المجازي الذي يثيره الشاعر يرمي به التعلل لبكائه من شدة تحمل ألم الفراق، فيستعين بالجملة الاسمية لأداء معنى ثابت معلوم للمخاطبين، فالحال أن البكاء على المفقودين حال عامّة يشارك فيها الجميع، فلا غرابة في بكاء الشاعر.

وقال في وصف الخيل: ([2])

إذا رُفِعَ السِياطُ لَها تَمَطَّت وَذَلِكَ مِن عُلالَتِها مَتينُ

فقوله: (وَذَلِكَ مِن عُلالَتِها مَتينُ) جملة حالية اسمية رُبطت بالواو بصاحب الحال الذي هو الضمير المستتر في الفعل (رفع) العائد على راكب الخيل.

والمعنى الذي أراده الشاعر يتطلب مثل هذه الجملة، فهذه الخيل قد تعبت من شدة العدو، ولكن حالها على شدة علالتها، ينماز بمتانة العدو وقوته ([3])، فكانت الجملة الاسمية متوافقة مع غرض المدح والافتخار الذي قصده زهير.

---

١) شعر زهير: ١٥٨.

٢) المصدر نفسه: ١٥٧.

٣) ينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني: ٨٢/١، وشرح ديوان زهير: ١٩١.

ثالثاً : الجملة الواقعة مفعولاً به:

ذكر النحويون في بيان حدّ المفعول به أقوالاً، منها ما ذكره ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) أنه ما: ((يذكر للبيان عن من وقع به الفعل)) ([1])، وقال الزمخشري فيه: ((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمراً وبلغتُ البلدَ، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي. ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة)) ([2])، وقال مجد الدين ابن الأثير(ت ٦٠٦هـ): ((وهو: من وقع به الفعل، وتتّصل به الباء مع الفعل في جواب السّائل، تقول: ضربت زيداً، فيقال: بمَن أوقعتَ الضّرب؟ فتقول: بزيد، ويقع به الفرق بين اللازم من الأفعال والمتعدي)) ([3]) وعرّفه ابن الخباز(ت ٦٣٨هـ)، بقوله: ((المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، وإنما ذكر بعد المصدر، لأن الفعل يؤثر فيه في مواضع كثيرة تأثيراً ظاهرياً كقولك: كسرت الإناء، وأكلت الطعام، فهو أشبه بالمصدر من غيره)) ([4]) ، وقال ابن هشام في حدّه: هو ((ما وقع عليه فعل الفاعل ، كـ (ضربتُ زيداً))) ([5]) .

والأصل في المفعول به أن يكون مفرداً منصوباً ظاهراً، نحو: مدحتُ سعيداً، أو متعدياً بحرف الجر، نحو: مررتُ بزيدٍ. وهذا التعدي مثلما ذكر العلماء قد يكون إلى مفعول واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة. ([6])

---

١) شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٢/٢.

٢) المفصل في صنعة الإعراب: ٥٨.

٣) البديع في علم العربية: ١٣٧/١.

٤) توجيه اللمع، ابن الخباز: ١٤٧.

٥) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٠١.

٦) ينظر: الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: ٧٠-٧١، واللمع في العربية: ٥١.

ويأتي المفعول به جملة ومحل هذه الجملة النصب، كما في المفرد. ([1])، وقد فصّل ابن هشام في المواضع التي تقع فيها الجملة مفعولاً به، ويمكن إجمالها بالآتي: ([2]):

١- الجملة الواقعة بعد القول أو مشتقاته أو ما يؤدي معناه؛ ومن الأمثلة التي ذكرها ابن هشام لذلك، قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ يُقالُ هذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ** ﴾ ([3]) فجملة (هذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ) جملة اسمية في محل نصب مفعول به لفعل القول ، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ** ﴾ ([4]) .

ومن أمثلة ما هو بمعنى القول، ما ورد في قوله عزّ وجلّ: ﴿ **يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ** ﴾ ([5])، فالجملة الاسمية ﴿ **لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ**﴾ واقعة موقع المفعول به المنصوب.

٢- الجمل الواقعة في باب الأفعال المتعدية إلى مفعولين وهي(ظنَّ وأخواتها)، إذ تقع هذه الجمل التي تعرب مفعولاً به تالية للمفعول الأول، ذلك أنّ هذه الأفعال تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، لذا يكون المفعول الثاني فيها أصله خبر، فيصح فيه أن يأتي جملة ([6])، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي ([1]):

---

١) يُنظَر: الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام الأنصاري: ٦٤.

٢) يُنظَر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٣- ٨٠ .

٣) سورة المطففين: الآية ١٧.

٤) سورة مريم: الآية ٣٠.

٥) سورة الحج: الآية ١٣.

٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٧٧.

فإنْ تَزْعُميني كنتُ أجهلُ فيكُمُ فإني شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعدَكِ بالجهلِ

فجملة (كنتُ أجهلُ فيكُم) جملة واقعة مفعولاً به ثانٍ لفعل الرجحان (زعمَ) لأن المفعول الثاني في الأصل خبر.

٣- الجمل الواقعة في باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وهي(أعْلَمَ وأخواتها) إذ تقع هذه الجمل بعد المفعول الثاني، ذلك أنّ هذه الأفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، الثاني والثالث منها أصلهما مبتدأ وخبر ، لذا يكون المفعول الثالث فيها أصله خبر، فيقع جملة ، كقول الحارث بن حِلِّزَة (٢):

أو مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلاَءُ

فالفعل (حُدِّث) فعل مبنيّ للمفعول متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل، والجملة الاسمية (لَهُ عَلَيْنَا الوَلاَءُ) في موضع نصب المفعول به الثالث.

٤- الجمل الواقعة بعد فعل من أفعال التعليق، وهي الأفعال القلبية المتصرفة غير الجامدة ، والتعليق: هو ((ترك العمل لفظاً لا معنى لمانع)) (٣)، أوْ هو ((منع الناسخ من العمل الظاهر في لفظ المفعولين معاً، أوْ لفظ أحدهما، دون منعه من العمل في المحل)) (٤) .

ويُفهم منه أنّ محل مفعولي فعل التعلّق باقّ على أصله في النصب، وإن كان المعمولان في الظاهر غير منصوبين، ففي نحو قولنا: (ظننتُ لزيدٌ قادمٌ)، يكون

---

١) شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري: ١ /٩٠.

٢) ديوانه: ٧٧.

٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٥٥٨/١.

٤) النحو الوافي، عباس حسن: ٢ /٢٧ .

محل جملة (لزيدٌ قادمٌ) هو النصب، ودليله أن التابع بعد هذه الجملة يأتي منصوباً، فنقول: ظننتُ لزيدٌ قادمٌ وسعيداً، بالعطف على محل المفعولين وهو النصب. ([1])

وأسباب التعليق عند النحويين كثيرة، منها: بعض أدوات النفي، وأدوات الاستفهام، ولام الابتداء، ولام القسم، وإنّ وأنّ من الأحرف المشبهة بالفعل.([2])

وقد مثّل ابن هشام لهذه الجمل بقوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَعَثْناهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى لِما لَبِثُوا أَمَداً** ﴾ ([3])، فالفعل اليقيني (علمَ) معلّق عن العمل في معموليه والمانع هو اسم الاستفهام الذي هو في محل رفع المبتدأ الذي خبره (أحصى)، والجملة المعلّقة في محل نصب المفعولين.

الجمل الاسمية الواقعة مفعولاً به في ديوان زهير:

ورد منها ، قوله في الهجاء([4]):

وَما أَدري وَسَوفَ إِخالُ أَدري أَ قَومٌ آلُ حِصنٍ أَم نِساءُ

فجملة الاستفهام المعلّقة بأداة الاستفهام قد سدّت مسدّ مفعولي فعل اليقين(وهو أدري الثانية)، والمفعولان في الأصل مبتدأ وخبر، والتقدير: أدري آلَ حصنٍ نساءً ([5])، فخبر فعل اليقين على ذلك الجملة الاسمية المعلقة التي محلها في الأصل

١) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٧٩.

٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٥٥٨/١.

٣) سورة الكهف: الآية ١٢ .

٤) شعر زهير: ١٣٦.

٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠٦/١.

النصب وإن كان ظاهر القول مرفوعاً بسبب أداة التعليق.وإنّما خرّج زهير الإخبار على جهة الاستفهام المجازي، واستعمل معه معنى التسوية، إمعاناً في التبكيت وشدة الهجاء، ذلك أن الاستفهام المعلوم الجواب يُنتفع منه ذلك المعنى عند السامعين.

ثم يقول بعد هذا البيت وهو يهجو أيضاً ([1]):

فإنْ قالوا النِساءُ مُخَبَّآتٍ فَحُقَّ لِكُلِّ مُحصَنَةٍ هِداءُ

فالجملة الواقعة بعد الفعل (قالوا) جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وهي جملة مقول القول في محل نصب مفعول به.وإنما يستعمل زهير الجملة الاسمية بدلالتها على الثبوت توكيداً لغرض الهجاء، وتقوية لمطلبه، فهؤلاء القوم الذين وصفهم بأنهم نساء في البيت الذي سبق حقهم أن يُشبّهوا بهن في كونهنّ مخدرات ينتظرن الهدِاء وهو الزّفاف فهنّ هدايا إلى أزواجهنّ. ([2])

وقال في الوعظ: ([3])

رَأَيتُ بَني آلِ اِمرِئِ القَيسِ أَصفَقوا عَلَينا وَقالوا إِنَّنا نَحنُ أَكثَرُ

فالجملة الاسمية(إننا نحن أكثرُ) المكونة من الحرف الناسخ المشبَّه بالفعل المؤكِّد واسمه ضمير الرفع المتصل، وضمير الفصل (نحن) المستعمل للتوكيد، والخبر (أكثر)، جملة واقعة في محل نصب مقول القول.

وقد كثُرت مؤكدات هذه الجملة، لتناسب معنى التذكير بصلة الرحم وأواصر النسب، لكي تقف حاجزاً قبالة نار الحرب بين الإخوة في النسب، التي يريد أن

---

١) شعر زهير: ١٣٦.

٢) ينظر: شرح ديوان زهير: ٧٤.

٣) شعر زهير: ١٥٩.

يسعرها بنو امرئ القيس(وهم قبيلتا هوازن وسُليم) ضد قبيلة الشاعر، فقد تجمّعوا للقتال واستعدّوا له وأكّدوا أنهم الغالبون، لكثرة العدد. ([1])

رابعاً: الجملة الواقعة مضافاً إليه في محلّ الجر:

وصفها أبو حيان (ت٧٤٥هـ) بقوله: ((وأما الجملة المضاف إليها فإنها في تقدير المفرد، فقولك: قمتُ حين قاموا، معناه: حين قيامهم، فصورتها صورة ما فيه إسناد، والمعنى على التركيب التقييدي)) ([2])، فهي على ذلك: من الجمل التي لها محلها من الإعراب، ذلك أنّ المضاف إليه مجرور على كل حالٍ.

وذكر بعض النحويين أنّ من خصائص هذه الجملة:

١- أنها تُقدر بمصدر من معناها، فإذا قلنا: جئتُ حين زيدٌ جاءَ، فهو بمعنى: جئتُ حين مجيء زيد، فلا يعود منها ضمير إلى المضاف كما لا يعود من المصدر، فإن سمع ذلك عد نادراً. ([3])

٢- أنها نعت للظرف في المعنى. ([4])

٣- فرّق الشاطبي بين الجملة الواقعة مضافاً إليه، بين كونها اسمية أو فعلية، فقال: ((الإضافة في جميع ما تقدم على وجهين: إضافة إلى نفس الجملة، وذلك إذا كانت

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٢١٣، وخزانة الأدب: ٢/ ٣٢٩.

٢) التذييل والتكميل: ١/ ٣٨.

٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٢٧٦/٧، و همع الهوامع: ١٧٤/٢.

٤) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٢٤٢/٧.

الجملة المضافُ إليها اسمية من مبتدأ وخبر نحو: جئتُ زمنَ الحجّاجُ أميرٌ، وإضافة إلى الفعل لا إلى الجملة نفسها، وذلك إذا كانت الجملة فعلية.فإذا قلتَ: جئتُ يومَ قامَ زيدٌ، فليست الإضافة فيه إلى نفس الجملة؛ بل إلى جزئها الذي هو الفعل، وكأنَّ الإضافة هنا إنما جازت لدلالة الفعلِ على مصدره، فكأن الإضافة إلى المصدر))([1])

٤ –الجملة الفعلية هي الأصل في أن تقع مضافاً إليه ([2]).

٥– هناك ثلاثة من أسماء الزمان وجب إضافتها إلى الجملة، وهي : (إذ) باتفاق، و(إذا) عند الجمهور، و(لمّا) عند من قال باسميتها([3])، وتلزم(إذ) الإضافة إلى الجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿ **إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ**﴾ ([4]) كما تلزم الجملة الفعلية، ويقبح النحويون أن يكون عجز الاسمية فعلاً ماضياً نحو: (جئتك إذ زيدٌ قامَ) ووجه قبحه أن(إذ) لمّا كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسباً لدلالة(إذ) على الماضي، قبُح الفصل بينهما، بخلاف ما إذا كان الفعل مضارعاً نحو:(إذ زيدٌ يقوم)، فإنه حسن([5]).

الجمل الاسمية الواقعة مضافاً إليه في ديوان زهير:

مما ورد منها ، قوله يمدح سنان بن أبي الحارثة([6]):

---

١) المقاصد الشافية: ٤/٧٥.

٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٨٠.

٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/٨٠.

٤) سورة التوبة: الآية ٤٠.

٥) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ١٢٧.

٦) شعر زهير: ٢٣٣.

نِعْمَ الفَتى المُرِّيّ أنْتَ إذا هُمُ حَضَرُوا لدَى الحُجُراتِ نارَ المُوْقَدِ

فجملة (هم حضروا) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر جملة فعلية، وموضعها الجر، لأنها واقعة موقع المضاف إليه، والمضاف (إذا) الشرطية التي تضاف إلى الجمل الاسمية.

واستعمال هذا التركيب من المضاف والمضاف إليه الجملة الاسمية، يشي بقوة المعنى وثباته، فهو موافق لغرض المدح المؤكد بأسلوب المدح بالفعل(نعم) وبالضمير المنفصل (أنت)، فالممدوح دائم الكرم لمن يحضر، فناره موقده مستعرة للضيوف، وكرمه ظاهر للعيان([1]) .

وقال في مدح هرم بن سنان: ([2])

وذاك أحزَمُهُمْ رأياً إذا نَبَأٌ مِن الحوادثِ غادى الناسَ أو طَرَقَا

فجملة(نَبَأٌ مِن الحوادثِ غادى الناسَ أو طَرَقَا) جملة اسمية من مبتدأ وخبره الجملة الفعلية(غادى)، وقد وقعت موقع المضاف إليه في محل جر بإضافة (إذا) الشرطية .

واستعمال الجملة الاسمية يُخبر بأهمية الخِلّة التي يريد الشاعر أن يثبتها لممدوحه، فهو أحزم القوم إذا حدثٌ أصابهم في غداة أو طرقهم ليلاً. ([3])

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٢٧٩، و خزانة الأدب: ٤٠٩/٩.

٢) شعر زهير: ٧٥.

٣) ينظر: المرشد إلى فهم أشعار العرب: ١٢١/٢.

خامساً : الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا

من المعلوم أن الجملة الشرطية تتكون من أداة شرط، تدخل على فعلين هما: فعل الشرط وجواب الشرط، وهما سبب ونتيجة، فيكون الجواب مترتباً على الشرط . فإن كان الجواب لما يصلح أنْ يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما (١). فإن لم يصلح الجواب أن يكون يقع شرطاً، بأن يرد جملة اسمية وهو موضع العناية هنا، أو غير ذلك ممّا يذكره النحويون، فلا بد هنا أن يقترن الجواب بالفاء أو إذا الفجائية التي تربط الجواب بفعل الشرط، لأن الأصل في معنى الفاء هو السببية والتعقيب والجزاء متعقب للشرط ومسبب عنه (٢) يقول سيبويه في ذلك: ((واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلاّ بفعل أو بالفاء . . . والجواب بالفاء قولك : (إنْ تأتني فأنا صاحبُك)). (٣)

غير أن هذه الفاء قد تُحذف في الاستعمال للضرورة الشعرية، قال سيبويه: ((وسألته – أي الخليل – إنْ تأتني أنا كريم فقال لا يكون هذا إلاّ أن يُضطر شاعر من قِبَل أنَّ (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأً)) (٤)

وفي(إذا) ينقل سيبويه عن الخليل قوله: ((وسألت الخليل عن قوله جلّ وعز: ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ [١]، فقال: هذا كلام معلَّقٌ بالكلام الأوّل، كما كانت الفاء معلّقة بالكلام الأول)). [٢]

---

١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١١٦ .

٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٢/٢.

٣) كتاب سيبويه: ٣ / ٦٣.

٤) كتاب سيبويه: ٣ / ٦٤.

والثابت أن الفاء تدخل على الجملة الاسمية والفعلية [٣]، فلا تختص بأحدهما كقوله تعالى: ﴿ **مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ** ﴾ [٤] و: ﴿ **إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ**﴾ [٥]، على حين أنّ الرابط (إذا) يختص بالدخول على الاسمية [٦].

واختلف النحويون في المحل الإعرابي لجملة جواب الشرط المقترن بالفاء أو إذا، وأنه هل يشمل الأداة الرابطة وما بعدها لا الجملة وحدها ، أو أنه لما بعد الأداة دونها، فذهبت طائفة منهم إلى الأول، واحتجوا بأن (الفاء، وإذا) تمنعان ما بعدهما من الجزم، فهما جزء من الجواب ، ورأى آخرون أنهما رابطتان للجواب، وليستا واقعتين فيه فهما لوصل الجواب بالشرط وبنائه عليه وأدوات الربط لا تخضع لعوامل الإعراب ظاهراً ولا تقديراً.([٧])

والجمل التي تقع جواباً للشرط المقترن بالفاء أو إذا، تكون جواباً لأدوات الجزم :(إنْ، مَن، ما، حيثما، أينما، أي ،مهما، إذما، كيفما، أيان، أّنى) .([٨])

---

١) سورة الروم: الآية ٣.

٢) كتاب سيبويه: ٣ / ٦٣ – ٦٤.

٣) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٩ / ٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢ / ١٩٨ ، وشرح الرضي على الكافية: ٤ / ١١٦.

٤) سورة الأعراف: الآية ١٨٦.

٥) سورة المائدة: الآية ١١٨.

٦) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٩ / ٢.

٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد: ٢/ ١٣٢.

٨) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٣٥.

جملة جواب الشرط الاسمية المقترنة بالفاء في ديوان زهير:

الذي ورد في ديوان زهير هي جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء فحسب، ولم نجد للجملة المقترنة بـ (إذا) في الديوان ذكراً، و من أمثلة ما ورد منها، قول زهير في ألمِ الفراق: ([1])

فإنْ تُصْبِحْ ظَليمَةُ فارَقَتْني بِبَيْنٍ فالرّزيئَةُ أنْ تَبِينَا

فالجملة الاسمية (الرزيئةُ أنْ تبينا) جملة مكونة من مبتدأ وخبر مصدر مؤول(أن تبينا) ، وهي جملة لها محل من الإعراب، فهي في محل جزم جواب الشرط المقترن بالفاء، ذلك أن الجملة الاسمية لا تصلح أن تكون جزاء، لذا احتاجت إلى الرابط ليربطها بفعل الشرط (تُصبحْ) المجزوم بحرف الجزم (إنْ).

ولا شكّ في أن استعمال الجملة الاسمية في الجزاء مُؤذِنٌ بثبات المعنى الذي أراده الشاعر، وفيه يبيّن شدّة ألم فراق الحبيبة.

١) شعر زهير: ١٥٨.

ونحو قول زهير في تشبيه حبيبته بالمهاة ([1]):

فَأَمّا ما فُوَيقَ العِقدِ مِنها فَمِن أَدماءَ مَرتَعُها الخَلاءُ

فقد دخلت الفاء الرابطة على الجار والمجرور الذي تعلّق به الخبر، والمبتدأ مقدّر، ليستقيم دخول الفاء على الجملة الاسمية التي تقع في محل جزم جواب الشرط، والتقدير : فهو كائن من أدماء.

والحذف هنا للتركيز على المذكور، لأنه هو موضع التشبيه، إذ يصف عنقها بعنق المهاة في طوله وبياضه. ([2]) يقول الدكتور شوقي ضيف عن التشبيه في شعر زهير: ((زهير أتقنَ لون التشبيه من حيث كثرة الصور والتعمق فيها والإلحاح عليها بالتفاصيل)). ([3])

سادساً : الجملة التابعة لمفرد :

يُقرِّر النحويون أنّ ((الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال)) ([4]). فهاتان الجملتان تقعان بعد تمام الإسناد موقع الصفة ، والحال، بحسب المفرد الذي يسبق كل منهما، فإن كان المفرد الموصوف قبل الجملة نكرة تبعته جملة الصفة في المحل الإعرابي، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ قالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً**

١) شعر زهير: ١٢٥.

٢) ينظر: شرح ديوان زهير: ٦٢.

٣) تاريخ الأدب العربي: ١/ ٣٣٠.

٤) مغني اللبيب: ٢/ ٨٩ ، وينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب، الدماميني: ٤٣٩/٣.

اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذاباً شَدِيداً﴾ (١)، فجملة (اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ) جملة اسمية في محل نصب صفة للموصوف المفرد (قوماً).

وإن كان المفرد قبل النكرة معرفة أعربت الجملة بعده في محل الحال وتبعته في موقعه الإعرابي، كقوله تعالى: ﴿ **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكارى**﴾ (٢)، فجملة (وَأَنْتُمْ سُكارى) جملة اسمية في محل نصب حال من الضمير الواو المتصل.

و زاد النحويون على الجمل التابعة لمفرد جملة المعطوف بحرف النسق، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ **أَوَ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ**﴾ (٣)، فجملة (يَقْبِضْنَ) معطوفة على (صافاتٍ)، في محل جر.

وجملة البدل التابعة لمفرد، كقوله تبارك وتعالى: ﴿ **مَا يُقالُ لَكَ إِلاَّ مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقابٍ أَلِيمٍ** ﴾ (٤)، فجملة (إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقابٍ أَلِيمٍ) جملة اسمية في محل رفع بدل من المصدر المؤول(ما يُقالُ) بتقدير: قولُهم لك.

---

١) سورة الأعراف: الآية ١٦٤.

٢) سورة النساء: الآية ٤٣.

٣) سورة الملك: الآية ١٩.

٤) سورة فصلت: الآية ٤٣.

الجمل الاسمية التابعة لمفرد في ديوان زهير:

ممّا ورد منها، قوله في وصف ناقته([1]):

كَأَنَّ الرَحلَ مِنها فَوقَ صَعلٍ مِنَ الظِلمانِ جُؤجُؤُهُ هَواءُ

فـ(جُؤْجُؤُهُ هَوَاءُ) جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، لها محل من الإعراب لأنها تابعة لمفرد، فهي في محل جر صفة لمفرد نكرة (صعلٍ)، وقد رُبطت جملة الصفة بالموصوف بالرابط الهاء في (جؤجؤه).

واستعمال الجملة الاسمية صفة هنا قد قصده الشاعر قصداً، ذلك أنّ وصف نشاط هذه الناقة المبالغ فيه يتطلب الثبات وقوة المعنى وهما من سمات الجملة الاسمية، فهذه الناقة موصوفة بالظليم الذي هو ذكر النعام، الصغير الرأس، الذي لامخ له حتى إنه لفرط نشاطه كأنه يُسرع كالمجنون. ([2])

وقوله في الذمِّ([3]):

تُلَجلِجُ مُضغَةً فيها أَنيضٌ أَصَلَّتْ فَهيَ تَحتَ الكَشحِ داءُ

فجملة (فيها أَنِيضٌ) جملة اسمية مكونة من مبتدأ مؤخرٍ، وجارٍّ ومجرورٍ متعلّقٍ بالخبر المقدّم، والجملة في محل نصب صفة للموصوف المفرد قبلها (مضغةً)، ورابطها هو الضمير(ها) المتصل بالجار.

---

١) شعر زهير: ١٢٧.

٢) ينظر: كتاب الحيوان، الجاحظ: ٣٩٨/٤، وشرح ديوان زهير: ١٥.

٣) شعر زهير: ١٤٣.

وهذه الجملة الاسمية التي تقدّم فيها الخبر على المبتدأ قد أدّت غرض العناية بمقصد المتكلِّم ، فالشاعر يصف ظلم ظالم قد اعتدى على حقوق الآخرين، فكان ما أخذَ شبيهاً بلقمةِ لحمٍ يكررها في فمهِ، ليستسيغها وليس بقادر على ذلك، فهي لحمةٌ غير ناضجة، نتنة، قد خُبِّئت حتى صارت داءً لمن يستمرئها، يقول ابن قتيبة في معنى بيت زهير: ((يقول: أخذتَ هذا المال، فأنت لا تأخذُه ولا تردُّه، كما يلجلج الرجل المضغة فلا يبتلعها ولا يلقيها... أي تظلِم ولا تتركِ الظلمَ)). ([1])

ونلحظ في البيت أيضاً أن الشاعر في الشطر الثاني يُكرر الصفات، فيأتي بجملتين أُخريين للصفة، إحداهما جملة فعليّة (أَصَلَّتْ) بمعنى: ظهر ريحها النتن([2])، والأخرى جملة اسمية(فَهيَ تَحتَ الكَشحِ داءُ) أي: إنها مُخبّأَة مخزونة حتى صارت داءً ([3]). وهذا التكرار للصفات قد أتمّ مشهد الوصف الذي قصد الشاعر إلى بيانه، فقد تضافرت الجمل المذكورة لأداء معنى الذمِّ المُقذِع، ولاسيّما أنّ هذه الصور التي يقدّمها الشاعر هي صور حسيّة تُثير الاشمئزاز، وتشي بسوء العاقبة.

وكذلك قوله في وصف الديار بعد رحيل الأحبّة([4]):

كَأَنَّ أَوابِدَ الثيرانِ فيها هَجائِنُ في مَغابِنِها الطِّلاءُ

---

١) ينظر: كتاب الألفاظ لإبن السكيت، يعقوب بن إسحاق: ٣٦٣، ولسان العرب: ١١/ ٣٨٤

٢) ينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني: ٨٤٧/٢.

٣) ينظر: شرح ديوان زهير: ٥٩.

٤) شعر زهير: ١٢٥.

فجملة (في مَغَابِنِها الطِّلاءُ) المتكونة من شبه جملة قد تعلّق بها خبر مقدم ومبتدأ مؤخر في محل رفع صفة لـ (هجائن). وهي الإبل البيض المهجنّة التي قد طُلِّيت أفخاذها بطلاء أسود، فقد اتخذ الشاعر الجملة الاسمية لدقة الوصف الحسِّيّ الذي ترى فيه الألوان بدقّة، فهي وسيلته للتشبيه، تشبيه البقر في بياضها بهذه الإبل. (١)

وفي عطف الجملة على المفرد، ورد في شعر زهير في الهجاء: (٢)

جِوارٌ شاهِدٌ عَدْلٌ عَلَيكُمْ وسيانِ الكفالةُ والتّلاءُ

فالجملة الاسمية(وسيانِ الكفالةُ، والتّلاءُ) عطفت على المفرد قبلها، وأكّدت معناه، فهذا الذي استجاركم هو شاهد عدل على أنه في جواركم وأنه بحمايتكم فلمَ قتلتموه؟ ثم يعطف بالحرف جملة تبين المعنى وتزيده شدّة على المهجوين، فكفالتكم له أو حوالة المستجير نفسه عليكم ليصل إلى أمانِهِ أمرٌ واحد يجب الوفاء به. (٣)

وقال زهير في بيان أوجه الحق وقد تقدّم:

فَإِنَّ الحَقَّ مَقطَعُهُ ثَلاثٌ يَمينٌ أَو نِفارٌ أَو جِلاءُ

فقوله:(يَمينٌ أَو نِفارٌ أَو جِلاءُ) يمكن أن تقدّر بالجمل: فهو(يمين أو هو نفار أو هو جلاء)، وعلى ذلك تكون الجملة الاسمية في محل رفع بدل من المفرد (ثلاث).

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٥٨، والبارع في اللغة، أبو علي القالي: ٣٣٩.

٢) شعر زهير: ١٣٩.

٣) ينظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني: ١١١٠/٢، وتهذيب اللغة، الأزهري: ٤٦/٤.

وقد ذُكر البيت، وعناية النقاد به، وما فيه من دلالة مناسبة للغرض. ([1])

ويعضد ما ذكرتُ من معنى البدلية في البيت أن زهيراً يستأنف القول بعد تمام البيت فيتلوه بقوله: ([2])

فذلكمُ مقاطعُ كلِّ حقٍّ ثَلاثٌ كُلّهنّ لَكُمْ شِفَاءُ

فجملة (كُلّهنّ لَكُمْ شِفَاءُ) جملة اسمية في محل رفع بدل من المفرد (ثلاث)، والتأكيد على حصر هذه المقاطع بثلاثٍ ظاهر في البيت.

سابعاً: الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب:

تختلف عن الجملة التابعة لمفرد بأنها تُعطَف على جملة قبلها، وهي ترد في بابين من أبواب النحو، هما عطف النسق والبدل([3])، فأما جملة النسق، فتُعطف الجملة على الجملة بالحرف، فيكون محلها الإعرابي تابعاً للمعطوف عليه، فتكون في محل رفع أو نصب، أو جر، أو جزم، وأصل العطف والبدل أن يكون بين متجانسين فتعطف الاسمية على الاسمية، والجملة الفعلية على الفعلية، وقد يختلفان في ذلك، فتعطف الاسمية على الفعلية وتُبدَل منها، وبالعكس([4])، ومن أمثلتها في

---

١) ينظر: ص(٤٧) من هذه الرسالة.

٢) شعر زهير: ١٣٨.

٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٧.

٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١/ ٨٩.

الجملة الاسمية قوله تعالى:﴿ **كَلاَّ إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ * فَمَنْ شاءَ ذَكَرَهُ** ﴾([1]) وأما جملة البدل فنحو قوله تعالى:﴿ **فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ يُؤْثَرُ * إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ**﴾ ([2]).

وزعم بعض النحويين أن الفاء الرابطة للجواب هي عاطفة تعطف جملة الجواب على جملة الشرط ، وتكون جملة الجواب في محل(رفع أو نصب أو جزم) بحسب موقع الجملة المعطوف عليها ([3]).

ومن أمثلة هذه الجمل التي لها محل من الإعراب أيضاً قول زهير في الهجاء: ([4])

وإمّا أنْ يَقولَ بَنُو مَصَادٍ إليْكُم إنَّنا قَوْمٌ بَراءٌ

فجملة(إنَّنا قَوْمٌ بُراءٌ) جملة اسمية مكونة من ناسخ حرفي ومعموليه من المسند والمسند إليه، وقد وقعا في محل رفع بدل من جملة القول التي قبلها ، والمعنى: يقولون معترفين إليكم باعتراف مفاده: إننا مبرَّؤون ممّا نُسب إلينا من معاملة الأسرى بجفاء وقتلهم وعدم الوفاء بالعهد. ([5])

ثمّ كرّر زهير هذا المعنى بجملة تابعة معطوفة بحرف، فقال: ([6])

وإمّا أنْ يَقُولوا: قَدْ وَفَينَا بذِمّتِنَا فَعادَتُنَا الوَفَاءُ

---

١) سورة المدثر: الآيتان ٥٤-٥٥.

٢) سورة المدثر: الآيتان ٢٥-٢٦.

٣) ينظر: إعراب الجمل واشباه الجمل: ٢٦٦.

٤) شعر زهير: ١٣٧.

٥) ينظر: شرح ديوان زهير: ٧٤.

٦) شعر زهير: ١٣٧.

فحرف العطف الفاء قد نسق الجملة الاسمية (فَعادَتُنَا الوَفَاءُ) على الجملة قبلها (قَدْ وَفَينَا بِذِمّتِنَا)، فكان للجملة التابعة محل من الإعراب فهي منصوبة على محل جمل مقول القول التي محلها النصب على المفعول به.

والتوكيد في استعمال الجملتين ظاهر، ذلك أن المعنى يتطلّب ذلك، فدفاع المهجوِّين عن أنفسهم ودفعهم تهمة الغدر وإثبات أنهم ملتزمون بعهدهم وأن ذلك الالتزام والوفاء سجيّة لهم([1])، ممّا يُستساغ معه تكرار المؤكِّدات وترداد المعاني أنفسها.

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٧٤.

تقدّم القول في الفصل الأول من هذه الدراسة: إنّ الجمل في العربية تقسم – بحسب الإسناد – إلى: جمل اسمية، وجمل فعلية، ولكل منها أنواع مختلفة استقراها النحويون من الاستعمال اللغوي، والذي يهمنا منها في دراستنا هذه هي تقسيم الجمل إلى: جمل لا محلّ لها من الإعراب، وجمل لها محلّ من الإعراب([1]).

وقد اختصَّ الفصلان اللذان سبقا بدراسة مواقع الجمل الاسمية التي لا محل لها من الإعراب، ومواقع الجمل الاسمية التي لها محل من الإعراب.

وستُستكمل في الفصلين اللاحقين دراسة مواقع الجمل الفعلية التي لا محل لها من الإعراب، ومواقع الجمل الفعلية التي لها محل من الإعراب، وسيختص هذا الفصل بدراسة القسم الأول منها.

وسنلتزم المنهج نفسه الذي اتُّبع في دراسة الجمل الاسمية، فنقتصر في تحليل هذه الجمل على ما وقفنا عليه في ديوان زهير فحسب.

الجملة الفعلية التي لا محل لها من الإعراب:

عرّف النحويون الجملة الفعلية بأنها((الَّتِي صدرها فعل، كـ(قام زيد))).([2]) ومعنى ذلك: أنّ هذه الجملة في الأصل تتكون من فعل وفاعل، ومع وجودهما تتكون جملة يحسن السكوت عليها، وقد ذكر سيبويه أن الإسناد هو الرابط الرئيس بين الفعل والفاعل، قال في باب (المسند والمسند إليه): ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما

١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣/١، والمقتضب: ١٢٦/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٣/١– ١٧٦، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١/ ٤٧، والتذييل والتكميل: ١/ ٤٨، ومغني اللبيب: ٢/ ٣٨– ٩٥.

٢) مغني اللبيب: ١/ ٣٨.

عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بُدٌّ من الآخرِ في الابتداء)) ([1])، وعليه: فالفعل والفاعل هما الركنان الأساسيان في الإسناد الفعلي، ويصف سيبويه الفعل فيقول: ((وأما الفعل: فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعِ ومِكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ ويَذهَبُ ويَضرِبُ ويُقْتَلُ ويُضرَبُ. وكذلك بناء ما لم يَنقطع وهو كائن إذا أخبرتَ)). [2]

وهو وصف منه دقيق لخصائص الفعل، بيّن فيه دلالة الفعل على الحدث ويعني به (المصدر)، فالأفعال أُخذت من ألفاظ مصادرها ودلّت على ما تدلُّ عليه أحداثها، فضلاً عن أن سيبويه يبيّن هنا دلالة الأفعال على الأزمنة المختلفة: الماضي والحاضر والمستقبل، وهو من أهم أنواع تقسيمات الفعل عند النحويين، أي: تقسيمه على: الفعل الماضي و الفعل المضارع وفعل الأمر.

وقد صرّح سيبويه في كلامه بمسألة نحوية تخصُّ اشتقاق الفعل قد كثُر فيها الخلاف، وهي مسألة أيهما هو الأصل: المصدر أو الفعل؟ فسيبويه بقوله: (أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) يقرُّ بأن المصدر –في رأيه– هو

---

١) كتاب سيبويه: ١/ ٢٣.

٢) المصدر نفسه: ١/١٢.

الأصل، وأن الفعل مشتق منه، على حين ذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل وأن المصدر مشتق منه، وأدلّة المسألة وما قيل فيها مفصّلة في كتب النحويين. [١]

وأما الطرف الآخر في الإسناد وهو الفاعل، فبيّن ابن السراج خصائصه، فقال : ((الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك: جاء زيدٌ ومات عمروٌ، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلتُ: على الفعل الذي بُني للفاعل، لأفرق بينه وبين الفعل الذي بُني للمفعول إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا (ضَرَبَ) للفاعل مفتوح الفاء و(ضُرِبَ) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين)). [٢] ومنه يتضح أن خصائص الفاعل ما يأتي:

١- أن الفاعل مرفوع.

٢- أنه رتبته ترد بعد الفعل.

٣- أنه من حيث قيامه بالفعل نوعان، أحدهما: الفاعل الحقيقي أو اللغوي وهو الذي يقوم بالفعل حقيقة نحو: جاء زيدٌ، والنوع الآخر: الفاعل غير الحقيقي، وهو الذي لا يقوم بالفعل حقيقة بل يتصف بصفات الفاعل من رفع ورتبة، نحو: مات عمرٌو.

٤-أن فعل الفاعل يكون مبنياً للفاعل(على بناء فَعَلَ)، لا مبنياً للمفعول(على بناء فُعِلَ).

---

١) ينظر: الأصول في النحو: ١٥٩/١، وأسرار العربية: ١٦١، والإنصاف في مسائل الخلاف: (م٢٨) ١٩٠/١- ١٩٧، والتبيين عن مذاهب النحويين، التبيين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري: (م٦) ١٤٣- ١٥٠.

٢) الأصول في النحو: ٧٢/١- ٧٣.

والجملة الفعلية بحسب ما بيّنه النحويون لا تدلّ في الأصل على الثبوت، بخلاف الجملة الاسمية، وأن معنى التجدد ظاهر فيها إذا كان الفعل مضارعاً [١].

والجملة الفعلية وإن اكتفت بالفعل والفاعل لإتمام جملة يحسن السكوت عليها، ولكنَّ معنى الكلام قد يقتضي متممات لاستيفاء المراد منه، وهنا تظهر الفضلات، ومع وجودها ترد عدة أنماط للجملة الفعلية بحسب مقتضى الكلام، هي النمط الأصلي الذي يرد فيه الفعل والفاعل ثم الفضلة، نحو: كتبَ الطالبُ الدرسَ، فتكون العناية بكتابة الطالب، ونمط غير أصلي يتقدم فيه المفعول على الفاعل، نحو: كتبَ الدرسَ الطالبُ، فتكون العناية بكتابة الدرس، ونمط آخر يتقدم فيه المفعول على الفعل والفاعل نحو: الدرسَ كتبَ الطالبُ، وفيه تتخصص كتابة الطالب بالدرس لا غيره. [٢]

وقد عدّ ابن هشام الجمل الفعلية التي لا محلّ لها من الإعراب سبعاً، هي: الجملة الابتدائية، والجملة المعترضة، والجملة التفسيرية، وجملة جواب القسم، وجملة جواب الشرط غير الجازم، وجملة صلة الموصول، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب([٣]).

وقد وردت هذه الجمل كلّها في ديوان زهير، وسأذكرها مرتّبة بحسب ما وردت عند ابن هشام.

---

١) بنظر: معاني النحو: ١٥/١.

٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٥١/١، ١٥٧، وشرح المفصل: ٤٣/١، ومعاني النحو: ٢/ ٥٤- ٥٥.

٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٤٥- ٧٢.

أولاً : الجملة الابتدائية :

ذكرتُ في الفصل الأول أن الجملة الابتدائية هي الجملة التي تقع في أول الكلام([1]). وأن الابتدائية لا يصحُّ أن يحلَّ محلها المفرد، لذا لا يكون لها محل من الإعراب ([2]). وأطلق عليها ابن هشام تسمية أخرى هي(الجملة الاستئنافية). ([3])

ومن المواضع التي ترد فيها الجملة الابتدائية:

١. أن يُفتتح بها النطق، كقوله تعالى: ﴿ **عَبَسَ وَتَوَلَّى* أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى**﴾ ([4]) فالجملة الفعلية من الفعل والفاعل المستتر(عَبسَ) جملة مفتتحٌ بها النطق، لا محل لها من الإعراب.

٢. أن تنقطع عمّا قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿ **عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيراً* يُوفُونَ بِالنَّذْرِ**﴾ ([5])، فجملة(يُوفُونَ) جملة فعلية مستأنفة منقطعة عما قبلها. [6]

---

١) ينظر: الأصول في النحو : ٦٢/٢، ومغني اللبيب: ٤٥/٢، و إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٦-٣٧.

٢) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٦-٣٧.

٣) مغني اللبيب: ٤٥/٢.

٤) سورة عبس: الآيتان ١ – ٢.

٥) سورة الإنسان: الآيتان ٦ – ٧.

٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري: ٢ / ٤٤١

٣. المنقطعة عما قبلها المقترنة بحرف استئناف، نحو قوله تعالى: ﴿ **قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ*وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ**﴾ [١] فجملة(يتوب) جملة فعلية منقطعة عما قبلها، مقترنة بواو الاستئناف قبلها [٢].

الجمل الفعلية الابتدائية في ديوان زهير:

سأعتمد على تقسيم الفعل على الأزمنة في تنظيم مادة هذا المبحث ، وعلى النحو الآتي:

١- الجمل الفعلية المصدرة بالفعل الماضي

من الأمثلة على ورودها في ديوان زهير وصفه منازل حبيبته: ([٣])

عَفا مِن آلِ فاطِمَةَ الجِواءُ فَيُمنٌ فَالقَوادِمُ فَالحِساءُ

فالجملة الفعلية الماضية المفتتح بها النطق (عفا الجواءُ)، لا محل لها من الإعراب وقد فُصل بين الفعل والفاعل بالجار والمجرور(مِن آلِ فاطِمَةَ) عناية بالمتقدم، إذ الكلام معقود لذكر من عفت ديار أهلها. واستعمال الماضي هنا دلالة على شدة

١) سورة التوبة: الآيتان ١٤ – ١٥ .

٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: ١ / ٢٨٥.

٣) شعر زهير: ١٣٢ .

الموقف، فقد انمحى أثر الديار المتسعة التي هي بمهبط من الأرض([1])، فلم يعد للحبيبة وجود. ثم يكمل وصف الديار التي عفت، فيقول: ([2])

فَذو هاشٍ فَميثُ عُرَيتِناتٍ عَفَتها الريحُ بَعدَكَ وَالسَماءُ

فجملة (عَفَتها الريحُ)، جملة ماضية مستأنفة، كاشفة عمّا حلّ بهذين المنزلين من منازل الحبيبة. ويستمر الشاعر في استعمال جملة الماضي الابتدائية، لبيان لوعته وحسرته على الفراق وشوقه إلى اللقاء، فيقول: ([3])

جَرَت سُنُحاً فَقُلتُ لَها أَجيزي نَوىً مَشمولَةٌ فَمَتى اللِقاءُ

تَحَمَّلَ أَهلُها مِنها فَبانوا عَلى آثارِ مَن ذَهَبَ العَفاءُ

ثم يؤكِّد الفعل الماضي المفتتَح به النطق، فيقول : ([4])

لَقَد طالَبتُها وَلِكُلِّ شَيءٍ وَإِن طالَت لَجاجَتُهُ اِنتِهاءُ

فتوكيد الفعل الماضي المسند إلى فاعله المقترن بمفعوله (طالبتها) بالمؤّكد (لقد)، فيه الدلالة على شدة المطالبة حتى وصلت إلى حد اللجاجة، لكن من دون نفع.

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٥٦.

٢) شعر زهير: ١٢٤.

٣) شعر زهير: ١٢٤.

٤) شعر زهير: ١٢٥.

٢- الجمل الفعلية المصدرة بالفعل المضارع

من مواضع ورودها في ديوان زُهَيْر، قوله في المروءة يمدح هرماً([1]):

السِّتْرُ دُوْنَ الفَاحِشَاتِ وَمَا يَلقَاكَ دُوْنَ الخَيْرِ مِنْ سِتْرِ

أُثْنِي عَلَيْكَ بِمَا عَلِمْتُ وَمَا أَسْلَفْتَ فِي النَّجْدَاتِ وَالذِّكْرِ

فجملة (وما يلقاك) جملة ابتدائية مستأنفة انقطعت عمّا قبلها، واتصلت بواو الاستئناف، وصُدِّرت بفعل مضارع منفي، وفاعله المؤخر(من سترِ) اسم مجرور بـ (من) زائدة للتوكيد مجرور لفظاً مرفوع محلاً، وقد فُصل بين الفعل والفاعل بشبه الجملة الظرفية إشعاراً بأهمية الظرف.

وفي البيت الثاني افتتح الكلام بجملة (أُثْنِي عَلَيْكَ) ابتدائية مصدرة بفعل مضارع دال على التجدد، وفاعله ضمير مستتر يعود على الشاعر زهير.

وكذلك قوله في وصف مسير سُرّاق غلمانه و إبله: ([2])

يَغشَى الحُداةُ بِهِمْ وَعْثَ الكَثيبِ كَمَا يُغشِي السّفائنَ مَوْجَ اللُّجّةِ العَرَكُ

فاستعمل الجملة الابتدائية المفتتح بها النطق وقد صُدِّرت بفعل مضارع (يُغشِي) فاعله (الحداةُ)، لوصف سير الطريق الذي سلكه السُّراق، إذ حملوهم على طريق مختصر فجازوا بهم حُرَّ الكثيب، وهو الطريق الذي لا تراب فيه بل رمل منبسط . ([3])

---

١) شعر زهير: ١٢٠-١٢١.

٢) المصدر نفسه: ٨٠.

٣) شرح ديوان زهير: ١٦٧.

ثم وصف سيره على إبله لِلَحاقِ مَن تجرؤوا عليه، فقال:([1])

هل تُبْلِغَنِّيَ أَدْنَى دَارِهِمْ قُلُصٌ يُزْجي أَوَائِلَهَا التّبْغيلُ والرَّتَكُ

هنا استعمل الشاعر أسلوب الاستفهام مع الجملة المصدرة بالفعل المضارع (هل تُبْلِغَنِّيَ)، الذي تأخر فاعله وانفصل عنه بالمفعول (أدنى دارهم)، أي: أقرب دارهم، عناية بالمتقدم، والاستفهام هنا لتقرير قوة هذه الإبل التي تسير مسرعة بين سير التبغيل وتقارب الخطو. ([2])

٣- الجمل الفعلية المصدرة بفعل الأمر

ومن أمثلتها قوله في مقدمة معلقته الطللية : ([3])

تَبَصَّرْ خَليلي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ تَحَمَّلْنَ بالعَلياءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثُمِ

فقد افتتح الكلام بفعل الأمر للمخاطب (تَبصَّرْ) وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت) عائد على المنادى بعده (وهو المنادى: خليلي)، والجملة مستأنفة منقطعة عما قبلها.

والفعل (تبصَّرْ) ببنيته المشددة الدالّة على الشدة يطلب به الشاعر الحث على التبصّر، دلالة على شدّة الشوق واللهفة لحبيبته التي تحملها إحدى هذه

١) شعر زهير: ٨٠.

٢) ينظر: شرح ديوان زهير: ١٦٧.

٣) شعر زهير: ١١.

الضعائن ([1]). يقول الزوزني في شرح البيت: ((يقول: فقلتُ لخليلي: انظرْ يا خليلي هل ترى بالأرض العالية من فوق هذا الماء نساءً في هوادجَ على إبل؟ يريدُ أن الوجدَ برّحَ به والصبابةَ ألَحّتْ عليه، حتى ظَنَّ المحالَ لفرطِ ولهِه؛ لأنّ كونَهنَّ بحيث يراهُنَّ خليلُه بعد مضي عشرين سنة محالٌ)). ([2])

وكرّر استعمال هذه البنية لفعل الأمر مع المنادى الذي هو فاعل في المعنى، فقال في خطاب زوجته: ([3])

أَقِيمِي أمَّ كَعْبٍ وَاطْمَئِنِّي فإِنَّكِ ما أَقَمْتِ بخيرِ دَارِ

ففعل الأمر (أقيمي) من الأفعال الخمسة المجزومة بحذف النون، المسندة إلى فاعلها المؤنثة المخاطبة، التي هي زوجته(أم كعب) وقد ناداها بعد فعل الأمر، دلالة على التخصيص.

وقال في مدح هرم بن سنان: ([4])

دَعْ ذا وعدِّ القولَ في هرمٍ خَيرِ البُداةِ وسَيّدِ الحَضْرِ

ففعل الأمر(دَعْ) مبني على السكون، وهو فعل ناقص التصرف، إذ لم يُسمَع منه ماضٍ على (وَدَعَ)، واكتُفي منه بالمضارع (يَدَعْ) وبالأمر الذي استعمله زهير في البيت، و(الفاعل)، ضمير مستتر تقديره (أنت). و(ذا) اسم اشارة مبني في محل نصب مفعول به، و جملة فعل الأمر ابتدائية لا محل لها من الأعراب.

---

١) ينظر: شرح المعلقات التسع: ١٨٦.

٢) شرح المعلقات السبع : ١٣٦.

٣) شعر زهير: ١٧١.

٤) شعر زهير: ١١٥.

وهنا فعل الأمر الغرض منه النصح والإرشاد، فقد اشتهر زهير بأنه شاعر الحكمة، فهو يقول، كُنْ خير من حضر وخير من غاب. ([1])

ثانياً: الجملة الاعتراضية:

هي الجملة الفعلية المستأنفة المنقطعة في الصنعة النحوية عن الإسناد قبلها، لذا هي من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، ذلك أنها تعترض بين كلام متصل، فتفيده توكيداً ([2])، وهي تأتي لتحسين الكلام أو توضيحه فتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعتُرض بين جزأيه([3]) .

والجملة المعترضة في الاستعمال ترد ماضية، كقوله عزّ وجلّ: ﴿ **تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الأرض**﴾ ([4])، يقول الزركشي(ت٧٩٤هـ): ((لَقَدْ عَلِمْتُمْ اعْتِرَاضٌ وَالْمُرَادُ تَقْرِيرُ إِثْبَاتِ الْبَرَاءَةِ مِنْ تُهْمَةِ السَّرِقَةِ)) ([5]) .

ومصدرة بفعل مضارع، نحو قول الشاعر: ([1])

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٧٧.

٢) ينظر: التطبيق النحوي ٣٥٠.

٣) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٦٨.

٤) سورة يوسف: الآية ٧٣.

٥) البرهان في علوم القرآن، الزركشي : ٥٧/٣.

شَجَاكَ –أَظُنُّ– رَبْعُ الظَّاعنينَا وَلَم تَعْبَأ بعَذْلِ العَاذلِينَا

فالمضارع (أظنُّ وفاعله المستتر) جملة اعتراضية بين الفعل (شجاكَ) وفاعله المرفوع (ربع)، و لا محل لها من الإعراب. (٢)

وتأتي جملة شرطية، كقوله عزّ وجلّ: ﴿ **وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ**﴾. (٣) فجملة (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) جملة شرطية معترضة. (٤)

الجمل الفعلية الاعتراضية في ديوان زهير:

من أمثلة ما ورد من الجمل الفعلية المعترضة في الديوان، قول زهير يصف فرسه:(٥)

كَبداءُ مُقبِلَةً وَركَاءُ مُدبِرَةً قَودَاءُ فِيهَا إِذا اِستَعرَضتَها خَضَعُ

فالجملة الشرطية غير الجازمة التي حُذف جوابها (إذا استعرضتها) لدلالة جملة الإسناد(فيها خضعُ) عليه، هي جملة معترضة لا محل لها من الإعراب،

---

١) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل: ٨٧/٢، وشرح ابن الناظم: ١٤٨/١، والتذييل والتكميل: ٧٠/٦، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري: ٤٤٦، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣٦/١.

٢) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٤٨/١، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٣٦/١ .

٣) سورة يوسف: الآية ٩٩.

٤) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان النحوي: ٣٢٦/٦.

٥) شعر زهير: ٢٥٠.

اعترضت بين الخبر المتقدّم المتعلق بالجار والمجرور(فيها)، والمبتدأ المؤخر (خضعُ).

وهذا الشرط وجوابه المحذوف له علقة معنوية بجملة الإسناد، وإن انفصل عنها، إذ أفاد الكلام تقوية وتحسيناً كما قرّر النحويون، ويبدو أن هذه التقوية تأتي من تعزير الحدث الأصلي بحدث آخر يضفي على المعنى سبكاً وتأكيداً، فهذه الفرس التي يصفها الشاعر بأنها فرس قويّة، سريعة، تتحمّل الآلام والمخاطر، فهي من خير الجياد وأعظمها، فهي ضخمة الصّدر، عظيمة الوركين، طويلة العنق، سريعة العَدو، إنّما يؤكد هذا المعنى فيها إذا استعرضها المجرِّب ليتحقق من جاهزيتها للمشاركة في القتال. ([1])

ومنها قول زهير في الاستعطاف:([2])

لقَد طالَبتُها ولكُلّ شيءٍ وإنْ طالَتْ لَجاجَتُهُ انْتِهاءُ

فالجملة الشرطية (وإنْ طالَتْ لَجاجَتُهُ) قد حُذف جوابها لدلالة الجملة قبله(ولكل شيء انتهاء) عليه، وهي جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، اعترضت بين الخبر المتقدّم المتعلق بالجار والمجرور(ولكل شيء)، والمبتدأ المؤخر(انتهاء).

وهذا الشرط وجوابه المحذوف له صلة قوية بجملة الإسناد، وإن انفصل عنها من حيث الصنعة النحوية، إذ أفاد التركيب تقوية وتحسيناً كما قرّر النحويون، ويبدو أن هذه التقوية تأتي من تعزير الحدث الأصلي بحدث آخر يضفي على المعنى سبكاً وتأكيداً، فهذه المطالبة قد طالت كثيراً حتى وصلت حد اللجاجة .

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ١٠٦.

٢) شعر زهير: ١٢٥.

وكذلك ورد قوله في التهديد: ([1])

فأبْلِغْ إن عَرَضْتَ لهمْ رَسُولاً بني الصيداءِ إنْ نفعَ الجِوارُ

فاعترض بالجملة الشرطية (إن عَرَضْتَ لهمْ رَسُولاً) بين فعل الأمر الخارج لمعنى التهديد (فابلغْ)، ومفعوله (بني الصيداء)، وجملة الشرط لا محل لها من الإعراب لانفصالها من حيث الصنعة النحوية عن جملة الإسناد، ولكنها أفادت تقوية المعنى وتحسينه.

وقال في خطاب زوجته: ([2])

أَقِيمِي أمَّ كَعْبٍ وَاطْمَئِنِّي فإنَّكِ ما أَقَمْتِ بخيرِ دَارِ

ففصل بجملة الفعل الماضي(ما أقمتِ) بين اسم إنّ (الكاف) وشبه الجملة المتعلقة بخبر إنّ (بخير دار). والجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، أكّدت معنى الحدث وحسنت الخبر ووكدته.

ثالثاً :الجملة التفسيرية:

هي الفضلة التي تكشف عن معنى الكلام قبلها ([3])، وهي نوعان:

---

١) المصدر نفسه: ٩٢.

٢) شعر زهير: ١٧٥.

٣) سورة ص: الآية ٦ .

١- الجملة التفسيرية المقرونة بأحد حرفي التفسير (أنْ، أو أيْ)، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلى آلِهَتِكُمْ**﴾.([1]) فالجملة الفعلية (امشُوا) وردت بعد فعل التفسير، وقد كشفت عن معنى الأمر بالانطلاق قبلها. ([2])

ونحو قولنا: كتبت إليه أنْ أفعل. ([3])

٢-الجملة التفسيرية المجردة من حرف التفسير، ويكون التفسير فيها ضمنياً، فالفعل يُفسِّر ما قبله خالياً من الأداة التي تربطه بالجملة المفسرة، ويكون المعنى هو الكاشف عن جملة([4])، نحو قوله تعالى: ﴿ **لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً** ﴾ ([5])، فالجملة الفعلية(فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ) جملة تفسيرية للكلام قبلها، كأنه قيل: هل يستوون؟ فأجيب بذلك([6]).

الجملة الفعلية التفسيرية في ديوان زهير:

---

١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٧٥/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٩/٢ .

٢) ينظر: كتاب سيبويه : ١٦٢/٣، والمقتضب: ٤٩/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ٤٢٦/١.

٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٢٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٢٥/٢.

٤) ينظر: الجملة التفسيرية في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية (أطروحة دكتوراه)، الباحث كريم ذنون داود: ١٧.

٥) سورة النساء: الآية ٩٥ .

٦) ينظر: الكشاف: ١ / ٥٥٤ .

لم نجد للجملة التفسيرية المقترنة بالحرف شواهد في الديوان، أما الجملة الفعلية التفسيرية بلا حرف تفسير فوردت قليلاً، ومن ذلك قول زهير في المدح:([1])

إنَّ البخيلَ مَلُومٌ حيثُ كانَ ولـ كنَّ الجوادَ على عِلاَّتهِ هَرِمُ

هوَ الجوادُ الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أحْيَاناً فَيَظَّلِمُ

فجملة(يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْواً ويُظْلَمُ أحياناً فَيَظَّلِمُ) تفسير وبيان لخصال هذا الجواد غير مقرونة بحرف التفسير. فالممدوح(هرم) جواد، على ما ينوء به من قلة ذات يد، فهو كريم بطبعه يعطي السائل سجيّة، ويُطلب منه العطاء في غير موضع الطلب (وهذا هو ظُلمه) فيحتمل ذلك ويُجيب(فَيَظَّلِمُ)، وقد أعجب النقاد كثيراً بهذا الوصف، فذكروا أنه من باب الاستطراد الذي يخرج به الشاعر من ذمٍّ إلى مدح.[2]

واستعمل جملة التفسير في قوله في الحكمة:([3])

فمن مبلغُ الأحلافِ عنِّي رسالةً وذبيانَ: هل أقسمتمُ كلَّ مقسمِ

فالجملة الاستفهامية (هل أقسمتمُ كلَّ مقسمِ)، جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب، فسّرت فحوى رسالة الشاعر لقوم يستحلون الحرب، وقد أقسموا كلّ أقسام أنهم يفعلون ما لا ينبغي، بأن يحنثوا بقسمهم في إبرام الصلح ([4]).

---

١) شعر زهير: ١٠٤.

٢) ينظر: البديع في البديع، أبو العباس: ١٥٥، وكتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري: ٣٩٩، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ٤٠/٢، والبديع في نقد الشعر، أسامة بن منقذ: ٢٨٨، وشرح مقامات الحريري، الشُّريشي: ٢٠٦/٢.

٣) شعر زهير: ١٧.

٤) ينظر: شرح المعلقات التسع، منسوب إلى أبي عمرو الشيباني: ١٩٨.

رابعاً : جملة جواب القسم:

هي الجملة التي يُجاب بها القسم، ذلك ((أن اليمين لا بدّ لها من جواب، لأن القسم جملة تؤكّد بها جملة أُخرى)) [١]، فأسلوب القسم على هذا يشتمل على جملتين، إحداهما جملة القسم، وفائدتها التوكيد، والأخرى جملة جواب القسم، وهي التي يُراد توكيد جوابها المُقْسَم عليه، وكلا الجملتين لا محلّ له من الإعراب. [٢]

وإنما يقع التوكيد في الإثبات والنفي، كقولك: (وَاللَّهِ لأقومَنَّ)، و(وَاللَّهِ لا أقومَنّ)، وقد علّل النحويون مجيء القسم مع هذه الجملة بأنها جملة خبر ((يقع فيه التصديق والتكذيب، والقسمُ إنما يؤكد الإخبارَ)) [٣].

وتنقسم جملة القسم قسمين: [٤]

١-جملة اسمية، مكونة من مبتدأ وخبر، نحو : لعمرك، ولعمر الله، وعليّ عهد الله، وايمُن الله، ويمين الله، وايمُ الله، وأمانة الله.

٢-جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل، نحو: أقسمتُ بالله، وحلفتُ، وآليتُ، و أشهدُ بالله، وعَلِمَ الله، وشَهِدَ الله.

---

١) شرح المفصل: ٤/ ٢٨٧.

٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٢٧٣/١، و شرح المفصل: ٤/ ٢٨٧.

٣) ينظر: اللامات، الزجاجي : ٨٥.

٤) ينظر: البديع في علم العربية: ٢٧٤/١، وتوجيه اللمع: ٤٨٣-٤٨٤.

ويُؤدى جواب القسم بأربعة أحرف، اثنين منها في الإثبات، هما (اللام، وإنّ)، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**﴾ [1] و: ﴿ **والعصر* إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ**﴾ [2]، واثنين في النفي، هما(لا، وما)، كقوله تعالى: ﴿ **وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ**﴾ [3]، وقول نصيب بن رباح: (٤)

فَقَالَ فَريقُ القومِ لمّا نشَدتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيْمُنِ اللهِ مَا نَدري

وقد جعل النحويون هذه الأحرف واسطة بين الجملتين، يقول ابن الوراق (ت٣٨١هـ):((وَاعْلَم أَن الْمقسم بِهِ لَا يتَعَلَّق بالمقسم عَلَيْهِ إِلَّا بتوسط حرف إِيجَاب، أَو حرف نفي، وَإِنَّمَا لم يتَعَلَّق بِهِ إِلَّا بِمَا ذكرنَا، لِأَن قَول الْقَائِل: وَالله، مَعْنَاهُ: أَحْلف بِاللَّه، وَهَذَا الْكَلَام تَامّ، فَلَو جِئْت بعده بِقَوْلِك: زيد فِي الدَّار، فقولك: زيد فِي الدَّار، كَلَام أَيْضا تَامّ، وكل كَلَام قَائِم بِنَفسِهِ فَلَيْسَ يجوز أَن يتَعَلَّق بِهِ من غير شَيْء يعلقه بِهِ، إِذْ كَانَ مستغنياً بِنَفسِهِ، فَجعلُوا إِمَارَة تعلق أَحدهمَا بِالْآخرِ توَسط النَّفْي والإيجاب)). [5]

والذي وجدته في ديوان زهير أنه استعمل من هذه الأحرف حرفين فقط، هما: (اللام) في الإثبات، و(ما) في النفي.

---

١) سورة الأنبياء: الآية ٥٧.

٢) سورة العصر: الآيتان ١-٢.

٣) سورة النحل: الآية ٣٨.

٤) شعر نصيب بن رباح: ٩٤. و(لَيْمُنِ اللهِ)، أصلها: (لايمن الله) وهو قسمٌ، وقد حُذفت همزة الوصل في (ايمن) استغناء عنها بلام التوكيد، ينظر: شرح المفصل ٤٩٥/٤.

٥) علل النحو، ابن الوراق: ٥٦٢.

الجملة الفعلية الواقعة جواباً للقسم في ديوان زهير:

ومن أمثلتها، قوله في المدح: ([1])

فَأَقْسَمْتُ بِالْبَيْتِ الذِّي طَافَ حَوْلَهُ رِجَالٌ بَنَوْهُ مِنْ قُرَيْشٍ وَجُرْهُمِ

يَميناً لَنِعْمَ السَّيدَانِ وُجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحيْلٍ وَمُبْرَمِ

فجملة(لَنِعْمَ السَّيدَانِ) جملة فعلية واقعة موقع المفعول الثاني للفعل الناصب للمفعولين المبني للمفعول(وُجدتما)، وقد تكوّنت من فعل المدح(نعم) وفاعله (السيدان وهما: هرم بن سنان والحارث بن عوف)، والمخصوص بالمدح المقدّر بالضمير(أنتما)، والجملة لا محلّ لها من الإعراب، لأنها واقعة جواباً للقسم (يميناً)، وهو مصدرٌ منصوب بالفعل (أقسمتُ) في البيت قبله، وإعرابه نائب عن المفعول المطلق المرادِف للفظ الفعل، بتقدير: أقسمتُ قسماً. ([2])

وقد رُبطت جملة الجواب بجملة القسم بتوسط حرف التوكيد اللام، واستعماله مع القسم المؤكِّد لجملة الجواب، فيه فائدة إثبات الخبر وإقراره وتوكيده، فهذان السيِّدان يستحقان المدح، على كل حال: سواء في حال إبرام الأمر المَندوبَينِ إليه، أم في حال عدم إبرامه، فهما مستعدان أتمّ الاستعداد لتحمُّل عواقب الأمور في الحالين، لذا كان القسم المغلّظ ببيت الله الذي يتشرف الناس بالطَّواف حوله. ([3])

---

١) شعر زهير: ١٤-١٥.

٢) ينظر: شرح المعلقات التسع: ١٩٣، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٦٠ ، وخزانة الأدب: ٧/٣ .

٣) ينظر: شرح ديوان زهير: ١٥، وشرح المعلقات التسع: ١٩٣، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات:٢٦٠.

وكرّر تركيب جملة جواب القسم المذكورة، فقال في مدح قوم حصين وذمّه هو: ([1])

لَعَمْري لَنِعْمَ الحَيُّ جَرَّ عَلَيْهِمُ بما لا يُؤاتِيهِمْ حُصَيْنُ بْنُ ضَمْضَمِ

فجملة المدح المؤكدة باللام(لَنِعْمَ الحَيُّ) وقعت جواباً لجملة القسم(لعَمْري، أي: بحياتي) وهو مبتدأ لخبر مقدّر بـ: لَعَمْري قَسَمي ([2])، والمخصوص بالمدح مقدّر بالضمير(هو) يعود على الحيّ.

والمؤكِّدات هنا يحتاج إليها المعنى، فقوم حصين هذا لم يكونوا على وفاق معه في إشعال الحرب، بل أرادوا الصلح، ولكنه أبى عليهم، فجرّ عليهم نار الحرب، لذا احتاج الشاعر للقسم وتوكيدات الجواب للتفريق بين الرأيين. ([3])

ومن الشواهد الأُخَر، قوله في الرحلة إلى الممدوح: ([4])

فأقسمتُ جهداً بالمنازلِ مِن منًى وما سُحِقَتْ فيهِ المَقَادِمُ والقَمْلُ

لأَرْتَحِلَنْ بالفجرِ ثم لأَدْأَبَنْ إلى اللَّيلِ إلاّ أنْ يُعَرِّجَنِي طِفْلُ

---

١) شعر زهير: ٢٠.

٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٩١/١، وتوجيه اللمع: ٤٨٤، والكناش في فني النحو والصرف، ابن شاهنشاه: ٨٠/٢.

٣) ينظر: شرح المعلقات التسع: ١٩٣، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٦٠، وخزانة الأدب: ٧/٣.

٤) شعر زهير: ٣٢- ٣٣.

فجملة جواب القسم (لأَرْتَحِلَنْ) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع موكَّد بلام التوكيد متصل بنون التوكيد الخفيفة، لزيادة التوكيد، وفاعله مستتر تقديره (أنا) يعود على الشاعر، وجملة الجواب مؤكَّدَة بالقسم الصريح الفعلي (أقسمتُ) في البيت الأول، وهي جملة لا محلّ لها من الإعراب.

وتوكيد جملة الجواب بهذه المؤكِّدات مطلوب لتأدية المعنى، فإصرار الشاعر على الوصول إلى الممدوح يدفعه إلى مواصلة السير من أول النهار إلى الليل، فلا يوقفه شيء ولا يعطله، إلا أن تضع الناقة ولداً في أثناء الرحلة، فيضطر إلى قطعها اضطراراً، لذا كان القسم المؤكِّد لجملة الجواب غليظاً، فالشاعر يُقسم جاهداً بمنازل مِنَى التي يقف فيها الناس، وبحلق مقدمات الرؤوس وشعر القمل، أنه سيؤدي هذه الرحلة باجتهاد تامّ. ([1])

ومن الأمثلة على هذه الجملة كذلك، قوله في المدح: ([2])

لعَمرُك ما جَرّتْ عَلَيْهِمْ رِمَاحُهُم دَمَ ابنِ نَـهيكِ أوْ قَتِيلِ الْمُثَلَّمِ

فجملة القسم الفعلية(ما جَرّتْ) توسط فيها حرف النفي (ما) بين جملة القسم الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر مقدّر(لعمرُك قسمي)، وجملة جواب القسم الفعلية المكونة من الفعل الماضي، وفاعله المتأخر (رماحهم)، جملة الجواب لا محلّ لها من الإعراب.

وتأكيد جواب القسم المنفي هنا استدعاه معنى المدح، فالسيدان اللذان تحمّلا ديات قتلى الحرب بين عبس وذبيان لم تشارك رماحهما في القتل لا في أول الحرب

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٩٩، ومختارات شعراء العرب لابن الشجري: ١٣/٢.

٢) شعر زهير: ٢٣.

ولا في آخرها، لكنهم تحمّلوا الديّات لإصلاح البين، فكان تأكيد هذا المعنى أبلغ في مدحهم. ([1])

خامساً : جملة جواب الشّرط :

هي جملة فعلية لا محل لها من الإعراب تقع في جواب الأدوات الشرطية غير الجازمة، نحو: (لو، و لولا، ولمّا) ، أو تقع هذه الجملة بعد أداة شرط جازمة ولم تقترن بالفاء.([2])

ومثّل ابن هشام لجمل جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء بنحو: (إنْ تقمْ أقمْ) و(إنْ قمتَ قمتُ). وهذه الجمل بنوعيها لا محل لها من الإعراب([3])، لتجردها من الفاء، ذلك أن الفعل الماضي الواقع جواباً غير المقترن بالفاء، أو الفعل المضارع المصدر بـ (لم) لا تدخلهما الفاء أصلاً، وأما الفعل المضارع المجرد والمصدّر بـ (لا) فيجوز فيهما الفاء وتركه. ([4])

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٢٦، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٧٩، وشرح المعلقات السبع: ١٤٧، و شرح القصائِد العشر: ١٢٣.

٢) مغني اللبيب: ٧١/٢.

٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧١/٢.

٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١١٧

أما الجزاء الطلبي، كالأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض والدعاء والنداء، فيجب فيه الاقتران بالفاء، وكذلك إنْ كان الجزاء إنشائياً، كـ(نِعمَ وبِئسَ)، وكل ما تضمن معنى إنشاء المدح والذم وكذا(عسى)، وفعل التعجب، والقسم[١]، و كذلك تجب الفاء في الجزاء إذا ((كان الفعل المُصدر بها ماضياً أم مضارعاً، فتجب في الماضي مُصدّراً بـ (قد)، ظاهرة أوْ مقدرة، نحو قوله تعالى: (**إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾ (المائدة:١١٦) و(**إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ**﴾ (يوسف:٢٦)، أو مُصدراً بـ (ما)، أو(لا)، نحو (إنْ زرتني فما أهنتك)، و(إنْ زرتني فلا ضربتك ولا شتمتك)، وفي المضارع مصدراً بـ (لن) وسوف والسين و(ما))). [٢]

جملة جواب الشّرط الفعلية في ديوان زهير:

إنّ المتتبع لديوان زهير، يجد أن بنية الشرط هي من البنيات المهيمنة أسلوبياً على شعر زهير، فقد وردت كثيراً في كلامه[٣]، ومن ذلك أنه يستعمل من جمل جواب الشرط الفعلية غير الجازمة ممّا لا يكون لها محل من الإعراب، سواء على النمط الأصلي الذي ترد فيه بنية الشرط على نحو: أداة الشرط ثم فعل الشرط ثم جواب الشرط، أو أنه يستعمل نوعاً من الجمل الواقعة جواباً لشرط قد تقدّم جوابها

١) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ١١٧، ومواقع الجمل في ديوان أبي الأسود الدؤلي: ١٣٨.

٢) شرح الرضي على الكافية: ٤ / ١١٧.

٣) ينظر: الجملة الشرطية في دواوين شعراء المعلقات السبع،(أطروحة ددكتوراه)، محمد ناشر: المقدمة صفحة(د).

على أداة الشرط وما يتعلق بها، فمما ورد عنده من النوع الاول قوله يصف صاحباً له في سفر:([1])

قَد أَورَثَ السَيرُ وَقْراً في مَسَامِعِهِ وَفي اللِسانِ إِذا اِستَفهَمتَهُ لَفَفا

فجملة (لَفَفا) من الفعل الماضي والفاعل المستتر، جملة جواب الشرط غير الجازم، لأن أداته (إذا) غير جازمة مطلقاً، والجملة لا محل لها من الإعراب. وقد حققت جملة الشرط توكيد الكلام، ذلك أن طول السير وتعب المسير قد يُؤلَف معه الوقر في الأسماع، أمّا اللفف في اللسان بمعنى الثقل وعدم المبالاة بما يُنطَق([2]) فمعنى به حاجة إلى فعل شرط وجواب يترتب الثاني معه على الأول لتحقيق الغرض.

ومنه أيضاً قول زهير في وصف ناقة: ([3])

لَهَا أدَاةٌ وأعْوانٌ غَدَوْنَ لها قِتْبٌ وغرْبٌ إذا ما أُفْرِغَ انْسَحَقَا

فجملة جواب الشرط (انسحقا)، جملة فعلية لا محل لها من الإعراب، لوقوعها جواب شرط لأداة غير جازمة(إذا)، وقد ترتب الجواب على الشرط ترتُّباً حسيّاً، فهذا الدلو. (غربٌ) كل ما فرغ انصب عنه الماء بعيداً في الأرض فسقاها. ([4])

وقوله في المدح: ([5])

كلَيْثِ أبي شِبْلَينِ يَحمي عَرينَهُ إِذَا هُوَ لَاقَى نَجْدةً لَمْ يُعَرِّدِ

---

١) شعر زهير: ٢٥٣.

٢)شرح ديوان زهير: ٣٤٥.

٣) شعر زهير: ٦٧.

٤) ينظر: شرح ديوان زهير: ٣٩.

٥) شعر زهير: ١٨٧.

وردت جملة جواب الشرط في البيت منفية مجزومة(لم يُعَرِّدِ)، وفاعل الفعل ضمير مستتر يعود على الممدوح (هرم بن سنان)، وهي جملة لا محل لها من الإعراب، واقتضت بنية الشرط السببية تمام معنى المدح الذي قصده الشاعر، فممدوحه شجاع إذا لاقى قتالاً فيه نجدة لم يفرّ([1])، فهو مطلب الخائفين، وكهف اللائذين.

وقال في الفراق: ([2])

فَلَمّا أَنْ تَحَمَّلَ أَهْلُ لَيلَى جَرَتْ بَينِي وبَينَهُمُ الظِّبَاءُ

فجملة جواب الشرط لأداة الشرط غير الجازمة (لمّا)، وردت فعلاً ماضياً(جرتْ) مفصولاً عن فاعله (الظباء) بشبه الجملة الظرفية(بيني وبينهم)، دلالة على العناية بالمتقدم، ففراق الأحبة وبعدهم عن الديار أوجب أن تجري الظباء بين المحبين. ([3])

ونجده يُكرِّر بنية الشرط في مواضع من ديوانه فيقول مثلاً في وصف ناقته: ([4])

كَهَمِّكَ إنْ تَجهَدْ تَجِدْهَا نَجِيحةً صَبوراً وإنْ تَسترَخِ عَنْهَا تَزَيَّدِ

فجملة جواب الشرط المكررة (تَجِدْها) (تزيَّدِ)، ورد فعلها مضارعاً، وهو جواب أداة شرطية جازمة (إنْ)، وليس له محل من الإعراب، لأنه لم يقترن بالفاء. وفاعل فعل الجزاء الأول ضمير متصل بالفعل، وفاعل الثاني ضمير مستتر، وكلاهما يعود على الناقة الموصوفة بشدة السير وسرعته واستمراريته، فراكبها إن اتعبها بالسير وجدها سريعة صابرة، وإن تركها ولم يحثها على السير وجدها تزيّد في سرعتها. ([5]) وما

---

١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٣.

٢) شعر زهير: ١٢٤.

٣) ينظر: شرح الأشعار الستة الجاهلية: ٥٠٦.

٤) شعر زهير: ١٧٩.

٥) ينظر : شرح ديوان زهير: ٢٢٢.

تكرار بنية الشرط إلا دلالة على هذا المعنى المراد به العناية والتوكيد والمبالغة في الوصف.

ونجده يُداخِل بين بنيتين شرطيتين في مواضع من شعره، يقول في مدح هرم: (١)

إذا ابْتَدَرَتْ قَيْسُ بنُ عَيْلاَنَ غَايَةً منَ المَجدِ مَنْ يَسبِقْ إليْهَا يُسَوَّدِ

فجملة الشرط الأولى المصدرة بأداة الشرط غير الجازمة(إذا)، قد حُذف جوابها وتداخل مع بنية شرط ثانية دلّت على معناه، وهي (مَن يَسبِقْ إليها يُسوَّدِ)، والتقدير: إذا ابتدرتْ قيسُ بنُ عيلانَ غايةً منَ المجدِ سدتها أنت أيُّها الممدوح فأنت السابق للمجد .

ونجد جواب الشرط في البنية الثانية فعلاً مضارعاً لاسم شرط جازم(مَن)، ولا محل له من الإعراب، لأنه لم يقترن بالفاء. والأداة الاسمية (من) توصف عند النحويين بأنها اسم وُضِعَ للدلالة على مَنْ يعقل، ثم ضُمِّنَ معنًى آخر وهو الشرط، فصار اسماً يدلُّ على المجازاة(٢)، فهو كناية عن جنس العاقلين، وعلّة استعماله في التركيب الشرطي، أنه يتضمن معنى العُمُوم لجميع مَن يعقل(٣)، فضلاً عن استعماله اسماً مُبهماً في أزمان الربط بين الفعل والجزاء، إذ يقوم بربط الشرط بالجواب بزمن مطلق(٤).

---

١) شعر زهير: ١٨٨.

٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٥٦/٣، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري: ٤٣٤ ، وشرح التصريح: ٢/ ٣٩٩ .

٣) ينظر: علل النحو: ٤٣٦ ، وشرح شذور الذهب: ٤٣٤.

٤) ينظر: شرح التسهيل: ٦٨/٤ .

ويُشْعِر التركيب الشرطي بالأداة (مَنْ)((بعدم التعويل على أصل الشخص ومكانته أو أي اعتبار آخر، وحقيقته ترتيب جزاء على شخصٍ ما اتّصف بصفةٍ ما بحيث يبدو كلُّ مَن اتَّصف بالصفات، أو تلبَّس بالأعمال مستحقاً لذلك الجزاء خيراً كان أو شراً)).[١] ثم حدد الشاعر دلالة هذا المبهم بجملتي الشرط، فكانتا إمارةً على شخص الممدوح بقرينة معناهما، إذ من المعلوم أن هرم بن سنان هو من يستحقُّ هذا الوصف عند الشاعر، وقد قدّم لذلك في أبيات القصيدة التي سبقت ذلك البيت، إذ قال: (٢)

إلى هَرِمٍ تَهْجِيرُها وَوَسِيجُها تروحُ من ليلِ التمامِ وتغتدي

إلى هَرِمٍ سارَتْ ثَلاثاً منَ اللّوَى فَنِعْمَ مَسيرُ الوَاثِقِ المُتَعَمِّدِ

أَلَيسَ بِضرّابِ الكُماةِ بسَيفِهِ وفَكّاكِ أغْلالِ الأسِيرِ المُقَيَّدِ

ومدرهُ حربٍ حَميُها يُتَّقى بهِ شَديدُ الزِّجامِ باللّسَانِ وباليَدِ

وثِقلٌ على الأعداءِ لا يَضعونهُ وحَمّالُ أثقالٍ ومَأوَى المطردِ

أَلَيسَ بفَيّاضٍ يَداهُ غَمَامَةً ثِمَالِ اليَتَامَى في السّنينَ مُحمّدِ

ونجد هذا التداخل أيضاً في قول زهير في الحكمة: (٣)

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَليقةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

١) ظواهر أسلوبية وفنية في سورة النحل، أسامة عبد المالك: ٥٨.
٢) شعر زهير: ١٨٦-١٨٨.
٣) شعر زهير: ٢٨.

فقد حُذف جواب الشرط من جملة الشرط الثانية (وإنْ خالَها تَخفَى على النّاسِ)، ودلّ عليه جواب جملة الشرط الأولى (وهو تُعلَم)، بتقدير (ومَهما تكُنْ عندَ امرىءٍ من خليقةٍ تُعلَم) ([1])، والفعل المضارع (تُعلَم) لا محل له من الإعراب.

إنّ تداخل البنيتين الشرطيتين على ما أورده الشاعر في البيت، يكشف عن عنايته الشديدة باستعمال السبب والنتيجة للوصول إلى مؤداه، مع تغيير التراكيب المستعملة في ذلك لتتداخل فتنتج معنى يقصد إليه الشاعر قصداً، فهو يخفي جواب الشرط بين البنيتين ليتأمله المتمعن في الكلام ليظهره علناً ، كما أن سجايا المرء أمر حتمي الظهور وإن ظنّ أنه يخفيها عن الناس.

وممّا ورد من النوع الثاني الذي يتقدم فيه جواب الشرط على فعل الشرط وأداته، قول زهير في المدح: ([2])

جَلِدٍ يَحُثُّ على الجَميعِ إذا كَرِهَ الظَّنونُ جَوامِعَ الأمرِ

فقد تقدم جواب الشرط (يَحُثُّ على الجَميعِ) على أداة الشرط وفعله(إذا كَرِهَ الظَّنونُ)، على رأي الكوفيين، ولا محل له من الإعراب، لأنه جواب أداة شرط غير جازمة. أما على رأي البصريين فجملة جواب الشرط المحذوفة قد دلّ عليها الكلام المتقدّم.

وإنما طرأ على التركيب الشرطي هذا التغيّر، للعناية والاختصاص بالجواب المتقدم، فالممدوح يحثُّ على جمع الكلمة والتآلف والاجتماع وهو المعنى المقصود من البيت لذا قُدِّم. ([1])

---

١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٨٩، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب: ١٩/٣.

٢) شعر زهير: ١١٩.

وكّرر هذه البنية في قوله يصف حمار الوحش: ([2])

يَفْضُلْهُ إذا اجتَهَدَتْ عليهِ تَمَامُ السّنّ منهُ والذّكاءُ

فقد تقدم جواب الحرف (إذا) على الأداة وفعل الشرط، وهو فعل مضارع، والجملة لا محل لها من الإعراب، لأنه واقع في جواب حرف شرط غير جازم، والتقدير: إذا اجتهدتْ عليهِ تَمَامُ السّنّ منهُ والذّكاءُ يَفضُله.

وتقديم جملة الجواب – كما سبق– لغرض العناية بالمتقدم، فقد قدّم زهير وصف هذا الحمار الذي يفضل القطيع بكبر سنه وذكائه([3])، ليعلِم السامع بخصاله المميّزة من أول الأمر فهو مفضّل عليهم.

وقدّم جواب الشرط أيضاً في قوله في المدح: ([4])

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أَنْتَ لَنَا إذا نَـهِلَتْ مِنَ العَلَقِ الرِّمَاحُ وَعَلَّتِ

وقد ورد الجواب هنا جملة فعلية فعلها ماضٍ جامد مؤكد بلام الأمر، دالٌّ على المدح بصيغته: (وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرعِ أَنْتَ لَنَا)، وهو دليل بيِّن على عناية الشاعر بممدوحه (هرم)، فقد خصصه بأنه نعم لابس الدرع حين تشتد الحرب وتلتقي الأقران، فيتقارعون، ويقتل بعضهم بعضاً، حتى تُروى الرماح من الدماء وتشرب منها مرّة بعد أخرى فتعلُّ وترتوي([5]). ويعضد ذلك التخصيص ظهور المخصوص في

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٩٣.

٢) شعر زهير: ١٣٢.

٣) ينظر: شرح ديوان زهير: ٦٩.

٤) شعر زهير: ١٦٤.

٥) ينظر: أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٤٨.

أسلوب المدح بالفعل(نعم)، وهو الضمير الظاهر(أنت)، وقد استعمله الشاعر، ليؤكّد به عنايته بالممدوح .

وفي البيت يظهر عناية الشاعر بتلاقي بنية الشرط التي تقدّم فيها الجزاء على فعل الشرط وأداته، بمعنى التخصيص الذي يؤديه أسلوب التعجب (١)، ليحقق المعنى المؤكَّد المراد في بيت الشاعر.

سادساً: جملة صلة الموصول:

هي الجملة الفعلية التي تقع صلة للموصول نحو: جاءَ الذي قامَ أبوهُ (٢). وما قرّره النحويون أن الموصول مفتقر إلى ما بعده، ناقص المعنى غير تامّ، فإذا اتصل بصلته تم بها، فصار حكمه حكم سائر الأسماء التامة (٣).

وقد ذكر النحويون أحكاماً لتركيب الموصول والصلة، فأقروا فيهما: أنه لا يجوز الفصل بينهما بفاصل أجنبي(٤)، وأن العطف عليهما معاً، فلا يُعطف على الموصول وحده (٥) .

١) ينظر: الأصول في النحو: ١١٣/١، والإيضاح العضدي: ٨٧، والمرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب: ١٤٢، والبديع في علم العربية: ٤٨٧/١.

٢) ينظر: مغني اللبيب: ٧١/٢.

٣) ينظر: المفصل: ١٣٨/٣.

٤) ينظر: اللمع في العربية: ١٨٩.

٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢ / ٦٨.

وأقرّوا في الموصول أن يكون مقدماً رتبة على صلته([1]). وأقروا في الصلة: أنها تأتي اسمية وفعلية وظرفية، وجاراً ومجروراً، وشرطية، ومصدرة بـ(إنَّ) أو إحدى أخواتها [2]، ولا يجوز أن تكون مفرداً [3]، ولا بُدَّ في الصلة من ضمير يعود إلى الموصول [4]، و أن تكون الصلة معهودةً للمخاطَب، ولكنها قد تُبهَم أحياناً [5] و أن يكون في وصل الموصول بها فائدة. [6]

جملة صلة الموصول الفعلية في ديوان زهير :

قال زهير يمدح حصن بن حذيفة الفزاري: ([7]):

إنّ الخَليطَ أجَدّ البَينَ فانجَرَدوا وَأخْلَفوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعدُوا

إذ جاءت صلة الموصول(وَعدوا) جملة فعلية فعلها ماضٍ متصل بضمير الجماعة الذي هو فاعله، وفيها رابط (الضمير المتصل في الفعل) ربط الصلة بموصولها الاسمي(الذي) ، وهي جملة لا محلّ لها من الإعراب، أتمّت معنى الاسم الموصول وكوّنت معه تركيباً مفيداً في الكلام، إذ من دونها يفتقر الموصول ولا يؤدي وظيفته،

---

١) ينظر: المقتضب: ٣ / ١٩٧.

٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣ / ١٣٠، ١٧٢.

٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢ / ١٠٧.

٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١ / ١٨٧.

٥) ينظر: أوضح المسالك: ١ / ١٦٤

٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١ / ١٧٩.

٧) شعر زهير: ٢٢٧.

ودليل ذلك أن النحويين لا يجوزون حذف الصلة إلاّ إذا كان في الكلام ما يدل عليها ([1])، وهو ممّا يعضد الترابط الوثيق بين الموصول والصلة.

وقال مخاطباً هرم بن سنان: ([2])

وإنَّكَ إنْ أعْطَيتَني ثَمَنَ الغِنَى حَمدتَ الَّذي أُعطِيكَ مِن ثَمَنِ الشُّكرِ

وإنْ يَفْنَ ما تُعطِيهِ في اليومِ أو غَدٍ فإنَّ الَّذي أُعطِيكَ يَبقَى على الدَّهرِ

كرّر زهير في البيتين استعمال الجملة الفعلية (أعطيك) صلة للموصول، وهي جملة مكونة من فعل مضارع حدثُه متجدد، وفاعله مستتر يعود على الشاعر نفسه ومفعوله الأول(الضمير الكاف)، والمفعول الثاني مقدر وهو الرابط لجملة الصلة بالموصول.

والتكرار هنا لجملة الموصول والصلة ورد في سياق مفارقة يكشفها الشاعر لمن يسمعه ، ذلك أن ما يعطيه الشاعر لمادحيه باقٍ ، وما يعطيه الممدوحون للشاعر زائل، فالشاعر يستحق الشكر لا الممدوح.

فـ (أنت سائله) جملة إسنادية، وقعت صلة للموصول الاسمي، وربطت معه بالهاء في الخير، وكوّنت مع الموصول جملة تامة، أكّدت الغرض المراد من المدح عند السامع، والجملة لا محل لها من الإعراب.

---

١) يُنظَر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١ / ١٨٧

٢) شعر زهير: ١١٥.

وقال في مقدمة طللية له: ([1])

قِفْ بالدِّيارِ التي لم يَعْفُها القِدَمُ بَلَى وغَيَّرَها الأرْوَاحُ والدِّيَمُ

فالجملة الموصولة (لم يعفها) جملة فعلية فعلها مضارع منفيّ وفاعلها(القِدمُ) متأخر عن مفعولها (الضمير المتصل في يعفها)، وهذا الضمير هو الرابط لجملة الصلة بموصولها المؤنث(التي)، فتمّ بالصلة معنى الكلام .

وفي المعنى نفسه يقول مخاطباً الديار : ([2])

تحملَ أهلُها عنها فبانُوا على آثارِ من ذهبَ العفاءُ

فالجملة الفعلية (ذهبَ) هي صلة الموصول التي لا محل لها من الإعراب، وقد تكونت من فعل ماضٍ، وفاعله الضمير المستتر العائد على الذاهبين، الرابط لجملة الصلة بالموصول الاسمي (مَن) .

ودلالة الزمن الماضي هنا أوقع في بيان شدّة الموقف وثقله على نفس الشاعر، فهذه الديار قد غادرها أهلها منذ زمن انقضى حتى اندرست معالمها وآثار أهلها، فلم تُبق إلا لوعة مستدامة في قلب الشاعر. ([3])

---

١) شعر زهير: ١٠٠.

٢) شعر زهير: ١٢٤.

٣) ينظر: المرشد إلى فهم أشعار العرب: ١٠.

وقال في التحذير من الحرب ومدح من يسعى لإيقافها: ([1])

تُعفَّى الكلومُ بالمئينَ فأصْبَحَتْ يُنجِّمُها مَنْ لَيْسَ فيها بِمُجرِمِ

فالجملة الموصولة (ليس فيها بمجرم) جملة فعلية ليس لها محل من الإعراب، تأخّر فيها المسند إليه (بمجرم) وتقدم متعلق المسند (فيها)، وقد رُبطت بالاسم الموصول (مَن) بعائد مقدر، فتمّ بالصلة معنى الكلام .

وكان التقديم والتأخير أمارة على العناية بحدث الجملة، وهو مناسب لغرض الحثّ على إيقاف هذه الحرب التي يُراد أن تُمحى جراحاتها بفداء هو مئين من الإبل يدفع ديّة مقسمة على أقساط، يدفعها من ليس له يد في اشتعالها، بل هو قاصد إلى الصلح ودرء الحرب. ([2])

سابعاً : الجملة الفعلية التابعة لجملة لا محلَّ لها من الإعراب:

قرّر النحويون أن التابع لما قبله يتبعه في الإعراب، وعليه يكون التابع لا محل له من الإعراب إن كان المتبوع لا محل له. ([3]) .

وهذا الحكم يشمل المفرد والجملة على السواء، فإن اتبعت الجملة الفعلية جملة لا محل لها من الإعراب فحكمها حكم تلك الجملة قبلها.

---

١) شعر زهير: ١٧.

٢) ينظر: شرح القصائد السبع: ١٤١.

٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٩٠.

الجمل المعطوفة على جمل لا محل لها من الإعراب في ديوان زهير:

مِن تتبُّعِ شعرِ زهير في ديوانه، لم نجده يستعمل من الجمل التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب إلا جمل العطف، وممّا ورد منها في ديوانه، قوله في مخاطبة الديار ([1]):

تَحَمَّلَ أَهلُها عنها فَبانوا عَلى آثارِ مَن ذَهَبَ العَفاءُ

فالجملة الفعلية (بانوا) المكونة من فعل ماضٍ وفاعله الضمير المتصل، قد عُطفت بالفاء على الجملة الابتدائية (تحمّل أهلها) التي لا محلّ لها من الإعراب، فكان للجملة المعطوفة الحكم الإعرابي نفسه.

وقال في المدح : ([2])

أصحابُ زيدٍ وأيامٍ لَهُمْ سَلَفَتْ مَن حارَبُوا أعذَبُوا عنْهُ بتَنكيلِ

أوْ صَالَحُوا فَلَهُ أمْنٌ ومُنْتَفَذٌ وَعَقْدُ أهْلِ وَفاءٍ غَيرِ مَخْذُولِ

فالجملة الفعلية (صالحوا) المعطوفة بـ (أو) تكونت من فعل ماضٍ متصل بضمير واقع موقع الفاعل يعود على (أصحاب زيد الذين قصد بهم أصحاب زيد الخيل نعتاً لهم بالشجاعة)، والجملة لا محل لها من الإعراب، لأنها عُطفت على جملة صلة الموصول في البيت الأول (حاربوا) وهي جملة لا محل لها من الإعراب.

---

١) شعر زهير: ١٢٤.

٢) شعر زهير: ٩٨-٩٩.

وقوله أيضاً في صيدٍ طَارَدَه ([1]):

فقالَ أميري: ما ترَى رأيَ ما ترَى أ نَخْتِلُهُ عَن نَفسِهِ أمْ نُصَاوِلُهْ

فجملة (نصاوله) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع وفاعله مستتر يعود الى الشاعر وصديقه الذي يؤامره، أي: يشاوره، والجملة لا محل لها من الإعراب عطفت على جملة تفسيرية (أ نَخْتِلُهُ عَن نَفسِهِ)، فقد فسّرت هذه الجملة المصدرة باستفهام اختلاف رأيهما وتشاورهما في أنجع طريقة لصيد الشياه الطريدة: المخادعة أم المجاهرة بالصيد ([2])، وجملة التفسير لا محل لها من الإعراب.

١) المصدر نفسه: ٥١.

٢) ينظر: شرح ديوان زهير: ١٣٢.

هذا هو الفصل الأخير من هذه الدراسة، وهو يختصُّ بالقسم الثاني من مواقع الجمل الفعلية، وهي الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، بعد أن تقدّم قبله قسم الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب. وقد تقدّم أنَّ ماكان من الجمل له محلّ من الإعراب فإنما ذلك ((لوقوعه موقع المفرد وسد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءاً لما قبلها، فنحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك))([1]).

وقد ذكر ابن هشام أنّ عدّتها سبع جمل، وفصلّ فيها وفي أمثلتها([2])، وقد وردت كلّها في ديوان زهير، وسأذكرها هنا بحسب ترتيبها عنده.

أولاً : الجملة الواقعة خبراً:

عبّر سيبويه عن علاقة الإسناد بين المبتدأ وخبره بلفظ (البناء)، فسمّى الخبر (المبنيّ على المبتدأ)، وهو يعني به: المسند الذي يحتاج إليه المبتدأ لتمام بناء جملته، فهما ممّا ((لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُدّاً)) ([3]).

وخبر المبتدأ – كما هو معلوم– يرد مفرداً، ويرد جملة، والجملة إما اسمية أو فعلية، والأخيرة هي موضوع هذا المبحث، وقد وقع الخلاف بين النحويين في أنها تشمل الخبرية والإنشائية أم أنها تقتصر على الخبرية فحسب؟

---

١) توضيح المقاصد والمسالك: ١/ ١١٢.

٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٢– ٨٩.

٣) كتاب سيبويه: ١/ ٢٣.

ففهم بعضهم من كلام سيبويه ، إذ يقول: ((وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعلُ على الاسم، وذلك قولك: (عبدُ الله اضْرِبْه)، ابتدأتَ (عبد الله) فرفعتَه بالابتداء، ونبّهتَ المخاطبَ له، لتعرِّفه باسمه، ثم بنيتَ الفعلَ عليه، كما فعلتَ ذلك في الخبر)) (١)، أنّ الجملة الإنشائية التي لا تحتمل الصدق والكذب، يجوز أن تقع خبراً للمبتدأ، ذلك أن جملة (اضربْه) في مثال سيبويه جملة أمرٍ إنشائي لا يحتمل الصدق والكذب. (٢) يقول ابن جني: ((فهذا نص من سيبويه بجواز كون خبر المبتدأ أمراً ونهياً، وعلى هذا يجوز: (زيد لا يقم أخوه) ... وغير منكر أن يقع لفظ الأمر موقع الخبر؛ ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ **قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً** ﴾ (٣)، أي: فليمدن له)). (٤) وصرّح ابن مالك بإجازة ذلك ، قال: ((ولا يمتنع كونها طلبية)). (٥) على حين خالف المبرد في ذلك فقال في الخبر: ((ما جاز على قائله التصديق والتكذيب))[٦]، فهو بذلك يُضادّ الإنشاء الذي لا يحتمل التصديق والتكذيب.

وتبعه ابن السرّاج فمنع مجيء الإنشاء خبرا للمبتدأ، قال: ((وحقُّ خبرِ المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه، يجوز فيه التصديقُ والتكذيبُ، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً، وما أشبه ذلك ممّا لا يقال فيه: صدقت ولا كذبت)) [٧] .

---

١) كتاب سيبويه: ١/ ١٣٨.

٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ١/ ٤٩١، وسر صناعة الإعراب: ٢/٦٦-٦٧.

٣) سورة مريم: الآية ٢٥.

٤) سر صناعة الإعراب: ٢/٦٧.

٥) شرح التسهيل: ١/٣١٠.

٦) المقتضب: ٣/٨٩ .

٧) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٧٢.

ولم يرتضِ الرضي الاستراباذي هذا القول على إطلاقه، فاحتج قائلاً: ((وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب. . . ففي قولك: زيد عندك ، يسمون الظرف خبراً مع أنّه لا يحتمل الصدق والكذب)). [١] وبيّن أن علّة مجيء الجملة خبراً ((تضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد)) [٢]. ومن أحكام جملة الخبر أنه لا بُدّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ(٣)، وقد تقدّم ذكر هذه الروابط في الفصل الثاني (٤).

الجملة الفعلية الواقعة خبراً في ديوان زهير:

من أمثلتها في الديوان، قوله في مدح قومه (٥):

وَجَارٍ سَارَ مُعْتَمِداً إِلَيْكُمْ أَجَاءَتْهُ الْمَخَافَةُ وَالرَّجَاءُ

فالجملة الخبرية الفعلية قد تصدرت بفعل ماضٍ (سارَ) وفاعله ضمير مستتر يعود على الاسم المتقدم، والضمير هو الرابط للجملة بالمبتدأ، وإعرابها جملة في محل رفع خبر للمبتدأ في أول الكلام (جارٍ)، المجرور لفظاً بـ (ربّ) مقدرة وهي حرف جر زائد.

إنّ ورود الخبر جملة فعلية في زمن ماضٍ دليل على تحقق الخبر، وإن كان ذلك لا يمنع من استمراره لمناسبة غرض المدح المقتضي لاستمرار حدث المروءة

١) شرح الرضي على الكافي: ٢٣٨/١ .
٢) المصدر نفسه: ٢٣٧/١ .
٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٧.
٤) تنظر: ص (٤٣) من هذه الرسالة.
٥) شعر زهير: ١٤٠.

والإباء لدى الممدوحين الذي يلتجئ إليهم المستغيث خوفاً ورجاء لمثوبتهم فلا يردونه خائباً أبداً ([1])، ويعضد ذلك أن دلالة (ربّ) – المحذوفة، المدلول عليها بجر المبتدأ – على التكثير ظاهرة في الجملة. ([2])

وقوله أيضاً يمدح سنان بن أبي حارثة: ([3])

وَمُدفّعٍ ذَاقَ الهَوانَ مُلعّنٍ رَاخَيتَ عُقدَةَ حَبلِهِ فانْحَلّتِ

فجملة (ذاقَ الهوان) جملة فعلية فعلها ماضٍ وفاعلها ضمير مستتر يعود على (مدفّع)، والضمير هو الرابط بين الجملة والمبتدأ المجرور بـ (رُبّ) المقدرة،

ومنها ما ذكره زهير في مقدمته الطللية: ([4])

بِهَا العِينُ والآرامُ يَمْشِينَ خِلفَةً وَأَطْلاؤُها يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ مَجْثَمِ

إذ وردت الجملة الخبرية (يَمْشِينَ)، جملة فعلية فعلها مضارع، وفاعله الضمير المتصل (نون النسوة)، وهو الرابط للجملة بالمبتدأ (العِين والمعطوف عليه الآرام).

وقد تقدّم متعلق الخبر (الجار والمجرور بها) على المبتدأ، عناية بالمتقدم فالشاعر يركز حديثه هنا على أطلال الديار وما حلّ بها، فقد أقفرت من ساكنيها،

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٧٧.

٢) ممّن قال: إنّ (ربّ) تأتي للتقليل وللتكثير، أبو علي الفارسي، وعبد القاهر الجرجاني، وابن مالك، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٨٩، وتوجيه اللمع: ٢٣١ ، وشرح التسهيل: ١٧٨/٣.

٣) شعر زهير: ١٠.

٤) المصدر نفسه: ١٦٤.

فحلّت قطعان الأبقار الوحشية والظباء محلّها وخلفتها في سكن الديار فهي تذهب وتجيء مع أولادها ([1])، والفعل المضارع دالّ على التجدد واستمرار هذا الحدث.

ووردت الجملة الخبرية متداخلة في التركيب، وذلك في قوله يدح هرماً: ([2])

وَمُدْرَهُ حَربٍ حَميُها يُتّقَى بِهِ شَديدُ الرِّجامِ باللّسَانِ وباليَدِ

فالجملة الفعلية (يُتّقَى)، جملة في محل رفع خبر، مكونة من فعل مضارع مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (حميها) الذي هو المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لـ (حرب) المجرورة بالإضافة، والمضاف قبلها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف بتقدير: (وهو مدره حرب حميها يتقى به).

وهذا التداخل في الجمل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية يحقق تضافرها لأداء معنى الثبات من جهة (هو مدره حرب)، ومعنى التجدد في (حميها يتقى به)، وهو معنى مناسب لغرض المدح، فالممدوح فارس قومه، الذي يدرأ عنهم شدّتها، ويُراجم خصومهم بلسانه وسيفه. ([3])

ومن شواهد ذلك أيضاً، قوله في الهجاء: ([4])

فلَم أَرَ معشَراً أسَرُوا هَدِيّاً وَلم أَرَ جارَ بَيْتٍ يُستَباءُ

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٦- ٧، و شرح المعلقات التسع: ١٨٣، و شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٦١، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج الجريري: ٥٢.

٢) شعر زهير: ٨٨.

٣) ينظر: شرح ديوان زهير: ٢٣٣، وتاريخ الأدب العربي: ٣١١/١.

٤) شعر زهير: ١٤٢.

فالجملتان الفعليتان (أسَرُوا هَدِيّاً)، و(يُستباءُ)، وقعتا في محل نصب خبر للفعل الناسخ (أرَ) المكرر في الجملتين، وهو فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والجملة الأولى فعلها ماضٍ متصل بفاعله ،وهو الضمير الرابط لها بـ (معشراً) الذي هو في الأصل مبتدأ منسوخ إلى النصب لدخول (أرَ) عليه، وأما فعل الجملة الثانية فمضارع حُذف فاعله وقُدِّر بضمير مستتر يعود على (جارَ بيتٍ) الذي هو في الأصل مبتدأ منسوخ أيضاً.

ويبدو أنّ هذا التنوّع في زمن الفعلين: بين الماضي المنقضي والمضارع المتجدد، فيه الدلالة على شدة الهجاء وقذاعته، فهذه الأفعال المشينة – من: أسرِ الرجل الهدي، وهو ذُو الحُرْمة، الذي يَأْتِي القومَ يستجيرُهم أَو يأخذُ مِنْهُم عَهداً، أو استباء(أي: قتل) جار البيت، وهو الذي يُجارُ منهم، أو يعطونه عهداً بجوارهم([1]) – قد وقعت من هؤلاء القوم وهي ما زالت تقع باستمرار.

ووردت الجملة الفعلية خبراً للفعل الناسخ (كان) في قول زهير في الذمّ: ([2])

وَكَانَ طَوَى كَشْحاً عَلَى مُسْتَكَنِّهِ فَلا هُوَ أبْداها وَلم يَتَقَدّمِ

فالجملة الخبرية(طوى) تكونت من فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على المذموم(وهو حصين بن ضمضم من بني ذبيان) الذي طوى كشحه على أمر أسره في نفسه ،فلم يظهره لأحد، ولم يتقدم إلى الحرب، بل قتل رجلاً من عبس حين التقت القبيلتان(عبس وذبيان) للصلح، فكان عمله فتنة بينهما. ([3])

---

١) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٤١٢/٨(ب وء)، وشرح ديوان زهير: ٨٧، والمعاني الكبير في أبيات المعاني: ١١٠٩/٢، وتهذيب اللغة: ٢٠١/٦(هـ دى)، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٥٤.

٢) شعر زهير: ٢٠.

٣) ينظر: شرح ديوان زهير: ٢٢، وشرح المعلقات السبع: ١٤٥، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٥٤.

ويبدو أن استعمال الفعلين الماضيين المتتابعين (كان طوى) فيه الدلالة على توكيد الحدث في الزمن الماضي، فقد بيّت حصين هذا غدرته قبل زمن مضى وانقضى ، فاستعدّ لفعلته، فكان التركيب الذي استعمله الشاعر مناسباً للمعنى المراد.

ووردت خبراً للفعل الناسخ (كاد) في قول زهير في الوجد: ([1])

صَحَا القَلبُ عَنْ سَلْمَى وقَدْ كَادَ لا يَسْلُو وَأَقْفَرَ مِنْ سَلمَى التَّعَانِيقُ فَالثَّقْلُ

فالجملة الفعلية المنفية (لا يسلو) محلها النصب على أنها خبر (كاد) ، الذي يقرر النحويون أنها يجب أن تتكون من فعل مضارع غير مقترن بـ (أن)، لأن الفعل (كاد) من أفعال المقاربة التي معناها قارب الفعل ولم يفعل، فمقاربة الفعل تمنع من أن ترد(أنْ) معه، ذلك أنّ (أنْ) للاستقبال، على حين أن (كاد) أشد مطالبة للفعل وأقرب إلى الحال؛ ولأن خبر(كاد) يتأول باسم الفاعل، لمقاربته للخبر على سبيل الوجود والحصول. ([2])

فالشاعر يقارب حدث الجملة من الحصول، فهو لا يستطيع أن يسلو عن محبوبته وإن ادّعى ذلك بمجاهدة النفس وتذكيرها بأن لم يعد صالحاً للهو، فأغراض نفسه كبرت، ومن المفترض أن تسلو عن الهوى. ([3])

---

١) شعر زهير: ٣١.

٢) ينظر: شرح أدب الكاتب، أبو منصور الجواليقي: ٢١٥، والمفصل: ٣٥٧- ٣٥٨، ، والمرتجل في شرح الجمل: ١٣٣، وأسرار العربية: ١٢٧-١٢٨.

٣) ينظر: المرشد إلى فهم أشعار العرب : ٢٩٣/٣، وتاريخ الأدب العربي: ٣٤١/١.

ثانياً : الجملة الواقعة حالاً :

تأتي الحال مفردة وهو الأصل، وجملة اسمية أو فعلية، ذلك أن الحال تشبه الخبر والصفة في المعنى، وهما قد وردا جملةً، فصحّ أن ترد الحال جملة [١]. وجملة الحال لها موقع إعرابي كما كان للمفرد، فهي في محل نصب كالمفرد، ذلك أن الحال تشبه المفاعيل من هذه الجهة وهي النصب. [٢].

ويشترط في الجملة التي تقع حالاً، أن تكون خبرية، وأن تكون فضلة، لئلا تلتبس بجملة الخبر الإسنادية، وأن تقع بعد صاحب حال معرفة، وأن تقدّر بالنكرة، وأن يربطها بصاحب الحال رابط، ذلك أن الحال تشبه الخبر في المعنى، فلمّا اشتُرط في جملة الخبر أن يكون لها رابط بربطها بالمبتدأ فكذلك جملة الحال[٣]. والروابط متعددة فصّلها النحويون في كتبهم. [٤]

الجملة الفعلية الواقعة حالاً في ديوان زهير:

من شواهد هذه الجملة في الديوان، قول زهير في وصف حمار الوحش وقيادته لقطيع الأُتن [٥]:

فَشَجّ بها الأماعِزَ فهْيَ تَهْوي هُوِيَّ الدّلْوِ أسْلَمَها الرِّشاءُ

١) ينظر: الأطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم: ٤٨/٢.

٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٥، ومعاني النحو: ٢ / ٢٩٥ .

٣) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢١٣ – ٢١٤، والبديع في علم العربية: ١٨٦/١، واللباب في علل البناء والاعراب: ٢٨٤/١، وشرح المفصل: ٢ / ٢٤ ، وشرح التسهيل: ٣٦١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٧٦.

٤) ينظر: البديع في علم العربية: ١٨٦/١، وشرح المفصل: ٢ / ٢٤، وشرح التسهيل: ٣٦١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٧٦.

٥) شعر زهير: ١٣٠ .

فالجملة الفعلية(**أسْلَمَها الرِّشاءُ**)، وقعت في موقع الحال من صاحبها المعرفة (الدلو)، ومحل الجملة النصب ، إذ هي فضلة واقعة بعد تمام الإسناد ، وهي مقدرة بنكرة، والرابط بينهما وبين صاحب الحال، هو الضمير (ها) في (أسلمها) الذي يعود على الدلو.

والجملة الحالية هذه قد صُدِّرت بفعل ماضٍ لم يقترن بـ (قد)، وهو خلاف قاعدة النحويين البصريين، وفي المسألة خلاف، إذ رأى البصريون أنّ الفعل الماضي لفظاً ومعنى لا يقع حالاً إلاّ إذا اقترن بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة[١]، وحجتُهم أنّ الفعل الماضي لا يدلُّ على الحال، فينبغي أنّ لا يقوم مقامه إلاّ إذا اقترن بـ(قد) لأنّها حينئذ تقرّبه من الحال [٢]، ويرى الكوفيون أنّ الحال قد تأتي من فعل ماضٍ غير مقترن بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة، مستدلين لذلك بالسماع الذي وردَ به، ومنه قوله تعالى: ﴿ **أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقاتِلُوكُمْ أَوْ يُقاتِلُوا قَوْمَهُمْ**﴾ [٣] وقول أبي صخر الهذلي[٤]:

وإنِّي لتعروني لذِكراكِ هِزّةٌ كما انتفضَ العُصفورُ بلّلهُ القطرُ

وقد كَثُرَ في فصيح الكلام وقوع الفعل الماضي حالاً مجرداً من(قد) كما

١) ينظر: المقدمة الجزولية: ٩٢ .

٢) ينظر: المقتضب: ١٢٣/٤-١٢٥، والأصول في النحو: ٢١٦/١ ، والإنصاف: (م ٣٢)٢٥٤/١ ، وتنظر فيه أيضاً الحجج الأُخَر التي ذكرها أبو البركات الأنباري لكلّ من المذهبين .

٣) النساء: ٩٠ .

٤) البيت من شواهد: شرح أشعار الهذليين: ٩٥٧/١ ، والإنصاف: (م٣٢) ٢٥٣/١ ، وشرح المفصل: ٦٧/٢، والمقرب: ١٧٩، وشرح التسهيل: ٣٧٢/٢ ، وشرح الرضي على الكافية: ٨٧/٢ ، وأوضح المسالك: ٢٢٧/٢ .

نصّ على ذلك أبو حيان وابن عقيل [١]، ومن شواهده غير ما تقدّم قوله تعالى: ﴿ **هذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا**﴾ [٢]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿ **الَّذِينَ قالُوا لِإِخْوانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطاعُونا مَا قُتِلُوا** ﴾ [٣]، ومنه أيضاً بيت زهير المتقدم الذي يُعدُّ عصر إنشاده عصر الازدهار اللغوي، وعصر استقامة السليقة اللغوية؛ لأنه وارد بكثرة في اللغة الفصحى لذا جاز هذا الاستعمال.

وهذا التشبيه الذي يصوره الشاعر يبَيَّنَ شدةَ حرص هذا الحمار الوحشي على رعاية قطيعه، وجلب الماء له، فهو يصَّعّد بهذه الأُتن إلى أماكن عالية وعرة، وهي تهوي إلى أسفل مسرعة، كهوي الدلو الذي انقطع حبله(٤) .

ثم يُكمل وصف هذا الحمار، فيقول(٥):

كَأَنَّ بَرِيقَهُ بَرَقَانُ سَحْلٍ جَلَا عَنْ مَتْنِهِ حُرُضٌ ومَاءُ

فجملة (جَلَا) جملة فعلية فعلها ماضٍ لم يقترن بـ (قد)، وقد تأخر فاعله (حُرُض) عنه، وانفصل عنه بالجار والمجرور (عَنْ مَتْنِهِ) عناية بالمتقدم، إذ مقصد الشاعر هنا تشبيه بريق هذا الحمار بثوبٍ أبيض قد غُسل بالأشنان والماء، فزاده ذلك بريقاً(٦)، وهي جملة واقعة في موقع الحال المنصوب من (سحلٍ) الذي هو صاحب صاحب الحال، وقد ربط الضمير المتصل في (متنه) الجملة بصاحبها.

---

١) ينظر: البحر المحيط : ٣/٣٣٠ ، والمساعد: ٢/٤٧.

٢) يوسف: ٦٥.

٣) آل عمران: ١٦٨.

٤) ينظر: شرح ديوان زهير: ٦٧.

٥) شعر زهير: ١٣٤.

٦) ينظر: شرح ديوان زهير:٦١، وشعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلم الشنتمري: ١٣٤.

وقال في مدح هرم: ([1])

القائِدَ الخَيلَ مَنكوباً دَوابِرُها قَد أُحكِمَت حَكَماتِ القِدِّ وَالأَبَقا

فالجملة الفعلية (قَد أُحكِمَت) جملة حالية، فعلها ماضٍ مبني للمفعول مقترن بـ (قد)، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي)،يعود على (الخيل)، والضمير هو الرابط للجملة الحالية بصاحب الحال.

وإنّما اقترن الفعل الماضي بـ (قد) في البيت، لتوكيد المدح، ويعضد ذلك استعمال الشاعر الحال المفرد (منكوباً) قبل الحال الجملة، فالممدوح فارس شجاع عند القتال، يُتعب الخيل من كثرة صولاته، فتأكل الأرض مؤخر حوافرها، وهي خيل قوية أُحكم شدّ لجامها على أنوها بحبال متينة من القِدّ والكتان. ([2])

ومن الأمثلة الأُخر على الجملة الحالية، قوله في وصف آثار الديار: ([3])

أثافيَّ سُفْعاً في مُعَرَّسِ مِرْجلٍ ونُؤْياً كحوضِ الجُدِّ لم يَتَثَلَّمِ

فجملة الفعل المضارع المنفي (**يَتَثَلَّمِ**) وفاعله الضمير المستتر الذي يعود على (حوض الجُدِّ)، وهو الرابط بين الجملة الحالية وصاحبها.

واستعمال المضارع هنا بما فيه من دلالة التجدد مناسب للمعنى الذي أراده الشاعر، فـ (نؤيا الدار) التي هي ((الحاجز الذي يرفع حول البيت من ترابٍ، لئلا

---

١) شعر زهير: ٧٢.

٢) ينظر: شرح ديوان زهير: ٩.

٣) شعر زهير: ١٠.

يدخل البيتَ الماءُ من خارج)) (١) ، وقد شبهها الشاعر بحوض البئر العتيقة في صلابته ومقاومته آثار التغيّر وتبدّل الحال، وصفها الشاعر أعلاها بأنه لم يتثلم على طول الزمن، وتجدد حوادثه، فبقيت آثاره شاخصة للرائي. (٢)

ثالثاً: الجملة الواقعة مفعولاً به:

المفعول به: ((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمراً وبلغتُ البلدَ، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي. ويكون واحداً فصاعداً إلى الثلاثة)) (٣).

والأصل في المفعول به أن يكون مفرداً منصوباً ظاهراً، نحو: مدحتُ سعيداً أو متعدياً بحرف الجر، نحو: مررتُ بزيدٍ. وهذا التعدي مثلما ذكر العلماء قد يكون إلى مفعول واحد، أو إلى مفعولين، أو إلى ثلاثة. (٤) ويأتي المفعول به جملة ومحل هذه الجملة النصب، كما في المفرد. (٥) والجمل الفعلية التي تقع مفعولاً به ، يمكن إجمالها بالآتي: (٦):

١) شرح ديوان زهير:٥٠، و ينظر: زهر الأكم في الأمثال والحكم، نور الدين اليوسي: ٢٥/١.

٢) ينظر: شرح القصائد العشر: ١٠٥، وأنوار الربيع في أنواع البديع: ٤٨٥.

٣) المفصل في صنعة الإعراب: ٥٨.

٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٧٠-٧١، واللمع في العربية: ٥١.

٥) يُنظَر: الإعراب عن قواعد الإعراب: ٦٤.

٦) يُنظَر: شرح ابن الناظم: ١٥٥، ومغني اللبيب: ٢/ ٧٣- ٨٠.

١- جملة مقول القول، كقوله تعالى: ﴿ **قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ** ﴾ ([1]) .

٢- جملة المفعول الثاني في باب (ظنّ وأخواتها)، لأنه موقع للخبر في الأصل والخبر يقع جملة ([2]) ، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً** ﴾.([3])

٣- جملة المفعول الثالث في باب (أعلمَ و أرى)، لأنه موقع للخبر في الأصل والخبر يقع جملة ([4]) ، ومنه قوله النابغة الذبياني: ([5])

نُبِّئْتُ زُرْعةَ وَالسفَاهَةُ كاسْمِها يُهْدِي إِلَيَّ أَوَابِدَ الأشْعار

فالفعل (نبّأ) فعل مبنيّ للمفعول متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل ، والجملة الفعلية (يُهْدِي) في موضع نصب المفعول به الثالث(٦) .

الجمل الفعلية الواقعة مفعولاً به في ديوان زهير:

بعد تتبّع شعر زهير في ديوانه لم أجد من شواهد الجمل الفعلية الواقعة مفعولاً به إلا ما وقع منها في موقع جملة مقول القول، ومن أمثلتها في الديوان قوله في الهجاء([1]):

---

١) سورة الأعراف: الآية ١١١.

٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٧٧.

٣) سورة يوسف: الآية ٣٦.

٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٧٧.

٥) ديوانه: ٩٧ .

٦) يُنظَر: شرح ابن الناظم: ١٥٥.

القائلينَ: يساراً لا تناظرُهُ غِشّاً لسَيّدِهمْ في الأمْرِ إذْ أمرُوا

فالجملة الفعلية(لا تناظره) واقعة موقع مقول القول، وموضعها في الإعراب النصب على المفعولية، وقد تقدّم مفعول الفعل(يساراً) عليه، فتحوّلت الجملة من النهي بتقدير: لا تناظرْ يساراً، إلى جملة نفي خبرية، وقد أجاز ذلك العلماء، قال عبد الله بن محمد البكري(ت ٤٨٧هـ): ((لفظها لفظ الخبر، ومعناها الإلزام والنهي))([٢]) وعدّ ابن عصفور(ت٦٦٩هـ) ذلك من ضرائر الشعر فقال: ((ومنه: وضع الجملة الفعلية المنفية موضع الجملة الفعلية التي يراد بها النهي وإبدالها منها، نحو قول زهير:

القائلين يساراً لا تناظِرُهُ غشاً لسيدِهِمْ في الأمْرِ إذ أمروا

يريد: لا تناظره)). ([٣])

وقال يهجو أيضاً: ([٤])

وإمّا أنْ يَقُولوا: قَدْ أبَيْنا فَشَرُّ مَوَاطِنِ الحَسَبِ الإبَاءُ

وإمّا أنْ يَقُولوا: قَدْ وَفَيْنا بذِمّتِنَا فَعادَتُنَا الوَفَاءُ

فهذان القولان اللذان يوردهما الشاعر(قد أبَينا) و(قد وَفينا)، هما جملتان فعليتان فعلاهما ماضيان مقترنان بـ (قد) التي تفيد التحقيق، ومحل الجملتين النصب على

---

١) شعر زهير: ٩٤.

٢) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد الأندلسي: ١٦.

٣) ضرائر الشعر، أبو الحسن المعروف بابن عصفور: ٢٦٠.

٤) شعر زهير:١٣٧– ١٣٨.

المفعولية، إذ هما مقول القول، الكاشف عن دناءة خصال هؤلاء القوم الذين أبَوا أن يُخلوا الأسرى الذين بين أيديهم وقد أخذوهم غدراً وغصباً وعنوةً فكان هذا شرّ مواطن الفعال، وهم أيضاً قد خرقوا مواثيقهم وعهودهم فلم يفوا بذمتهم، وادّعوا خلاف ذلك بأنّ الوفاء سجيّة لهم. ([1])

ومن شواهد هذه الجملة أيضاً، قوله في الوجد ([2]):

فَلَمّا عَرَفْتُ الدّارَ قُلْتُ لِرَبْعِهَا أَلاَ انْعِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الرَّبْعُ واسْلَمِ

فالجملة الواقعة بعد الفعل (قلتُ) جملة فعلية مصدرة بأداة افتتاح وفعلها(أنعِمْ) فعل أمرٍ مجازي لمخاطب لا يعقل، خارج للدعاء((أي : كُنْ في نعمةٍ –يدعو له– لا تدرسْ، والذي في الظاهر للرَّبع، وفي الباطن لأهلِه ومَن كان ساكنه)) ([3])، وفاعل فعل الأمر محذوف مقدر بضمير يعود على (ربعها)، و جملة مقول القول في محل نصب مفعول به.

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير : ٧٤–٧٥.

٢) شعر زهير: ١١.

٣) شرح المعلقات التسع ١٨٥، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٢٤٣، وشرح المعلقات السبع: ١٣٥، والمرشد إلى فهم أشعار العرب: ١٨٧/٤.

رابعاً: الجملة الواقعة مضافاً إليه:

هي جملة مضاف إليها مفرد قبلها، ولها محل من الإعراب، لأنها مقدرة بمفرد، نحو: قمتُ حين قاموا، فجملة (حين قاموا) جملة فعلية أُضيف إليها الظرف الذي قبلها، ومحلها الجر بالإضافة ([1]).

وقد فرّق الشاطبي في الجملة الواقعة مضافاً إليه، بين كونها اسمية أو فعلية فقال: ((الإضافة في جميع ما تقدم على وجهين: إضافة إلى نفس الجملة كما قال، وذلك إذا كانت الجملة المضافُ إليها اسمية من مبتدأ وخبر نحو: جئتُ زمنَ الحجّاجُ أميرٌ، وإضافة إلى الفعل لا إلى الجملة نفسها، وذلك إذا كانت الجملة فعلية. فإذا قلتَ: جئتُ يومَ قامَ زيدٌ، فليست الإضافة فيه إلى نفس الجملة؛ بل إلى جزئها الذي هو الفعل، وكأنَّ الإضافة هنا إنما جازت لدلالة الفعلِ على مصدره، فكأن الإضافة إلى المصدر)) ([2]) .

الجمل الفعلية الواقعة مضافاً إليه في ديوان زهير:

ممّا ورد في شعر زهير من الجمل الواقعة مضافاً إليها، قوله يمدح قومه([3]):

فَجاوَرَ مُكرَماً حَتّى إِذا ما دَعاهُ الصَيفُ وَانقَطَعَ الشِتاءُ

فالجملة الفعلية (دعاه الصيفُ) المكونة من فعل ماضٍ متصل بمفعوله، وفاعله (الصيف) متأخر عنه، هي في محل جرٍّ بالإضافة إلى ظرف الزمان (إذا)، وهو

١) التذييل والتكميل: ١/ ٣٨.

٢) المقاصد الشافية: ٤/٧٥.

٣) شعر زهير: ١٤٠.

ظرف زمان مختصّ بالإضافة إلى الجمل، والحرف(ما) زائد لا محل له من الإعراب.

وجملة الإضافة هنا جملة مركزية في الحدث، مصوِّرة لانتقاله من حال إلى حال آخر مخالف، فالضيف الذي يصفه الشاعر قد جاور كراماً طوال مدة الشتاء حيث الكلأُ والرعيُ، فإذا انصرم الشتاء وجاء الصيف، عاود إلى أهله موفوراً بكرم مَن استضافوه. (١)

ومنه أيضاً، قوله في الرثاء: (٢)

إنَّ الرِّكابَ لَتَبْتَغِي ذا مِرَّةٍ بَجَنُوبِ نَخْلَ إذا الشُّهورُ أُحِلَّتِ

فجملة(إذا الشُّهورُ أُحِلَّتِ) جملة فعلية، حُذف فيها فعل نائب الفاعل بعد أداة الشرط (إذا) وجوباً على رأي البصريين، والتقدير: إذا أُحلِّت الشهور، ذلك أن أداة الشرط مختصة بالدخول على الفعل، فإذا وليها اسمٌ ظاهرٌ وجب تقدير فعل الشرط قبله، والمسألة خلافية مفصّلة هي وأدلتها في كتب النحويين. (٣)

وهذه الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ قد أُضيف إليها الظرف (إذا)، فهي في محل جرٍّ بالإضافة.

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير : ٧٧.

٢) شعر زهير: ١٦٣.

٣) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ٣٥٤/١، والمقتضب: ٧٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٣١/٢، و شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١٠/١، ومشكل إعراب القرآن، مكي القيسي: ٧٩٢/٢، وشرح المفصل: ٢١٧/١– ٢١٨، وشرح التسهيل: ١٠٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٩/١، وارتشاف الضرب: ٢١٧٦/٤.

ومن شواهد إضافة الجملة الفعلية الأُخر، قول زهير في المدح: (١)

قَوْمٌ أبُوهُمْ سِنَانٌ حِينَ تَنْسُبُهُم طابُوا وطابَ منَ الأوْلادِ ما وَلَدُوا

فالجملة الفعلية(حِينَ تَنْسُبُهُم) تكونت من فعل مضارع مرفوع، وفاعل مستتر يعود على المخاطب بتقدير (أنت)، والمفعول ضمير(هم) المتصل بالفعل، وقد أضيف إلى هذه الجملة ظرف الزمان (حين)، فكان للجملة موضع من الإعراب، وهو الجر بالإضافة. وفعل الجملة المضارع دالٌّ على التجدد المناسب لمعنى المدح المستمر باستمرار مدح الأب (سنان) ومدح الأبناء (هرم وإخوته). (٢)

و قال أيضاً في مدح هرم بن سنان: (٣)

سَوَاءٌ عَلَيْهِ أيَّ حينٍ أتَيْتَهُ أ ساعة نحسٍ تتقى أم بأسعدِ؟

فالجملة الفعلية (أتيته) قد أضيف إليها الظرف(حين) المختص بالإضافة إلى الجمل، وفعلها ماضٍ، وفاعله الضمير(التاء) العائد على مَن يخاطبه الشاعر، وقد اتصل الفعل بمفعوله الضمير (الهاء).

وإنما استعملت الجملة هنا بزمن الماضي للدلالة على تحقق الأمر الذي مُدح به هرم بن سنان، فإن كان الممدوح في ماضيه قد تحقّق منه الكرم والجود لطالبه، فهو أدعى لاستمرار هذه الخُلّة في أيِّ وقت وعلى أيِّ حالٍ، فهو لا ((يتشاءم بشيءٍ، إن أتيته بنحسٍ، أو بسعدٍ)) . (٤)

---

١) شعر زهير: ٢٢٨.

٢) ينظر: جمهرة أشعار العرب: ٦٩، و أشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٤٣.

٣) شعر زهير: ١٨٧.

٤) شرح ديوان زهير: ٢٣٢.

خامساً: الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء:

هي الجملة التي يكون الجواب فيها غير صالح لأنْ يقع شرطاً، لذا تحتاج إلى رابط يربطها بالشرط، وهذا الرابط هو الفاء ([1])، لأن الأصل في معنى الفاء هو السببية والتعقيب والجزاء متعقب للشرط ومسبب عنه ([2]).

وقد قرّر النحويون في اقتران جواب الشرط بالفاء من حيث مواضع الجواز والوجوب أحكاماً، هي: ([3])

١. يجوز اقتران الجواب بالفاء إذا كان مُضارعاً مُثبتاً، أو منفيّاً بـ (لا)، وتركُ الرابطِ أكثرُ استعمالاً، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ** ﴾ ([4]) ، ومن الربط بها قوله تعالى: ﴿ **وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ** ﴾ ([5]) وقولهُ: ﴿ **فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخافُ بَخْساً وَلا رَهَقاً** ﴾ ([6]) .

٢. يجب اقتران جواب الشرط بالفاء، إذا كان:

١) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١١٦ .

٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٢/٢

٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٧٣- ١٨٧٥، و شرح شذور الذهب: ٤٤٢، وتمهيد القواعد: ٤٣٤٥/٩-٤٣٤٦، والمقاصد الشافية: ١٤٢/٦-١٤٥، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ١١٤.

٤) سورة الأنفال: الآية ١٩.

٥) سورة المائدة: الآية ٩٥.

٦) سورة الجن: الآية ١٣.

- جملة طلبية، نحو قوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللّهُ غَفُورٌ رَّحِيم** ﴾. (١)

- فعلاً جامداً، كقوله تعالى : ﴿ **إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لُّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ** ﴾ (٢). و: ﴿ **فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي** ﴾. (٣)

- فعلاً منفياً بـ(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ** ﴾. (٤)

- فعلاً منفياً بـ(لن)، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِين** ﴾. (٥)

- فعلاً مقروناً بـ(قد): كقوله تعالى: ﴿ **قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَاناً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ**﴾. (٦)

- فعلاً مضارعاً مقترناً بـ(سوف أو السين): نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَاناً وَظُلْماً فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَاراً وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيراً** ﴾ (١).

---

١) سورة آل عمران: الآية ٣١ .

٢) سورة البقرة: الآية ٢٧١.

٣) سورة البقرة: الآية ٢٤٩.

٤) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

٥) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

٦) سورة يوسف: الآية ٧٧.

الجمل الفعلية المقترنة بالفاء في ديوان زهير:

ومن مواضع ذلك قول زهير في الهجاء: ([2])

فَإِنْ تَدَعُوا السَّواءَ فَلَيس بَيْني وَبيْنَكُمُ بَنِي حِصْنٍ بَقَاءُ

فجملة الفعل غير المتصرف(ليس)، التي تقدم فيها متعلق الخبر شبه الجملة الظرفية(بَيْني) على اسم ليس(بقاء)، هي جملة فعلية واقعة في موقع جزم جواب الشرط، وقد اقترنت بالفاء، لأنّ الفعل غير المتصرف لا يصلح أن يكون جواباً لفعل الشرط،((وإنما امتنعَ ذلك، لأنه لا تصلح هذه الأفعالُ أن تقع شرطاً، فلا تقول: (إن عسى أن تقوم)، ولا :(إن نعم الرجل أنت)، ولا ما أشبه ذلك)).([3])

والتوكيد في البيت الشعري ظاهرٌ، يكشف عنه اقتران الفعل(ليس) بلام التوكيد، والتقديم والتأخير في معمولي (ليس)، فتوكيد زهير هجاء بني حصن مطلب مراد عنده، لسوء أفعالهم معه، فإن أرادوا العدل والإنصاف في الحكم بينهم وبين الشاعر، فالمقتضى لذلك أن يبقى أحد الطرفين، ويهلك الآخر، إذ لا اجتماع له معهم أبداً. ([4])

وكذلك ورد الجواب مقدماً في قول زهير في التهديد: ([5])

---

١) سورة النساء: الآية ٣٠.

٢) شعر زهير: ١٤٥

٣) المقاصد الشافية: ١٤٢/٦.

٤) ينظر: شرح ديوان زهير: ٨٤، وشرح الأشعار الستة الجاهلية: ٥٢١.

٥) شعر زهير: ٩٢.

فَأَبلِغ إِنْ عَرَضتَ لَهُم رَسولاً بَني الصَيداءِ إِنْ نَفعَ الجِوارُ

بأنَّ الشِّعرَ لَيسَ لهُ مردٌّ إذا وردَ المياهَ بهِ التِّجارُ

فالجملة الطلبية(فَأَبلِغ)، قد تكونت من فعل أمر مجزوم، وفاعله الضمير المقدر العائد على المخاطب، وهي جملة جواب شرط تقدّم على أداة الشرط الجازمة وفعل الشرط (إِنْ نَفعَ الجِوارُ)، بتقدير: إنْ نفع الجوار فأبلغهم بذلك وهي جملة مقترنة بفاء الجزاء، لها محلٌّ من الإعراب، إذ هي في محل جزم الجواب. وجملة (إِنْ عَرَضتَ لَهُم رَسولاً) جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

وتقديم جواب الشرط – كما هو معلوم – إنّما يكون للعناية به، وتنبيه الأذهان إليه، فهجائي لكم إذا تلقته الرواة الذين يتناقلونه من أفواه التجار الذين يتجولون بتجارتهم في كل مكان ذاع وانتشر، فعاد عليكم بما فعلتم بالخزي والعار. [1]

ومن الجدير بالذكر هنا أنه قد وردت بعض الأبيات في ديوان زهير، خالفت قواعد النحويين في باب الشرط، فتناقلها النحويون في كتبهم، واختلفوا في تخريجها، ومن ذلك قول زهير في مدح هرم بن سنان: ([2])

وإِنْ أتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مسألةٍ يقُولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

إذ من المعلوم عند النحويين أنّ فعل الشرط أو فعل الجواب إذا كان مضارعاً، مع أداة الشرط الجازمة، فحكمه الجزم، لكن الفعل في بيت زهير(يقولُ) ورد مضارعاً مرفوعاً، لذا لم يرتضِ سيبويه أن يكون جواباً للشرط، بل قدّر تركيب البيت

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٣٠٤.

٢) شعر زهير: ١٠٥.

على التقديم والتأخير، أي: (يقولُ إن أتاه ...)، وقدّر جواب الشرط المجزوم لهذا التركيب محذوفاً يدلُّ عليه الكلام ([1])، وتابعه في ذلك السيرافي ([2]).

وذهب المبرد إلى أن فعل الشرط إذا كان ماضياً والجواب مضارعاً، فيجوز في الجواب الجزم، أو الرفع بتقدير فاء محذوفة في الجزاء، فتكون جملة (تقول) في البيت جملة لها محل من الإعراب، إذ هي في محل جزم جواب الشرط ([3])، وتابعه في ذلك الزمخشري، ومجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، وابن الخباز(ت ٦٣٨هـ)، وغيرهم. ([4])

وممّا تقدّم يتضح أنّ المبرد والنحويين المتأخرين قد اعتمدوا شعر زهير شاهداً لإقرار حكمٍ نحوي لم يقرّه سيبويه اعتماداً على القياس النحوي، فكان اتكاؤهم على السماع الفصيح الذي يمثُّل عصر النقاء اللغوي والفصاحة التامّة موجباً لقبول رأيهم، ذلك أنّ السماع الصحيح حاكم على القياس؛ لذا حظي هذا الحكم النحوي باعتراف أغلب النحويين ، فدونوه في كتبهم، وفي ذلك يقول ابن مالك في جواب الشرط: ((وقد يرفع بكثرةٍ إنْ كان الشرط ماضياً، أو منفياً بـ (لم)، وبقلة إنْ كان غيرَ ذلك، فالأول كقول زهير:

وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مسألةٍ يقُولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ)). ([5])

---

١) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٦/٣ .

٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٢٥٧/٣.

٣) ينظر: المقتضب: ٧٠/٢ ، والأصول في النحو: ١٩٤/٢.

٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣٩، والبديع في علم العربية: ٦٣١/١-٦٣٢، وتوجيه اللمع: ٣٧٧، وشرح المفصل: ١٠٨/٥، وشرح التسهيل: ٧٧/٤، وشرح ابن الناظم: ٤٩٧.

٥) شرح التسهيل: ٧٧/٤.

ويؤكد ذلك ابن الناظم فيقول: ((وإنْ كان الجواب مضارعاً والشرط ماضٍ، فالجزمُ مختارٌ، والرفعُ كثيرٌ حسنٌ، كقولِ زهير)). ([1])

ومن هذا الكثير الذي يذكره ابن مالك وابنه بدر الدين، قول زهير أيضاً في مدح قومه: ([2])

وإنْ شُلَّ رَيْعَانُ الجَمِيعِ مَخَافةً نَقُولُ جِهَاراً: وَيْحَكُمْ لا تُنَفِّرُوا

فالجواب فعل مضارع مرفوع(نقولُ)، بتقدير الفاء المحذوفة، وإنما جاز أن يرتفع فعل الجزاء، لأن الشرط فعل ماضٍ. وهو شاهد للمبرد ومن اتبعه على جواز هذا الاستعمال النحوي.

سادساً : الجملة التابعة لمفرد:

عرّف النحويون التوابع بأنها((الثواني المُساوِيَةُ للأوّل في الإعراب بمُشارَكتها له في العوامل، ومعنَى قولنا: ثَوانٍ، أي: فُروعٌ في استحقاق الإعراب، لأنّهم لم تكن المقصودَ، وإنَّما هي من لَوازِمِ الأول كالتَّتِمَّة له))([3]).

وهذا الحدُّ الذي ذُكر يشمل التابع المفرد، والتابع الجملة، والجملة هنا نعني بها الجملة الفعلية التابعة لمفرد، وهي جمل الصفة، والحال، وعطف النسق، والبدل، على أن تقع هذه الجمل بعد تمام الإسناد، فمثال جملة الصفة التي تقع بعد مفرد

---

١) شرح ابن الناظم: ٤٩٧.

٢) شعر زهير: ١٦١ .

٣) شرح المفصل: ٢/ ٢١٨ ، وينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨٠/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٧/٢.

نكرة قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً**﴾ ([1])، فجملة (لا تَجْزِي)، في محل نصب صفة لموصوف المفرد (يوماً). ومثال جملة الحال التي تقع بعد مفرد معرفة، كقوله عزّ وجلّ: ﴿ **إِنَّا أَرْسَلْناكَ بِالْحَقِّ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحابِ الْجَحِيمِ**﴾ ([2])، فجملة (وَلا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحابِ الْجَحِيمِ) في محل نصب حال من صاحب الحال المفرد (الضمير الكاف في أرسلناك). ومثال جملة العطف قوله تعالى: ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ**﴾ ([3])، فالجملة **(يَقْبِضْنَ)** معطوفة بالواو على المفرد (صافاتٍ)، وهي في محل نصب.

ومثال البدل قول الشاعر: ([4])

لَقَدْ أذْهَلَتْنِي أمُّ عَمْرٍو بكِلمةٍ أ تَصبِرُ يَومَ البَيْنِ أمْ لَسْتَ تَصْبرُ؟

فجملة الاستفهام (أ تَصبِرُ يَومَ البَيْنِ أمْ لَسْتَ تَصْبرُ؟) في محل جر بدل من المبدل منه المفرد (كلمة).

الجمل الفعلية التابعة لمفرد في ديوان زهير:

ممّا ورد منها ، قوله في التهديد: ([5])

---

١) سورة البقرة: الآية ٤٨.

٢) سورة البقرة: الآية ١١٩.

٣) سورة الملك: الآية ١٩.

٤) البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد مغني اللبيب: ٢/ ١١٨، وشرح الدماميني على المغني: ٤٧٢/٣، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: ٨٥٣/٢.

٥) شعر زهير: ٩٥.

أَوْلَى لهمْ ثمَّ أولَى أَنْ تَصِيبَهُمُ مِنّي بَوَاقِرُ لا تُبْقي وَلا تَذَرُ

فالجملة الفعلية (لا تُبْقي) قد صُدِّرت بحرف نفي، وفعل مضارع، فاعلُه ضمير مستتر تقديره (هي)، وهو الرابط لهذه الجملة الواقعة صفة بموصوفها النكرة(بواقر)، والجملة هذه تابعة لمفرد، لذا كان لها محل من الإعراب، ومحلها الرفع.

والجملة الفعلية الوصفية بدلالتها على التجدد ناسبت معنى التهديد الذي يراد له استمرار خشية هؤلاء القوم (بني الصيداء) من بأس الشاعر وكلامه اللاذع وهجائه الذي هو كالدواهي التي تنزل على المهجو فتكسر فقاره، وقد مهّد الشاعر لهذا المعنى المشدّد باستعمال صيغة التهديد والوعيد المكرّرة(**أَوْلَى لهمْ ثمَّ أولَى**)، وهي كلمة تقال لردع المخاطب وتشديد الوعيد عليه، ومعناها أن الشرّ والويل اقترب منك وكاد أن يصيبك([1])، وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرتين في قوله تعالى: ﴿ **أَوْلى لَكَ فَأَوْلى * ثُمَّ أَوْلى لَكَ فَأَوْلى**﴾ ([2])، و: ﴿ **وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلى لَهُمْ**﴾. ([3])

ومن شواهد الجملة التابعة أيضاً ، قوله في الذمّ : ([4])

تَعَلَّمْ أنّ شَرّ النّاسِ حَيٌّ يُنَادَي في شِعارِهِمُ يَسَارُ

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٣٠٧، وشرح شواهد المغني ، للسيوطي: ٧٠٣/٢.

٢) سورة القيامة: الآيتان ٣٤– ٣٥.

٣) سورة محمد: الآية ٢٠.

٤) شعر زهير: ٩٠.

فجملة (ينادي) جملة فعلية فعلها مضارع قد انفصل عن فاعله (يسارُ) بالجار والمجرور(في شِعارِهِمُ)، وهي جملة لها محل من الإعراب، واقعة في محل رفع صفة للموصوف النكرة (حيّ). ومعنى التجدد في المضارع موافق لدلالة الذم المتجدد، فصوت هذا الأسير(وهو: يسارُ راعي إبل عند زهير)، يتجدد وتوسُّله لإطلاقه من الأسر يستمرُّ في المكان الذي أقام فيه خاطفوه، فكانت مناداته كالشِّعار الذي هو ((عَلامَة الْقَوْم فِي سفرهم وغزوهم وحربهم نَحْو: يَا أَفْلح وَيَا سَلامَة فَيصير كل قوم إِلَى داعيهم)) ([1])، فكأن يساراً صار عيباً عليهم يُعرفون به كما تُعرَف كل قبيل بشعارها. ([2])

ومن شواهد هذا النوع من الجمل في الديوان، قوله في وصف هودج ظعائن الحبيبة : ([3])

كَأَنَّ فُتَاتَ العِهْنِ في كلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لم يُحَطَّمِ

فجملة (لم يُحَطَّمِ) جملة فعلية مكونة من فعل مضارع مجزوم منفيّ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، وقد وقعت الجملة في موضع نصب حال من صاحبها المعرفة (حَبُّ الفَنَا)، وهي جملة لها محل من الإعراب، لأنها جملة تابعة لمفرد.

وحين استعمل زهير الفعل المضارع المنفي هنا بدلالته على نفي الحدث ونفي تجدده، أراد به نفي التحطيم مطلقاً لـ(حَبُّ الفَنَا)، الذي هو نوع من ثمر الشجر شديد الحمرة، وقد شبّه به الشاعر فُتات الصوف المصبوغ بالأحمر الذي زينت به الهوادج

---

١) خزانة الأدب: ٤٥٧/٥.

٢) ينظر: شرح ديوان زهير: ٣٠٠- ٣٠١، وخزانة الأدب: ٤٥٧/٥.

٣) شعر زهير: ١٣.

في كل منزل نزلته هؤلاء النسوة، وإنّما كانت حال هذا الحَبِّ أنه (لم يحطّم) إشعاراً بأن لونه حافظ على حمرته، لأنه إن دُقَّ فتحطّم كان لونُه أبيض. ([1])

وقد سمّى النقاد والأدباء هذا الضرب من التشبيه بالإيغال والمبالغة وتوكيد التشبيه ([2])، قال ابن معصوم المدني(١١١٩هـ): ((فقوله لم يحطم إيغال حقق به التشبيه، لأن حب الفنا –وهو حب أحمر تنبته الأرض– تتخذ منه القلائد، إذا كسر كان داخله أبيض، فلا يشبه العهن –وهو الصوف الأحمر– وقد تكون في الإيغال دفع توهم غير المقصود)). ([3])

وقال زهير في الوصف: ([4])

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

فجملة (لم تُقلّم)، جملة فعلية في موقع نصب حال من صاحب الحال(أظفاره)، والرابط بينهما الضمير المستتر المقدّر في الفعل المضارع (تقلّم).وهي جملة لها محل من الإعراب، إذ كانت تابعة لمفرد.

وإنما نفى زهير حدث التقليم ونفى أيضاً تجدد تقليم الأظافر في أي وقت، ليدلُّ به على شدّة الوصف، فأظفار هذا الأسد لم تقلّم مطلقاً ، بل هو يتخذها أسلحة للفتك

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير:١٣، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ٥٨/٢، وشرح المعلقات السبع: ١٣٨، والإيضاح في علوم البلاغة: ٢٠٤/٣، خزانة الأدب: ٤٥٧/٥.

٢) ينظر: نقد الشعر: ٦٤، و كتاب الصناعتين: ٣٨١، وسر الفصاحة: ١٥٥، البديع في نقد الشعر:١٠٤، وشرح مقامات الحريري: ٢٠٠/٢، وتحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع العدواني: ٢٣٤.

٣) أنوار الربيع في أنواع البديع: ٤٣١.

٤) شعر زهير:٢١.

إن خلا من السلاح ذي الشوكة، وقد استعار الشاعر هذا المعنى للموصوف (حصين بن ضمضم). ([1])

وقد سمّى النقاد والأدباء هذا الضرب من الاستعارة بالتجريد و الاستعارة الخيالية الوهمية ([2])، قال يحيى بن حمزة العلوي(ت٧٤٥هـ) في البيت: ((أما الاستعارة الخيالية الوهمية، فهي أن تستعير لفظاً دالاً على حقيقة خيالية تقدرها في الوهم، ثم تردفها بذكر المستعار له، إيضاحاً لها وتعريفاً لحالها... فلمّا صوّره بصورة الأسد جرّدَ الاستعارةَ بأنْ عَقَّبَه بكونِه حديدَ الشوكةِ في سلاحِه، تقريراً لحال الاستعارة، وتوكيداً لأمرها، ثم وشّحها بقوله: (له لبدٌ أظفارُه لم تُقلَّم) وكما لو قال في هذا: (رأيت أسداً داميَ الأنيابِ وافرَ البراثن) لكان من باب الاستعارة الموشحة، ومن الخيالية قولهم: (فلانٌ أنشبتِ المنيةُ فيه مخالبَها) كان تخييلاً للاستعارة)). ([3])

ومن الشواهد الأُخر، قوله في الوعظ: ([4])

رَأَيْتُ المَنَايَا خَبْطَ عَشواءَ مَنْ تُصِبْ تُمِتْهُ وَمَنْ تُخْطِىءْ يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ

فالجملة الفعلية الشرطية(مَنْ تُصِبْ تُمِتْهُ)، المكونة من أداة الشرط وفعله، وقعت بدلاً من المفرد (خَبْطَ عَشواءَ)، وهو في محل نصب حالٍ، لذا كانت الجملة التابعة لمفرد في موقع النصب أيضاً.

---

١) ينظر: شرح المعلقات السبع: ١٤٦، وشرح القصائِد العشر: ١٢٢ .

٢) ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب: ٥٤/٧، و الطراز لأنواع البلاغة لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، العلوي: ١٢٠/١، و عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، السُّبكي أحمد بن علي بن عبد الكافي: ١٤٣/٢، ومختصر المعاني، التفتازاني: ٢٣٥.

٣) الطراز لأنواع البلاغة: ١٢٠/١.

٤) شعر زهير: ٢٥.

وقد أخرج الشاعر جملة البدل على أسلوب الشرط، لتقرير الحدث وتوكيده، ذلك أن الشرط سبب ونتيجة مرتبة عليه لا تتخلّف، فمن أصابته المنية مات، من دون تمييز بين البشر، فهي تخبط خبطاً بلا ضابط يضبط فعلها، وهذا الأمر سنّة دائرة على العباد تتجدد في كل حين ([1])، يقول الدكتور شوقي ضيف:((وفي البيت أيضاً صورة بديعة، إذ يشبه الموت بناقة عشواء لا تبصر طريقها، فهي تخبط الطريق خبطاً أعمى ليس له نظام ولا قياس.)). ([2])

سابعاً : الجملة التابعة لجملة لها محلٌّ من الإعراب:

هي الجملة التابعة لجملة قبلها، لها محل من الإعراب، وهي ترد في بابين من أبواب النحو، هما عطف النسق والبدل([3])، فأما النسق فالأصل فيه أن تعطف الجملة الاسمية على الاسمية، والجملة الفعلية على الفعلية مع توافقهما في الزمن، وقد يختلفان في ذلك، فتعطف الاسمية على الفعلية والفعلية على الفعلية مع اختلاف الزمن، وأما في البدل فتُبدَل الجملة الاسمية من الاسمية، والفعلية من الفعلية، وقد يختلفان ([4]).

١) ينظر: شرح المعلقات التسع: ٢١٣، وشرح المعلقات السبع: ١٤٩، وشرح المعلقات العشر: ١٢٨، واعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٤٩.

٢) تاريخ الأدب العربي: ٣٢٥/١.

٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٨٧.

٤) ينظر: الكتاب: ١/ ٨٩.

ومن أمثلتها في العطف قوله تعالى: ﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ**﴾ ([1]) فجملة (فَكَثَّرَكُمْ) جملة معطوفة بالفاء على جملة (كُنْتُمْ) الواقعة في موقع الجر، إذ إن موقعها مضاف إليه بإضافة (إذ). ومثال جملة البدل قول عبد اللّه بن مسلم الهذلي: ([2]).

إِذْ لَا يَزَالُ غَزَالٌ فِيهِ يَفْتِنُني يأْوِي إِلَى مَسْجِدِ الأَحْزابِ مُنْتَقِبا

فالجملة الفعلية(يأْوِي) جملة في محل نصب بدل من جملة (يَفْتِنُني)، الواقعة في محل نصب خبر الفعل (لا يزال).

الجملة الفعلية التابعة لجملة لها محل من الإعراب في ديوان زهير:

وممّا ورد منها، قوله في التذكير([3]):

ألم ترَ أنَّ الله أهلكَ تُبَّعاً وأهلكَ لقمانَ بنَ عادٍ وعاديا

فجملة **(وأهلكَ)** جملة فعلية في محل نصب، فعلها ماضٍ وفاعلها ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة، وهي جملة لها محل من الإعراب، إذ هي جملة معطوفة على جملة فعلية قبلها**(أهلكَ تُبَّعاً)**، وهي جملة في محل نصب خبر الحرف المشبه بالفعل (أنّ).

---

١) سورة الأعراف: ٨٦.

٢) البيت من شواهد: مجالس ثعلب: ٨٠، ولسان العرب (حزب): ٣٠٩/١.

٣) شعر زهير: ١٧١.

وقد أفادت الواو هنا معنى الجمع بين المعطوفين، فالهلاك شمل الجميع، وإن كان الانتقال هنا من الأقوى (تُبّع وهو ملك من ملوك حمير) إلى الأقل قوة (لقمانَ بنَ عادٍ) و(عاديا وهو أبو السموأل)، وقد كان لهما حصن منيع، فلم يغني ذلك عن إهلاكهما. ([1])

ومن شواهد هذه الجملة، قوله في عتاب زوجه أم أوفى: ([2])

فأمّا إذْ ظعنتِ فلا تقولِي لذي صهرٍ: أذلتُ ولم تذالي

في البيت عطفت جملة(فلا تقولي)- وهي جملة مكونة من فعل مضارع مجزوم بحذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة مسبوق بأداة نهي، وفاعله ياء المخاطبة- على جملة(ظعنتِ) وهي جملة فعلية فعلها ماضٍ، وفاعلها مستتر تقديره (هي) يعود على زوجه(أم أوفى)، وهي جملة في محل جر بالإضافة إلى الظرف(إذ)، وقد اختلف زمن العطف بين الجملتين، وكان موقع الجملة التابعة الجرُّ أيضاً.

والعطف بالفاء له دلالة الترتيب مع الاتصال، إذ ينهاها الشاعر عن اتصال قولها لأصهاره ما يُظهِر عدم مروءته في تعامله مع زوجه وأنه أذلّها ([3])، مع الزمن الذي ظعنتْ فيه عنه.

ومن أمثلة هذا النوع من الجمل قوله في المدح: ([4])

ولَأَنْتَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبَعْ ضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٢٨٨.

٢) شعر زهير: ١٦٥.

٣) ينظر: شرح المعلقات السبع: ١٢٤، وقصة الأدب في الحجاز: ٤٧٦ .

٤) شعر زهير: ١١٩.

فالجملة الفعلية(يَفْرِي) فعلها مضارع منفي، وفاعله ضمير مستتر تقديره(هو) يعود على(بعض)، وهي جملة معطوفة على جملة فعلية لها محل من الإعراب(يَخْلُقُ)، إذ محلها الرفع على أنها خبر للمبتدأ، فمحل الجملة المعطوفة التابعة الرفع أيضاً.

والعطف بـ (ثم) بين الجملتين، أفاد الترتيب مع التراخي، فغير الممدوح يصنع الأشياء، ولكنه لا يستطيع أن يقدرها فيضعها في مكانها الصحيح، ولا أن يصلحها ويعالجها فتستقيم، ذلك على طول المحاولة وفوات الوقت وفساد الصنعة.([1])

ومن الشواهد الأخر، قوله في الفخر: ([2])

عَلَى رِسلِكُمْ إنَّا سَنُعدِيْ وَرَاءَكُم فَتَمنَعُكُمْ أرماحُنا أَو سَنُعْذِرُ

في البيت عطفان، أحدهما: عطف الجملة الفعلية (فتمنعُكم) المكونة من فعل المضارع المتصل بمفعوله وفاعله المتأخر(أرماحنا)،على الجملة الفعلية(سنعدي) التي هي في موضع رفع خبر(إنّ)، فيكون موضع الجملة التابعة الرفع أيضاً. والعطف بالفاء أوجب الترتيب بين حدثي الجملتين والاتصال، إذ منعتكم من الأعداء مترتب على عدو الخيل دونكم لإنقاذكم. ([3])

والعطف الآخر: عطف الجملة الفعلية (سَنُعْذِرُ) التي تكونت من فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره (نحن) يعود على قوم الشاعر، على الجملة

---

١) ينظر: غريب الحديث، ابن قتيبة: ٤٢٦/٣، والدر الفريد وبيت القصيد: ٤٤٦/١٠، وزهر الأكم في الأمثال والحكم: ٦١/٢.

٢) شعر زهير: ١٦١.

٣) ينظر: شرح ديوان زهير: ٢١٧، ولسان العرب(عذر): ٥٤٩٦١/٤.

التي قبلها(تَمنَعُكُمْ)، ومحل الجملتين الرفع . والعطف بـ (أو) أوجب الاختيار بين أحد الأمرين المذكورين في الجملتين: إمّا منعتكم رماحنا من الإعداء، أو إتيان الرماح بالعذر في الذبِّ عنكم بعد الاجتهاد فيه. ([1])

ومن الجمل التابعة في شعر زهير ، قوله في الوعظ والتحذير: ([2])

تُعَفّى الكُلُومُ بالمئينَ وَأَصْبَحَتْ يُنَجِّمُها مَنْ لَيْسَ فيهَا بمُجْرِمِ

يُنَجِّمُها قَومٌ لِقَوْمٍ غَرَامَةً وَلَمْ يُهَرْيِقوا بَيْنَهُمْ مِلءَ مِحْجَمِ

فالجملة الفعلية(ينجمها قومٌ لقومٍ غرامةً) المكونة من الفعل المضارع المتصل بمفعوله المتأخر عنه فاعله وما لحق بها، قد وقعت بدلاً من الجملة الفعلية(ينجمها من ليس فيها بمجرمِ)، التي هي في محل نصب خبر للفعل الناقص (أصبح)، وعليه يكون محل الجملة التابعة النصب أيضاً.

وإنما أبدل الشاعر الجملة الثانية من الأولى، زيادة في توضيح معنى الوعظ من إذكاء نار الحرب والتحذير من عواقبها، إذ إن جملة البدل كاشفة عن معنى حصول عواقب الحرب السيئة لأناس لا دخل لهم بها، فهم يدفعون أثمانها أقساطاً من دون ذنب لهم سوى تحمل ديّات القتلى وهما السيدان(هرم بن سنان والحارث بن عوف) اللذان مدحهما زهير، وهو زيادة توضيح لمعنى تحمّل الديّة من أناس لا دخل لهم بالحرب سوى رغبتهم في إيقافها. ([3])

---

١) ينظر: شرح ديوان زهير: ٢١٧.

٢) شعر زهير: ١٧.

٣) ينظر: شرح المعلقات التسع: ٢٩٧، و شرح المعلقات السبع: ١٤١.

المحتويـــــــــات

الموضوع الصفحة

. **المقدمة** .....١ – ٣

. التمهيد : زهيرُ بن أبي سُلمى وشعره.....٤– ٩

. الفصل الأول : مواقع الجمل الاسمية التي لا محلَّ لها من الإعراب في

ديوان زُهير..... ١٠– ٣٩

. أولاً : الجملة الابتدائية ١٦– ٢٠

. ثانياً : الجملة الاعتراضية ٢٠– ٢٤

. ثالثاً :الجملة التفسيرية..... ٢٤– ٢٧

. رابعاً : جملة جواب الشّرط ٢٧–٣٣

. خامساً: جملة صلة الموصول..... ٣٤– ٣٦

سادساً : الجملة التابعة لجملة لا محلَّ لها..... ٣٧– ٣٩

الفصل الثاني : مواقع الجمل الاسمية التي لها محلٌّ من الإعراب في

ديوان زُهير..... ٤٠– ٧٧

. أولاً : الجملة الواقعة خبراً..... ٤٠– ٥٠

. ثانياً : الجملة الواقعة حالاً ٥٠– ٥٨

. ثالثاً : الجملة الواقعة مفعولاً به..... ٥٩– ٦٤

. رابعاً: الجملة الواقعة مضافاً إليه في محلّ الجر..... ٦٤– ٦٧

.خامساً : الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا..... ٦٧– ٧٠

. سادساً : الجملة التابعة لمفرد ٧٠– ٧٥

. سابعاً : الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب..... ٧٥– ٧٧

الفصل الثالث : مواقع الجمل الفعلية التي لا محلَّ لها من الإعراب في
ديوان زُهير..... ٧٨-١١٣
. الجملة الفعلية التي لا محل لها من الإعراب..... ٧٨- ٨١
. أولاً : الجملة الابتدائية ٨٢- ٨٨
. ثانياً : الجملة الاعتراضية ٨٨- ٩١
. ثالثاً :الجملة التفسيرية..... ٩١- ٩٤
. رابعاً : جملة جواب القسم ٩٤- ٩٩
. خامساً: جملة جواب الشرط ٩٩- ١٠٧
. سادساً : صلة الموصول..... ١٠٧- ١١١
. سابعاً : الجملة الفعلية التابعة لجملة لا محلَّ لها..... ١١٢- ١١٣
الفصل الرابع : مواقع الجمل الفعلية التي لها محلٌّ من الإعراب في
ديوان زُهير..... ١١٤- ١٤٨
. أولاً : الجملة الواقعة خبراً..... ١١٤- ١٢٠
. ثانياً : الجملة الواقعة حالاً ١٢١- ١٢٥
. ثالثاً : الجملة الواقعة مفعولاً به..... ١٢٥- ١٢٨
. رابعاً: الجملة الواقعة مضافاً إليه..... ١٢٨- ١٣٢
. خامساً : الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء..... ١٣٢- ١٣٨
. سادساً : الجملة التابعة لمفرد ١٣٨- ١٤٤
. سابعاً : الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب..... ١٤٤- ١٤٨
. الخاتمة ١٤٩-١٥١
. المصادر والمراجع ١٥٢- ١٦٤
. ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية..... A-B

- **القرآن الكريم**

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي (أثير الدين محمد بن يوسف ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٢- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ابن عاصم النمري (يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٣- أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير الجزري (علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد ت ٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.

٤- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.

٥- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

٦- أشعار الشعراء الستة الجاهليين: الأعلم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ت ٤٧٦هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤م

٧- الأصول في النحو: ابن السراج (محمد بن سهل بن السراج ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٩م.

٨- الأطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم: عصام الدين الحنفي (إبراهيم بن محمد بن عربشاه ت٩٤٣هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

٩- إعراب الجمل وأشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، بحلب، ط٥، ١٩٨٩هـ.

١٠- الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق علي فودة نيل، نشر جامعة الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٨م.

١١- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٧٩م.

١٢- الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني (علي بن الحسين بن محمد بن أحمد ت ٣٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ

١٣- ألفية ابن مالك: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت٦٧٢هـ)، نشر دار التعاون، مكة المكرمة، ط١، (د.ت).

١٤- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب (عثمان بن عمر بن أبي بكر ت ٦٤٦هـ)، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٩٨٩م.

١٥- أمالي ابن الشجري: ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد ت٥٤٢هـ)، تحقيق د. محمود أحمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢م.

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

١٧- أنوار الربيع في أنواع البديع: ابن معصوم المدني (علي بن أحمد بن محمد ت ١١١٩هـ)، تحقيق شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط١، ١٩٦٩م.

١٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف ت ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٥، ١٩٦٧م.

١٩- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، القاهرة، ط١، ١٣٨٩هـ.

٢٠- الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني (محمد بن عبد الرحمن بن عمر ت ٧٣٩هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.

٢١- البارع في اللغة: أبو علي القالي (إسماعيل بن القاسم بن عيذون ت ٣٥٦هـ)، تحقيق هشام الطعان، مكتبة النهضة بغداد – دار الحضارة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٥م.

٢٢- البحر المحيط: أبو حيان النحوي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٣- البديع في البديع: أبو العباس (عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل ابن المعتصم ابن الرشيد العباسي ت ٢٩٦هـ)، دار الجيل، ط١، ١٤١٠هـ

٢٤- البديع في علم العربية: ابن الأثير (أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٥- البديع في نقد الشعر: أسامة بن منقذ (مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي ت ٥٨٤هـ)، تحقيق: د. أحمد أحمد بدوي، و د. حامد عبد المجيد، مراجعة الأستاذ إبراهيم مصطفى، نشر الجمهورية العربية المتحدة، بالقاهرة، (د.ت).

٢٦- البرهان في علوم القرآن: الزركشي (محمد بن عبد الله بن بهادر ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٩٥٧م.

٢٧- تاريخ الأدب العربي: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٩٥م.

٢٨- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، يحيى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (د.ت).

٢٩- التبيين عن مذاهب النحويين التبيين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٣٠- تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن: ابن أبي الإصبع العدواني (عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ت٦٥٤هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة، بالقاهرة، (د.ت).

٣١- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٣٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان النحوي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٧م، ٢٠٠٥م.

٣٣- التراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية: د. هادي نهر، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب، ١٩٨٧م.

٣٤- التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٥- التعريفات: الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين ت ٨١٦هـ)، حقّقه وضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٣٦- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسيّ، تحقيق د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الحسني، الرياض، ط ١، ١٩٩٤م.

٣٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش (محمد بن يوسف بن أحمد ت ٧٧٨هـ)، تحقيق د. علي محمد فاخر، دار السلام، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ.

٣٨- التنبيه والإشراف: المسعودي (أبو الحسن على بن الحسين بن علي ت ٣٤٦هـ)، تصحيح: عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي، القاهرة، (د.ت).

٣٩- تهذيب اللغة الأزهري: (أبو منصور محمد بن أحمد ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

٤٠- توجيه اللمع: ابن الخباز(أحمد بن الحسين بن علي ت ٦٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، ط٢، ٢٠٠٧م.

٤١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي (حسن بن قاسم ت ٧٤٩هـ)، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٢- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي: أبو الفرج الجريرى (المعافى بن زكريا بن يحيى ت ٣٩٠هـ)، تحقيق عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

٤٣- الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها من الإعراب: المرادي (حسن بن قاسم المرادي ت٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن عبد الرحمن، منشور في مجلة آداب المستنصرية، العدد ٧، ١٩٧٦م.

٤٤- جمهرة أنساب العرب: ابن حزم الأندلسي (علي بن أحمد بن سعيد ت٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

٤٥- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٦- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب: الهاشمي(أحمد بن إبراهيم بن مصطفى ت ١٣٦٢هـ)، اشرفت على تحقيقه وتصحيحه لجنة من الجامعيين، مؤسسة المعارف، بيروت، (د.ت).

٤٧- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: الصبان(أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي ت ١٢٠٦هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٤٨- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي(عبد القادر بن عمر ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٤، ١٩٩٧م.

٤٩- الخصائص: ابن جني (أبو الفتح عثمان ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيأة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة ، ط٥، ٢٠١١م.

٥٠- الدر الفريد وبيت القصيد: المستعصمي (محمد بن أيدمر ت٧١٠هـ)، تحقيق د. كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٥م.

٥١- دلائل الإعجاز في علم المعاني: الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت ٤٧١هـ)، صحح أصله الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود، وقف على تصحيح طبعه وعلّق حواشيه السيد محمد رشيد رضا، نشر مكتبة القاهرة بالأزهر، ١٩٦١ م.

٥٢- ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٥٨م.

٥٣- ديوان الحارث بن حِلِّزَة اليشكري، صنعه مروان العطية، دار الإمام النووي (دمشق)، دار الهجرة (دمشق – بيروت)، ط١، ١٩٩٤م.

٥٤- ديوان النابغة الذبياني: تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨م.

٥٥- زهر الأكم في الأمثال والحكم: نور الدين اليوسي (الحسن بن مسعود بن محمد، ت١١٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، و د. محمد الأخضر، الشركة الجديدة – دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، ط١، ١٩٨١م.

٥٦- سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي (عبد الله بن محمد بن سعيد ت٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٢م.

٥٧- سر صناعة الإعراب: ابن جني: تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ١٩٨٥م.

٥٨- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي: البكري (عبد الله بن عبد العزيز بن محمد ت ٤٨٧هـ)، حقّقه وصححه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).

٥٩- شرح ابن الناظم على الألفية: ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٦٠- شرح أدب الكاتب: أبو منصور الجواليقي (موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر ت٥٤٠هـ)، قَدَّمَ له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت).

٦١- شرح أشعار الهذليين (صنعة أبي سعيد السكري ت ٢٧٥هـ): تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ومراجعة محمود محمد شاكر،مكتبة دار العروبة بالقاهرة، ١٩٦٥م.

٦٢- شرح الأزهرية: خالد الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر ت٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، (د.ت).

٦٣- شرح الأشعار الستة الجاهلية: أبو بكر البطليوسي (عاصم بن أيوب ت ٤٩٤هـ)، تحقيق ناصيف سليمان عواد، مراجعة لطفي التومي، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٦٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني (علي بن محمد بن عيسى ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٦٥- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٩٩٠م.

٦٦- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٦م.

٦٧- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): ابن عصفور (علي بن مؤمن الإشبيلي ت ٦٦٩هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ط١، ١٩٨٠م، ١٩٨٢م.

٦٨- شرح الدماميني على مغني اللبيب: الدماميني (محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر ت ٨٢٧هـ)، صحّحه وعلّق عليه أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٦٩- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى، صنعة ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد ت ٢٩١هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، القاهرة، ط١، ١٩٤٤م.

٧٠- شرح الرضي على الكافية: الرضي الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ت٦٨٦هـ)، تحقيق د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م.

٧١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة السعادة، مصر، ط ٤، ١٩٤٨م.

٧٢- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٧٣- شرح شواهد المغني: السيوطي، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، لبنان، ١٩٦٦م.

٧٤- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٧٥م .

٧٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم ت ٣٢٨هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٦، ٢٠٠٥م.

٧٦- شرح القصائد العشر: أبو زكريا (يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ ت ٥٠٢هـ)، عنيت بتصحيحه وضبطه والتعليق عليه إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، (د.ت).

٧٧- شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، ط١، ١٩٣٦م.

٧٨- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، (د. ت).

٧٩- شرح كتاب سيبويه: السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله ت ٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٨٠- شرح المعلقات التسع: منسوب إلى أبي عمرو الشيباني (إسحاق بن مِرار ت ٢٠٦هـ)، تحقيق عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٨١- شرح المعلقات السبع: الزوزني (حسين بن أحمد بن حسين ت٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢ م.

٨٢- شرح المفصل: ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت٦٤٣هـ)، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٨٣- شرح المقدمة الجزولية الكبير: الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد ت ٦٤٥هـ)، تحقيق د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

٨٤- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد ت ٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.

٨٥- شرح مقامات الحريري: الشُّريشي (أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القَيْسي ت ٦١٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.

٨٦- شعر زهير بن أبي سُلمى، صنعة الأعلم الشنتمري: الشنتمري (يوسف بن سليمان بن عيسى ت٤٧٦هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق، بيروت، ط٣، ١٩٨٠م.

٨٧- شعر نصيب بن رباح:جمع وتقديم د.داود سلوم،مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، ١٩٦٨م

٨٨- الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري (عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٨٩- الصناعتين: أبو هلال (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري ت٣٩٥هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٩٠- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام الجمحي (محمد بن سلام بن عبد الله ت ٢٣٢هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، ١٩٧٤م .

٩١- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر الزبيدي (محمد بن الحسن ت ٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٤م .

٩٢- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: العلوي (يحيى بن حمزة بن علي ت٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٩٣- ضرائر الشِّعْر المؤلف: أبو الحسن المعروف بابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي ت ٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.

٩٤- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السُّبكي (أحمد بن علي بن عبد الكافي ت٧٧٣هـ)، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

٩٥- العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسي (أحمد بن محمد بن عبد ربه ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٩٦- علل النحو: ابن الوراق (محمد بن عبد الله بن العباس ت٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

٩٧- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق القيرواني (أبو علي الحسن بن رشيق ت ٤٥٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٤، ١٩٧٢م.

٩٨- العين: الخليل (الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي ت ١٧٠هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د.ت).

٩٩- غريب الحديث: ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.

١٠٠- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.

١٠١- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد (عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البكري الاندلسي ت٤٨٧هـ)، تحقيق إحسان عباس، مؤسسه الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

١٠٢- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٦٤م .

١٠٣- في بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار القلم، الكويت،ط١، ١٩٨٢م.

١٠٤- قصة الأدب في الحجاز: عبد الله عبد الجبار و محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، (د.ت).

١٠٥- الكامل في اللغة والأدب: المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٠٦- كتاب الألفاظ: ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق ت ٢٤٤هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

١٠٧- كتاب الحيوان: الجاحظ (عمرو بن بحر بن محبوب ت ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

١٠٨- كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.

١٠٩- الكشاف عن خصائص غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٤٧م.

١١٠- الكناش في فني النحو والصرف: ابن شاهنشاه (إسماعيل بن علي بن محمود ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١١١- اللامات: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ط٢، ١٩٨٥م.

١١٢- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

١١٣- لسان العرب: ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

١١٤- اللمع في العربية: ابن جني، تحقيق د. حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٨٢م.

١١٥- مباحث لغوية دلالية في كلام آل البيت عليهم السلام، مجمع الذخائر الإسلامية، قم المقدسة، ٢٠٢٠م.

١١٦- مجالس ثعلب: ابو العباس، المعروف بثعلب (يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ت٢٩١هـ).

١١٧- مجاني الأدب في حدائق العرب: رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (ت ١٣٤٦هـ)،مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.

١١٨- مختارات شعراء العرب لابن الشجري: ابن الشجري، ضبطها وشرحها محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط١، ١٩٢٥م.

١١٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: (أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ.

١٢٠- مختصر المعاني: التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر ت ٧٩٣هـ)، دار الفكر، قم المقدسة، ط١، ١٤١١هـ.

١٢١- المرتجل في شرح الجمل: ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ت ٥٦٧هـ)، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.

١٢٢- المرشد إلى فهم أشعار العرب: عبد الله بن الطيب بن عبد الله محمد المجذوب، دار الآثار الإسلامية، الكويت، ط٢، ١٩٨٩م.

١٢٣- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، منشورات جامعة أم القرى، السعودية، ط٢، ٢٠٠١م.

١٢٤- مشكل إعراب القرآن: مكي القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الأعلام، بغداد، ١٩٧٥م.

١٢٥- معاني القرآن: للأخفش (سعيد بن مسعدة ت ٢١٥هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م .

١٢٦- معاني القرآن: الفرّاء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

١٢٧- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

١٢٨- المعاني الكبير في أبيات المعاني: ابن قتيبة الدينوري، تحقيق المستشرق د. سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن، الهند ، ط١، ١٩٤٩م.

١٢٩- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الحكمة، الموصل، ١٩٩١م.

١٣٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٤، ١٩٧٩م.

١٣١- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: د. جواد علي، دار الساقي، ط٤، ٢٠٠١م.

١٣٢- المفصل في علم العربية: الزمخشري، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.

١٣٣- المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم (محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري ت ٥٣٨هـ)، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

١٣٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي (إبراهيم بن موسى ت ٧٩٠هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ٢٠٠٥م.

١٣٥- المقتضب: المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د. ت).

١٣٦- المقدمة الجزولية في النحو: الجزولي (أبو موسى عيسى بن عبد العزيز ت ٦٠٧هـ)، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م.

١٣٧- المقرب: ابن عصفور(أبو الحسن علي بن مؤمن ت ٦٦٩هـ)، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري و د .عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.

١٣٨- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد الأزهري، تحقيق عبد الكريم مجاهد، دار الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٣٩- النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط ٤، (د . ت).

١٤٠- نقد الشعر: قدامة بن جعفر (أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد ت ٣٣٧هـ)، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٣٠٢هـ.

١٤١- نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين النويري (أحمد بن عبد الوهاب بن محمد ت ٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٤٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، جـ١: تحقيق عبد السلام محمد هارون و د. عبد العال سالم مكرم، والأجزاء الستة الباقية: تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م، ١٩٨٠م.

المخطوطات:

١- الجملة التفسيرية في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية:(أطروحة دكتوراه)، للباحث كريم ذنون داود، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٥م.
٢- الجملة الشرطية في دواوين شعراء المعلقات السبع:(أطروحة دكتوراه)، للباحث محمد ناشر سالم، جامعة النيلين، كلية التربية، السودان ،٢٠٠٦م.
٣- ظواهر أسلوبية وفنية في سورة النحل:(رسالة ماجستير)، للباحث أسامة عبد المالك إبراهيم، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠١م.
٤- مواقع الجمل في ديوان أبي الأسود الدؤلي:(رسالة ماجستير)، للباحث فلاح رسول حسين الحسيني، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٠٤م.

وصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١-كشفت الدراسة عن مواقع الجمل الاسمية والجمل الفعلية من حيث إنّ لها محلاً من الإعراب أو ليس لها محلّ في ديوان زهير، وقد تبيّن أن التقسيمات التي ذكرها ابن هشام لمواقع الجمل كلّها موجودة في ديوان زهير ما عدا جملة جواب القسم الاسمية التي لا محل لها من الإعراب، إذ لم يثبت من استقراء مادة الدراسة أنّ زهيراً قد استعملها في شعره، إذ وردت في شعره من الجمل الاسمية التي لا محلَّ لها من الإعراب ست جمل هي : الجملة الابتدائية، والجملة المعترضة، والجملة التفسيرية، وجملة جواب الشرط غير الجازم، وجملة صلة الموصول، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب، على حين استعملها سبعاً تامّة في الجمل الفعلية التي لا محلَّ لها من الإعراب. وسبعاً تامّة أيضاً في الجمل الاسمية والفعلية التي لها محل من الإعراب، وهي: الجملة الواقعة خبراً، والجملة الواقعة حالاً، والجملة الواقعة مفعولاً به، والجملة الواقعة مضافاً إليه، والجملة الواقعة جواباً لشرط جازم، والجملة التابعة لمفرد، والجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب.

٢-ثبت للباحثة من تحليل مواقع الجمل في شعر زهير وما اكتنف ذلك من سياق الأبيات الشعرية أن زهيراً كان يستعمل الجمل في موضعها المناسب للغرض الذي يريد بيانه، وأنّه يُوظِّف موقع الجملة لخدمة الغرض الشعري الذي ينشده، من حكمة أو رثاء، أو مدح أو هجاء، أو وصفٍ، ولا غرابة في ذلك، فإنّ زهيراً من أصحاب مدرسة الشعر الحولي المُنقّح ، وقد كان روّادها يعنون بشعرهم عناية كبيرة، فينقحون القصيدة ويهذبونها ويراجعونها مرّة بعد أخرى حتى تستقيم تامّة، ويُذكَر أنّ زهيراً كان ينظم قصيدته في أربعة أشهر، وتمكث عنده حولاً كاملاً ولا يذيعها بين الناس حتى تطمئن نفسه إلى جودتها.

٣-ثبت أنّ بعض أبيات زهير كانت شواهد أصيلة في التقعيد النحوي، استند إليها النحويون في إقرار أحكامهم، من ذلك إقرارهم بأن فعل جواب الشرط (يقولُ) في قول زهير:

وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مسألةٍ يقُولُ لا غائِبٌ مالي ولا حَرِمُ

ورد مضارعاً مرفوعاً على خلاف الأصل ، إذ انبغى أن يكون مجزوماً مع أداة الشرط الجازمة، لذا اختلفت كلمة النحويين في تخريج البيت على أقوالٍ متعددة.

٤-هيمنت بنية الشرط على شعر زهير بصورة لافتة للنظر، وقد رصدت الباحثة في موقع جملة جواب الشرط الاسمية غير الجازمة التي لا محل لها من الإعراب أنّ الشاعر لم يستعمل سوى نوع من الجمل الواقعة جواباً لشرط غير جازم وقد تقدّم جوابها على أداة الشرط وما يتعلق بها، فقد ذكر الشاعر هذا النمط من الجمل في مواضع متعددة من شعره. ورصدت أيضاً في موقع جملة جواب الشرط الفعلية غير الجازمة التي لا محل لها من الإعراب، أنه يستعمل الجمل الشرطية سواء ما ورد منها على النمط الأصلي (أداة الشرط ثم فعل الشرط ثم جواب الشرط)، أو أنه يستعمل نوعاً من الجمل الواقعة جواباً لشرط قد تقدّم جوابها على أداة الشرط وما يتعلق بها، لغرض العناية بالجواب.

٥-بعد استقراء شواهد الجملة التفسيرية الاسمية والفعلية في شعر زهير، ثبت أنه لم يستعمل من هذه الجملة ما كان مقروناً بأحد حرفي التفسير(أيْ، وأنْ)، بل الوارد في شعره الجملة التفسيرية غير المقرونة بحرف التفسير.

٦-من تتبع شعر زهير لم نجده يستعمل من الجمل الاسمية التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب إلا جملة العطف، إذ لم ترد في شعره جمل: الصفة، والتوكيد والبدل.

٧-في موقع الجملة الفعلية التابعة لجملة لها محل من الإعراب، وردت في شعر زهير جملتا العطف والبدل فقط، وهذا الحكم مطابق لما استقراه النحويون في هذا الموقع من مواقع إعراب الجمل.